ماذا قال حزب التجمع حول المشاكل التي تواجهنا

قلنا للحكومة منذ ستة أشهر:
- التضامن العربي أمر ضروري ويجب أن ترتفع فوق كل الصغائر
- عجز الموارد القومية يهدد أي تنمية أو أي عمل اقتصادي في المستقبل

قدمت الحكومة مبلغاً أكبر للدعم هذا العام : ولكن بحساب الأسعار فهو أقل من العام الماضي

على الصفحة الرابعة

يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

العدد ٩٨ – السنة الاولى
الاربعاء ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٩٨
٣١ مايو (ايار) ١٩٧٨
٢٣ بشنس ١٦٩٤

رئيس التحرير
خالد محيي الدين



عدد وثائقي خاص

العنوان
١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب
القاهرة
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأهرام
العنوان التلغرافي
التقدم
٤ صفحات ٣٠ مليماً

الديمقراطية الحقيقية تفترض حرية : الرأى والقول والكتابة والاجتماعات والتنظيم والعمل السياسي والنقابي

يجب الوقوف في وجه النزعات الطفيلية غير المنتجة في القطاع الخاص التي تعمل بالوساطة والسمسرة والتوكيلات والتهريب والمضاربة

في ٢٩ مارس ١٩٧٦ تقدم الاعضاء المؤسسون لحزب « تنظيم » التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بمشروع برنامجه للاجتماع المشترك من اللجنة المركزية ومجلس الشعب الذى حضره ٥٦٠ عضوا . ووافق الاجتماع المشترك على اعلان الحزب على اساس هذا البرنامج بأغلبية ساحقة .

وبعد صدور قانون الاحزاب تقدم الحزب بهذا المشروع الى اللجنة المنصوص عليها في القانون مع لائحته الداخلية واسماء الاعضاء المؤسسين وتم على هذا الاساس اعلان قيام حزبنا ..

وعلى هذه الصفحات ننشر نص هذا المشروع ليعرف الشعب .. من نحن ؟..

وقد انتهت السكرتارية العامة على ضوء مناقشات اعضاء الحزب من اعداد مشروع جديد للبرنامج سيعرض على مؤتمرنا التاسيسي الاول خلال شهر يوليو القادم .

بسم الله الرحمن الرحيم
مشروع الخطوط العريضة
لبرنامج التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

في هذه الظروف الدقيقة التى تمر بها قضية شعبنا الوطنية والقومية في مواجهة التحديات المفروضة عليه من قوى الاستعمار والصهيونية التي تتحفز لاستعادة وتثبيت مواقعها على الارض العربية بعد ان تمكن شعبنا خلال نضاله الطويل عبر ثوراته الوطنية والديمقراطية ، وبخاصة الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة يوليو سنة ١٩٥٢ من التحرر من السيطرة الاستعمارية وارساء اسس التقدم الاجتماعي .

وانطلاقا من ثورة يوليو وتطويرا لفكرها ومنجزاتها الوطنية والتقدمية .

وايمانا بالاشتراكية العلمية بوصفها الطريق الوحيد لتجديد شباب مصر وتحرير شعبها العامل .

وتاكيدا لآمال الشعوب العربية في الوحدة على اسس ديمقراطية تقدمية من خلال النضال الثابت ضد كافة اساليب الاستعمار الجديد وضد الكيان الصهيوني العدواني وضد الرجعية العميلة للاستعمار .

والتزاما بقضية تحرير الارض العربية كاملة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في العودة الى ارضه المغتصبة واقامة دولته الوطنية .

واقتناعا بانتماء مصر العربي الاصيل وبان الشعب المصري جزء لا يتجزأ من الامة العربية .

وانطلاقا من الحقيقة التى اكدها تاريخ الحركة الوطنية في بلادنا من ان الايمان بالقيم الروحية كان ولا يزال سندا قويا في النضال ضد الاستعمار وتوحيد صفوف القوى المعادية له من مسلمين ومسيحيين ، وايمانا بان الاديان السماوية في جوهرها الحقيقي واصولها النقية ترمي الى تحرير الانسان وتحقيق كرامته وشرفه ، وتستهدف تخليصه من الاستغلال وتحقيق المزيد من التقدم الذى تتيحه ظروف العصر . وانها بريئة من محاولات القوى الرجعية استغلال الشعور الديني في محاولات لعرقلة التقدم واثارة الفتن الطائفية وحماية مصالح المستغلين .

نعلن نحن الموقعين على هذا البيان التزامنا بما يلي من مبادئ [illegible] على تحقيقها في [illegible] تنظيم متميز [illegible] التقدمية الوحدوية بكافة اتجاهاتها ومدارسها [illegible] داخل الاتحاد الاشتراكي العربي .

في السياسة الداخلية

ان هدفنا الاساسي هو بناء المجتمع الاشتراكي الخالي من الاستغلال الذي تتوافر فيه للمواطنين جميعا كافة احتياجاتهم الاساسية ويقوم على سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الرئيسية ويتميز بالتوجيه الواعي لتطور المجتمع في شكل التخطيط القومي الشامل الذى يلتزم باولويات اجتماعية محددة .

وفي مجتمعنا الذى يحصل فيه ٧٠٪ من سكانه على اقل من الحد الادنى للدخل ، وحيث يستهلك ١٠٪ من سكانه ٤٥٪ من استهلاكه الكلي في حين يستهلك ٩٠٪ من سكانه ٥٥٪ من استهلاكه الكلي .

فان اولوياتنا الاجتماعية التى نلتزم بها لابد وان تكون خدمة مصالح الفئات والطبقات الشعبية .

ان هذا المجتمع الذي يضمن العمل والاجر المناسب لكل فرد فيه يجب ان يتيح لكل مواطن كافة الفرص لتحقيق ذاته وتطوير شخصيته في ظل ديمقراطية حقيقية شاملة توفر الطمأنينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد ، تصون وتنمي شعور المواطن بالانتماء والولاء لوطنه .

ومن اجل ان يتحقق هذا المجتمع فان هدفنا المباشر هو تحرير الارض المحتلة ووقف الزحف الاستعماري والرجعي الجديد وحماية الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي والمحافظة على منجزات ٢٣ يوليو الوطنية والتقدمية وتاكيد مبادئ ١٥ مايو الديموقراطية واتمام عملية التحول الاجتماعي الحقيقي لمصلحة الشعب العامل .

ان هدفنا المباشر هو ان نضمن لكل مواطن فرصة العمل المنتج ولقمة العيش الكريمة والسكن اللائق والمواصلات المريحة والعلاج المجاني والتامين الشامل ضد مخاطر العمل واخطار الحياة .

في الديمقراطية

العمل على انجاز تحول ديمقراطي شامل وعميق في كافة نواحي حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك بالتمسك بصيغة تحالف قوى الشعب العامل على اساس من ضمان التمثيل الحقيقي والفعال لجماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين باعتبارها القوى صاحبة الثقل الاجتماعي الاكبر وصاحبة المصلحة في استمرار العمل الثوري واندفاعه الى الامام .. وذلك بضمان مشاركتها وتمثيلها فعليا وحقيقيا في كافة اجهزة السلطة والتشريع والاعلام بصورة تمكنها من ان تعكس وتحقق مصالح واماني جماهير الشعب وهي مصالح واماني الاغلبية .

ونظرا لانه لا حرية للفرد بغير تحرره من براثن الاستغلال ، فان الديمقراطية لا تثمر ظلالها الوارفة على المجتمع بغير اكتمال جناحيها من الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وخاصة تذويب الفوارق بين الطبقات ولذلك يجب العمل على تاكيد المنجزات الاجتماعية التقدمية لثورة ٢٣ يوليو وبخاصة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الاقل ، ومشاركة العمال في الادارة والارباح والعمل على تطويرها بحيث تشمل مثلتها مختلف المجالات والقوى ، تطبيقا لميثاق العمل الوطني وبيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطني الذى وضعه الرئيس انور السادات واكد عليه في ورقة اكتوبر .

ان الديمقراطية الحقيقية تفترض حرية الراى والقول والكتابة والاجتماعات والتنظيم والاضراب والعمل السياسي والثقافي والاجتماعي وتكفل حقوق المواطنين وتضمن لهم أمنهم وحريتهم مهما اختلفت أو تباينت آراؤهم او انتماءاتهم الفكرية او السياسية او الدينية . ذلك ان نقطة البداية والنهاية في اى بناء ديمقراطي هي حرية الراى وحرية الاعتقاد واتاحة فرص التعبير المتكافئ امام الجميع .

وحتى لا تبقى الديمقراطية نصوصا شكلية ، بل تتحول الى ممارسة فعلية ، يجب التاكيد على المعاني الاساسية التالية :

(أ) تحرير المجتمع من أخطر صور الجهل :

وذلك بمحو الامية للذين تجاوزوا سن التعليم وفقا لسياسة قومية تعبأ لها اجهزة الدولة والتنظيمات الجماهيرية .

(ب) كفالة المجانية الفعلية للتعليم في كافة مراحله :

وتوسيع قاعدته ليشمل كل طفل في سن التعليم ، ورفع مستواه ليكون الفرد قادرا على ممارسة الحرية عمليا .

(ج) تامين حق العمل لجميع المواطنين :

ومعارضة كافة السياسات المؤدية لزيادة البطالة مثل عدم الالتزام بتعيين الخريجين .

(د) مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات :

والتاكيد بصفة خاصة على الاجر المتساوى للعمل الواحد . ووضع التشريعات اللازمة لحماية الاسرة والامومة والطفولة وهذا يستدعى اصدار تشريع الاحوال الشخصية حماية للاسرة ولحقوق المراة .

(هـ) اتاحة الفرصة للشباب من الطلاب والعمال والفلاحين :

كي يشارك مشاركة كاملة في مناقشة وتقرير امور الدولة والمجتمع بوضع سياسة ثابتة لتولى الشباب الوظائف العامة القيادية وكذلك وضع خطة قومية لتعميم الرياضة خدمة للانتاج وتقدم الصحة العامة .

(و) اعادة تشكيل الحركة التعاونية على اسس ديمقراطية :

وعلمية تضمن تنقيتها من الشوائب وتطويرها المتصل في المستقبل .. حتى تكون قادرة على تحقيق رسالتها الانتاجية في خدمة المجتمع بعيدا عن الاستغلال .. وذلك بوصفها قطاعا اقتصاديا له دوره الفعال بجانب القطاعين العام والخاص .. وحتى تكون تعاونيات الفلاحين والحرفيين منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين والحرفيين وعلى استكشاف الحلول لها .

(ز) اطلاق الحريات النقابية والعمالية وفي مقدمتها تنظيم حق الاضراب مع وضع الضوابط القانونية لممارسته مما يكفل اعطاء دفعة قوية للحركة النقابية .

لتكون قوة متقدمة في ميادين العمل الديمقراطي واسقاط اى خطط يشل حركتها حتى تشارك بنصيب وافر في رسم وتنفيذ سياسات الانتاج والدفاع عن مصالح العمال ، والمساواة بين العمال في القطاعين العام والخاص ، مع اعطاء اهمية خاصة لنقابات العمال الزراعيين التى لا تزال في مراحلها الاولى وتواجه مقاومة عنيفة .

(ح) ديمقراطية الادارة في قطاعات الانتاج :

وذلك بتطوير تمثيل العمال بمجالس الادارة ، ليساهموا بشكل فعال في عمليات التخطيط والادارة والمتابعة والرقابة بحيث يتمكن جميع العاملين في مراكز الانتاج المختلفة من تركيز كل جهودهم لخدمة الانتاج .

(ط) ديمقراطية الادارة المحلية :

التى تقوم على دعم دور المجتمعات في الخدمات وفي الانتاج وتعبئة الجهود الذاتية وعلى ان تتكون هيئات الادارة المحلية على مختلف المستويات من ممثلين منتخبين للجماهير الشعبية .

(ك) العمل باستمرار على تذويب الفوارق بين الطبقات

حيث توفر الثروة لاصحابها سلاحا سياسيا ولا يترك للفقر المدقع مجالا لعمل سياسي فعال .

ان توسيع قاعدة الديمقراطية ، على النحو السابق ، هو الضمان الذى يسمح للشعب ان يتصدى لكل صور الانحراف والرشوة والفساد .

في التنمية :

تسود الاقتصاد المصرى في السنوات الاخيرة بعض المظاهر السلبية التي تعود الى ثلاثة عوامل اساسية هي :

١ – سوء استخدام الموارد القومية ، والابتعاد عن اسلوب التخطيط القومي الشامل ، والظروف الاستثنائية التى يعيشها اقتصادنا القومي منذ سنة ١٩٦٧ وتتمثل هذه المظاهر السلبية في تزايد الضغوط التضخمية وارتفاع معدلها من عام الى عام وخاصة في السنوات الاخيرة بحيث اصبحت اعباؤه لا تحتمل على اصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة .

٢ – تزايد العجز في ميزان المدفوعات الى مستوى اصبح معه ظاهرة مزمنة .

٣ – ظهور قنوات جديدة لاكتساب الدخل لا تصل اليها الدولة لتاخذ منها حق المجتمع ، مع غياب سياسة شاملة لترشيد الاستهلاك وتحديد الدخول [illegible]

وفي غياب سياسة موازنة للعمالة والاجور اصبحت ظاهرة الهجرة الى المدينة وظهور البطالة في المناطق الحضرية ظاهرة مميزة لاقتصادنا ، ناهيك عن وجود البطالة المقنعة في المناطق الريفية وعدم الاستخدام الكامل والامثل للموارد البشرية في عديد من الانشطة والقطاعات الاخرى . ولا جدال في ان القضاء على هذه المظاهر السلبية ووضع الاقتصاد المصرى على طريق النمو السريع انما يتطلب تبني استراتيجية اقتصادية وسبيلها الاساسية التخطيط القومي الشامل الذى يقوم على سياسات محددة لاولويات الاستثمار واستخدام موارد النقد الاجنبي وترشيد الاستهلاك ووضع سياسة شاملة للدخول وتحقيق العمالة الكاملة مع رفع الانتاجية .

لذا يجب الحرص على القيام فورا بتنمية اقتصادية واجتماعية جادة وشاملة ، تنمية ترمي لبناء اقتصاد وطني مستقل ، وتكفل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، وترفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية الكادحة بشكل واضح ، ومن ثم تضمن تحول مصر الى بلد زراعي صناعي حديث . ان مثل هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق في بلد متخلف نفي محدود الموارد كمصر الا تحت قيادة الدولة ، التى يكون عليها ان تتحمل باسم المجتمع من اجل ان تعبئ كافة الموارد المتاحة وتوجهها لتحقيق اهداف المجتمع ، ولهذا يصبح وجود القطاع العام ودوره القيادي امرا حاسما في انجاز التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

ويكون من الضرورى ان يسيطر القطاع العام على مصادر التمويل الاساسيه من بنوك وشركات تامين ، وعلى التجارة الخارجية وعمليات تجارة الاستيراد ، ويوجه التجارة الداخلية عن طريق السيطرة على تجارة الجملة . وعندئذ يكون التخطيط المركزى – المركز على قاعدة مصرية من قطاع العام – ضرورة لا مفر منها واداة فعالة لتوجيه الاقتصاد القومي بالنسبة تحقيقا لاهداف المجتمع .

من هنا نصيغ المهام التالية اساسية وحاسمة :

اولا – التنمية المخططة :

اتباع طريق التنمية الاقتصادية المستقلة ، على اساس التخطيط المركزي الشامل ، المعتمد على القطاع العام ، بحيث يتم تخطيط الاقتصاد القومي بكافة قطاعاته وتوجيهها لتحقيق اهداف المجتمع كله في بناء اقتصاد وطني مستقل يقوم على الصناعة الحديثة والزراعة المتطورة ، يعمل لصالح الجماهير العاملة ومشاركتها الفعالة ورقابتها الفعالة .

ويقف ضد محاولات الاستعمار الجديد الرامية لتصفية استقلالنا الاقتصادى . كما يقف في وجه الاتجاهات الراسمالية الطفيلية التى تعيد السيطرة الراسمالية وتعمق الفروق بين الطبقات وتمهد لعودة السيطرة الاجنبية .

ثانيا – أولويات التنمية :

ان تحقيق الاستقلال الاقتصادي في عالم تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية وتحقيق معدلات مرتفعة من التقدم الفني والتكنولوجي يتطلب الوصول الى تنمية لقدراتنا الذاتية على صنع التكنولوجيا الملائمة مع ظروفنا ، ومع ضرورات بناء صناعة حربية محلية وقومية ، انما يتطلب بناء قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة ، مما يعني اعطاء الوزن الاكبر لقطاع الصناعات الثقيلة دونما مساس بتحقيق الحد الادنى اللائق من مستوى الاستهلاك لكل فرد في المجتمع . والواقع ان نمو قطاع الصناعات الثقيلة هو الذي سيتيح للاستهلاك في المستقبل ان ينمو بمعدلات اسرع واعلى مما لو اعطيت الاولوية للصناعات الاستهلاكية منذ البداية .

ثالثا – القطاع العام :

التاكيد على الدور القيادى للقطاع العام في تحقيق التنمية الجادة والعاجلة والشاملة وفي تعزيز المكتسبات الاجتماعية والتقدمية وفي حماية الراسمالية الوطنية من السيطرة الاجنبية .

ومقاومة كافة المحاولات الرامية لتصفية القطاع العام او المساس بدوره القيادى على راس الاقتصاد القومي . غير ان اضطلاع القطاع العام بمهمته الكبرى لا يمكن ان يتحقق على وجه يخرس اعداءه بغير ان يصبح القطاع العام قطاعا نموذجيا بالعمل في الانتاج والتوزيع ، الامر الذي يقتضي ضرورة توفير اسباب النجاح له ، وفي مقدمتها ضمان المشاركة الجدية في ادارته من كل العاملين فيه ، واستفادتهم من كل زيادة في عائده ، وضمان

هدفنا

- تحرير الأرض المحتلة
- وقف الزحف الاستعماري والرجعي الحديث
- حماية الاستقلال السياسي والاقتصادي
- المحافظة على منجزات ثورة ٢٣ يوليو العظيمة
- اتمام عملية التحول الاجتماعي لمصلحة الشعب العامل

نقف بحزم ضد إعادة سيطرة رأس المال الخاص المصري والأجنبي على مقدراتنا الاقتصادية

إن سياسة الانفتاح الاقتصادى يجب أن تلتزم بالتنمية المخططة

ديمقراطية وكفاءة وولاء الادارة فيه ، واخضاعه لرقابة مستمرة فعالة من قبل الجماهير فى اطار خطة التنمية القومية .

رابعا ـ القطاع الخاص :

الحفاظ على الدور الاساسى الذى يجب ان يضطلع به القطاع الخاص وتشجيعه فى مجالات الانتاج الكمية التى تتناسب مع قدراته وفى التجارة والتوزيع فى اطار الخطة القومية الشاملة للتنمية وعلى اساس الالتزام بالقيم والتشريعات التى تكفل حقوق العاملين والدولة .

مع الوقوف فى وجه النزعات الطفيلية وغير المنتجة فى القطاع الخاص ، وهى التى تعمل بالوساطة والسمسرة والتوكيلات والتهريب والمضاربة على أقوات الشعب ، والتى تحارب الراسمالية الوطنية المنتجة وتسد امام مشروعاتها سبل النجاح وتستغل المترفين وتفسد القطاع العام .

ان هذه الراسمالية الطفيلية تسعى الى تكوين الثروات الفردية على حساب واهداف التنمية وتضع نفسها فى خدمة الراسمالية العالمية وتدعو عننا الى الارتباط بها . وعلى العكس فان قيام القطاع الخاص بدوره المنشود فى الزراعة والصناعة والتجارة والحرف المختلفة ضمان لتنمية موارد البلاد ، وتصنيع الدخل القومى ، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى ، ان تشجيع القطاع الخاص على الادخار والاستثمار لا يتحقق بالعودة الى اساليب الاقتصاد الحر التى تهز الاقتصاد القومى فى اسسه وانما يكون بالدراسة العلمية لطاقاته والمشروعات التى يمكن ان يتولاها بنجاح وتشجيعه على الاستثمار فيها . ان الخطة القومية الشاملة هى الاطار الصحى والفعال لاستقرار مشروعات الراسمالية الوطنية واسهامها فى زيادة الناتج القومى .

خامسا : رأس المال الاجنبى :

الوقوف بحزم ضد مختلف النزعات التى ترمى الى اعادة سيطرة رأس المال الخاص المصرى او الاجنبى على مقدراتنا الاقتصادية . ان الاتجاه الذى يرى ان يقوم رأس المال الاجنبى بالدور الرئيسى فى تمويل التنمية هو اتجاه يجافى الواقع .

كما انه يتجاهل الابعاد الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه . ان ارقام توزيع الدخل القومى التى تشير الى ان ٥٠٪ من مجموع السكان يحصلون على ٢٣٪ من الدخل القومى تؤكد بوضوح انه يمكن طبقا لاوليات علم الاقتصاد رفع معدل الادخار المحلى من ١٠٪ من الناتج المحلى الى ٢٠٪ من الناتج المحلى دون صعوبة تذكر على مستويات الاستهلاك اللازمة لضمان حد ادنى من استهلاك الجماهير الشعبية . انما يتطلب تحقيق ذلك تبنى استراتيجية شاملة لتوزيع الدخول وترشيد الاستهلاك وبذلك فان الاعتماد الاساسى فى التنمية الاقتصادية يجب ان يقوم على الموارد المحلية .

ان سياسة الانفتاح الاقتصادى يجب أن تلتزم بالتنمية المخططة وباستخدام كل الامكانيات الذاتية المتاحة .

ان التنمية معركة وطنية ، تعتمد فى الاساس على قوتنا الذاتية . وما يتأتى من الخارج يجب ان يكون اضافة اليها وليس بديلا عنها .

وان الالتزام بمبادىء ومواثيق الثورة هو ضمان وصمام امن يكفل افشال محاولات العودة بالاقتصاد الوطنى الى حظيرة التبعية للراسمالية محلية كانت او اجنبية .

وذلك حتى تظل الدولة حرة فى استخدام الاموال الاجنبية وحتى تظل ملكية المشروعات الجديدة للدولة وعلى ان يقبل راس المال الاجنبى فقط فى حالة المشاركة مع الدولة وعمالة .

فان الاولوية يجب أن تكون لراس المال العربى ، العام والخاص ، للدخول فى هذه المشروعات المشتركة .

فراس المال العربى على استعداد لان يشترك فى تمويل مشروعات جاهزة مدروسة ناجحة ما دامت قد اعدتها الدولة اعدادا مدروسا وهيأت لها اسباب النجاح الاقتصادى والفنى والادارى .

لكل هذا يتعين اعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية .

والخاصة باباحة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا للقطاع الخاص ، والخاصة بنشاط البنوك واجهزة التمويل الاجنبية . ويتعين الاستمرار فى ان يظل القطاع العام ممسكا بكافة خيوط الاقتصاد القومى ، بحيث تكون سياسة الانفتاح ـ على هذا النحو ـ سبيلا للحصول على موارد اضافية للتنمية لا سبيلا لاثراء فئة محدودة ولسيطرة راس المال الاجنبى على الاقتصاد الوطنى .

ان التعاون المشترك مع الحكومات العربية فى مشروعات مشتركة طويلة المدى ، زراعية وصناعية وسياحية ومشروعات نقل ، هو الطريق الامثل لتنمية زراعية صناعية جادة فى كافة ارجاء العالم العربى . وتستطيع الخبرة المصرية ان تسهم بدور فعال فى تخطيط هذا التعاون المشترك بين الحكومات العربية حماية لمصالح الجماهير العربية من جموح راس المال العربى الخاص الى الارباح السريعة فى انشطة لا تخدم غير شرائح محدودة فى العالم العربى .

سادسا ـ قطاع التعاون :

على الرغم من تسليم الجميع بالاهمية الحاسمة لقطاع التعاون بالنسبة للفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين ، فانه لم يلعب بعد فى اقتصادنا القومى كل دوره المؤمل منه .

ولا شك ان اسباغ الطابع الديمقراطى على التعاونيات سوف يبعث الحياة فى قطاع التعاون الذى يتسم ويجب ان يضم اكبر تجمع بشرى فى

ولذلك فلابد من البدء بوضع نظام التعاون بأيدى صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين ، ليكون بالفعل فى خدمتهم مباشرة يحميهم من الاستغلال ويحفزهم على تحويله فى النهاية الى تعاون انتاجى .

سابعا : التضخم :

ان موجات التضخم المتصاعدة تخل باستقرار العلاقة بين الاسعار والاجور وتهبط بالقوة الشرائية لدخول الطبقات الشعبية الكادحة والطبقات ذات الدخول الثابتة كالموظفين ، بينما ترتفع بدخول المضاربين والسماسرة وتجار السوق السوداء .

ولهذا لابد من بذل جهود جبارة لوقف حدة التضخم . ان الاتجاه التضخمى للاسعار لا يمكن أن يوقف الا بمزيد من تدعيم القطاع العام وتدخل الدولة لصالح اوسع الجماهير وليس بمزيد من الحرية للمضاربين وتجار السوق السوداء الذين يعملون بلا رقابة من الدوله وبدون مساهمة فى ايرادات الدولة تتناسب مع نصيبهم من الدخل القومى .

ان وقف ارتفاع الاسعار يرتبط بالسياسة الاقتصادية القائمة التى يجب بالتالى ان يعاد النظر فيها ، وبخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك غير الضرورى والترف الذى يبدد موارد البلاد ويزيد من عجز ميزان المدفوعات ويفاقم قضية التضخم ولابد من اجراءات ضريبية حاسمة لامتصاص فوائض الدخول غير المثمرة وترشيد الاستهلاك وفى الوقت ذاته لا مفر من رفع الحد الادنى للاجور تعويضا عن تدهور قدرتها الشرائية وتقليلا للفوارق بين اعلى وادنى اجر . ان تذويب الفوارق بين الطبقات هو السبيل الاساسى لضبط الاستهلاك ومحاربة التضخم .

ثامنا ـ التموين :

من اجل ضمان اقوات الشعب بأسعار مناسبة ، لابد من دعم القطاع العام فى مجال التجارة الداخلية والتوسع فى انشاء المجمعات والوحدات الاستهلاكية والتعاونية وتزويدها بالسلع الاساسية ، مع حسن توزيع السلع على المستهلكين .

بدون تعليق من قانون النقابات العمالية

مادة ٣٦ :

لمجلس ادارة المنظمة النقابية أن يقترح على مجلس ادارة المنظمة النقابية الاعلى وقف من يرتكب من اعضاء المنظمة الادنى مخالفة لاحكام هذا القانون او لائحة النظام الاساسى او المالى للمنظمة النقابية ـ عن مباشرة نشاطه النقابى وذلك بصفة مؤقتة لحين عرض امره على الجمعية العمومية للمنظمة النقابية التى ينتمى اليها .

ويجب على مجلس ادارة المنظمة النقابية الاعلى التحقق من ارتكاب العضو للمخالفة المنسوبة اليه واتخاذ قرار بشأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارها بذلك . فاذا صدر قرار بوقف العضو من المنظمة النقابية الاعلى وجب على مجلس ادارة المنظمة النقابية التى ينتمى اليها عرض امره على جمعيتها العمومية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الوقف والا اعتبر هذا القرار كأن لم يكن .

مادة ٣٧ :

لا يجوز فصل العضو من المنظمة النقابية الا بقرار يصدر من ثلثى اعضاء مجلس ادارة النقابة العامة ، وفى حالة مخالفته الجسيمة لاحكام القانون

ان ذلك يقتضى تطبيق نظام فعال للحوافز للعاملين فى قطاع التموين والتجارة الداخلية ، كما يقتضى تشديد العقوبة على الاتجار فى السوق السوداء وعلى التهريب والاتجار فى السلع المهربة .

وفى الوقت ذاته ، لابد من مقاومة أى دعوة لالغاء اعانات الدعم التى تخصصها الدولة للحد من ارتفاع أسعار المواد الاساسية الغذائية والاستهلاكية والا كان الغاؤها دعوة صريحة لوضع المستهلكين تحت رحمة التسابق على الارباح

تاسعا : الاسكان :

ان قضية الاسكان تمثل اليوم اخطر مشكلة اجتماعية تواجه الجماهير وبدون المزيد من التدخل من جانب الدولة باجراءات جذرية مثل تصدى الدولة لبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل على اوسع نطاق والزام المصانع الجديدة بتوفير المساكن لعمالها وموظفيها وتوفير كافة مواد البناء وانشاء مصانع المساكن الجاهزة والحد من ارتفاع اسعار اراضى البناء وتحديد ايجارات المساكن بصورة تتناسب مع الدخول ، وتشجيع القطاع التعاونى فى الاسكان والاهتمام بالعاملين فى ميدان البناء والتشييد ، فلابد من تشجيعهم على التنظيم فى نقابات تحفظ مصالحهم وتوفر لهم العمل فى داخل البلاد وخارجها بالاجر المناسب وفتح مجالات جديدة للتدريب الفنى للعاملين فى البناء والتشييد وزيادة قدراتهم كما وكيفا بدون هذا كله .

فان الوضع سوف يتفاقم بحيث يؤدى الى افقار مستمر للطبقات العاملة بسبب نمو تكلفة السكن فى دخول الافراد بصورة سوف تجعل الحياة مستحيلة على فئات متزايدة من الشعب .

عاشرا : الريف :

تحديث الريف بثورة زراعية فى أساليب الانتاج الزراعى ترمى لخدمة التنمية الشاملة وتوفير الغذاء للمواطنين ، مع توفير مواد ومعدات هذه الثورة الزراعية صناعيا فى خطة التنمية وتطوير التعاون الزراعى لصالح صغار الملاك والمستاجرين والحيلولة دون رفع ايجارات الاراضى الزراعية .

وتصنيع كهربة الريف فى اسرع وقت ممكن والعمل على ان تكون التعاونيات الزراعية تنظيمات شعبية ديمقراطية ، ورفع وصاية الاجهزة التنفيذية والادارية عنها . وان تكفل لها الادارة الذاتية . وان تعمل التعاونيات الزراعية على الارتقاء بوظيفتها وتجاوز مرحلة الخدمات والدخول فى مرحلة العمل على الارتقاء بالانتاج الزراعى من خلال ممارستها لدور التعاونيات الانتاجية مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفردية كاملة وتعديل قانون التعاون بما يكفل هذه الغايات .

ان مستقبل الثورة الزراعية فى مصر يتوقف أيضا الى حد كبير على استغلال الاراضى الزراعية الجديدة التى يجب ان توضع مباشرة فى خدمة التنمية الزراعية سواء عن طريق اقامة المجمعات الزراعية الصناعية أو عن طريق الجمع بين مزايا المبادرة الفردية ومزايا الانتاج الجماعى ، بين مزايا الزراعة الصغيرة الكثيفة ومزايا الانتاج الكبيرة .

حادى عشر : المواصلات :

ان اولوياتنا الاجتماعية تقوم فى الاساس على مفاهيم جديدة للنمو والتقدم الاقتصادى . فتحقيق مستوى متقدم ولائق لخدمة المواصلات كجزء من مكونات الدخل الفردى لا يقدم بالضرورة على تطوير وسائل النقل الفردية اى انتاج السيارات الخاصة . بل من الممكن الوصول الى مستوى لائق لخدمة المواصلات لكل فرد عن طريق تحسين وسائل النقل العام .

وبالتالى فان نظامنا للاولويات الاجتماعية يتطلب من الموارد الجديدة التى توجه الى قطاع النقل ان يكون هدفها الاوحد هو ضمان حد ادنى لائق ومستوى خدمة فى المواصلات العامة لكل فرد فى المجتمع دون تفرقة .

كذلك فان الطاقة الانتاجية الحالية التى تستخدم لتطوير وانتاج وسائل النقل الخاصة يجب ان تحول لانتاج وسائل النقل العامة وتطويرها لخدمة هذا الهدف .

ثانى عشر . الصحة :

ان نمط استخدام الموارد فى قطاع الصحة يتطلب الوصول الى اعلى عائد اجتماعى من حجم الموارد المستخدمة فى هذا القطاع ، وبحيث يسهم اقصى اسهام فى زيادة الدخل القومى . ولذا يجب استخدام الموارد فى هذا القطاع الصحى للارتفاع بمعدل الحياة لكل فرد فى المجتمع . ويتحقق هذا عن طريق حد ادنى من مستوى صحى لائق لكل فرد دونما تمييز . ومن هنا فان توجيه الموارد لانشاء المستشفيات المتخصصة فى علاج امراض معينة لا يحقق هذا الهدف . حيث لم تتوافر بعد لكل فرد المياه الصالحة للشرب فى منزله ، حيث لم تتحسن شبكات المجارى على النحو الذى يوفر الحماية من الامراض . ان توجيه الجانب الاكبر للموارد القومية لانشاء مثل هذه المستشفيات المتخصصة لن يحقق العائد الاجتماعى المرتفع خاصة فى مجتمع يصيب اغلب سكانه مرض البلهارسيا الذى يضعف القدرة الانتاجية للفرد بحوالى ٣٥٪ ان تحقيق الحد الادنى من مستوى الصحة اللائق لكل فرد يتطلب ايضا اصدار التشريعات الاجتماعية فى مجال الصحة والتى تضمن العلاج المجانى لكل مواطن بمستوى لائق ودونما تفرقة .

وننوه بصفة خاصة بما يلى :

١ ـ اولوية توجيه الموارد للصحة الوقائية ضد الامراض المتوطنة .

٢ ـ تحسين الخدمة فى المستشفيات العامة .

٣ ـ التوسع فى التأمين الصحى ليشمل قطاعات جديدة بتعميمه على جميع الموظفين والعمال .

٤ ـ تطوير وتوسيع الصحة المدرسية لحماية النشء والشباب .

٥ ـ تحسين الخدمة فى الوحدات الصحية بالريف وتدعيمها .

ثالث عشر : الضرائب :

اعادة النظر فى النظام الضريبى الحالى

المتخلف حتى عن النظم الضريبية المعترف بها فى اى بلد راسمالى .

واقامة نظام ضريبى جديد يتسم بالشمول والتصاعد

وذلك تمكينا له من تعبئة جزء اكبر من الموارد المتاحة لدى الفئات الاكثر قدرة بغية توفير التمويل للتنمية ، وسعيا لتصحيح العلاقة المختلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة التى زادت واستفحلت اعباؤها على الطبقات الشعبية العاملة .

وفى هذا الصدد يجب العمل على التنسيق الكامل بين السياسة الضريبية والاجور والدخول والاسعار فى معادلة تكفل التناسب بين الدخول التى تحصل عليها الاغلبية الساحقة من المواطنين وبين ضرورات الحياة .

ان ذلك يتطلب تطوير الجهاز الضريبى وتوفير الادوات الفعالة التى تكفل له تتبع الفوائض الاقتصادية فى كافة الانشطة .

رابع عشر : التعليم والتقدم التكنولوجى :

اطلاق ثورة تعليمية وثقافية تستجيب لمقتضيات العصر الذى نعيش فيه بحيث تشمل كافة نواحى الحياة وتتبنى سياسة قومية للبحث العلمى ، وتحترم انسانية ومكانة المعلم وتخلق جيلا جديدا من الشباب قادرا على مواجهة التطور العلمى والتكنولوجى وتنشر المنهج العلمى فى التفكير مع الحفاظ على القيم والمثل العليا والاخلاق المستمدة من التراث الدينى والقومى .

ان التقدم العلمى والتكنولوجى ليس عملية فنية يتم بمقتضاها نقل آلة من مكان الى مكان فلو كان الامر كذلك لاستطعنا القضاء على مشكلة التخلف التكنولوجى فى سنوات معدودة لكنها عملية اجتماعية فى الاساس يتم بمقتضاها اعداد الانسان القادر على استيعاب هذه التكنولوجيا وتكييف نفسه معها ثم تطوير قدراته على اصلاحها وتطويرها وفى النهاية اكتساب المعرفة التى تمكنه من خلق التكنولوجيا التى تتلاءم وظروفه . هذه العملية الاجتماعية تتطلب فى الاساس ثورة ثقافية تستهدف خلق واعداد هذا الانسان . ثورة ثقافية هدفها سيادة العقل المنهجى المؤمن بطرق العلم الحديث وتعميق القدرات الابداعية والابتكارية للافراد . وسيادة روح الملاحظة والتجربة وربط المسببات بالاسباب والتحدى للطبيعة . وفى هذا الصدد نورد الملاحظات الآتية :

أولا : ان التقدم الفنى والتكنولوجى يصبح شعارا فارغا من المعنى فى مجتمع تسود الامية ٧٠٪ من سكانه .

ومن ثم فان القضاء على الامية مطلب اساسى للتخطيط لاى تقدم . ان محو الامية مطلب سياسى اول يجب ان تنهض به التنظيمات السياسية فى مجتمعنا وتعبأ له اجهزة الدولة والتنظيمات الجماهيرية .

ثانيا : يجب اعادة النظر فى نظامنا التعليمى كله من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة سواء فى موضوعاته أو مناهجه أو أساليب التدريس السائدة .

فنظامنا التعليمى السائد يقوم على استخدام ادنى ملكات العقل الانسانى وهى القدرة على الحفظ والتكرار بينما يستبعد استخدام اعلى ملكات العقل الانسانى وهى القدرة على التجديد والابتكار التى تستند الى التساؤل والنقد . يقوم نظامنا التعليمى على ترسيخ روح تقديس الطالب للمادة المقدمة اليه وتقديس من يقدمها ومن ثم قتل روح التساؤل والنقد لديه . يقوم نظامنا التعليمى على حشر عدد من المواد دون تنسيق بينها ولا ضابط يجمعها . يفتقد نظامنا التعليمى الى تعميق روح السببية العملية لدى الطالب خاصة فى المراحل التعليمية الاولى .

ثالثا : ان العملية التعليمية تقوم فى الاساس على تفاعل قطبين اساسيين هما : من يقوم بالتدريس (المعلم) ومن يقوم بتلقى الدرس (الطالب) . ومحور هذا التفاعل هو المادة العلمية المقدمة موضوعا ومنهجا . ومن ثم فان اصلاح نظامنا التعليمى انما يقوم على اصلاح الاطراف الثلاثة لعملية التفاعل هذه ، وبخاصة تحقيق مستوى للمعيشة العالى ماديا وثقافيا للمعلم .

رابعا : ان التعليم يمكن النظر اليه من وجهتين مختلفتين ولكنهما فى الاساس متكاملتين لا تنفصم احداهما عن الاخرى .

فالتعليم يمكن النظر اليه كسلعة استهلاكية وعندئذ يجب أن يحقق لكل فرد حدا ادنى من الاشباع من هذه السلعة الاستهلاكية . الا أن نمط توزيع هذه السلعة الاستهلاكية يجب أن تحكمه اعتبارات العدالة التى تقوم على نظام حقيقى لتكافؤ الفرص .

ومن ناحية فان التعليم ينظر اليه كسلعة استثمارية (انتاجية) هدفها تنمية الدخل فى المستقبل . ومن وجهة النظر هذه يجب ان يحكم الاستثمار فى التعليم معايير تحدد اولوياته ومدى مساهمته فى زيادة العائد الاجتماعى ومن ثم تلافى اوجه الفقد والضياع فى استخدام مواردنا الاستثمارية فى هذا المضمار .

خامسا : لا يمكن للتعليم كاستثمار بشرى ان يؤتى ثماره اذا لم تكن الخطة التعليمية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية يحكمهما التناسق بين الخطط الاخرى جميعها .

سادسا : بما ان التكنولوجيا هى تطبيق العلم فى مجال الانتاج فان التقدم التكنولوجى لن يتحقق فى مجتمعنا الا اذا انشئت المؤسسات والاجهزة التى تقوم بالربط والتفاعل والتأثير المتبادل بين اجهزة الانتاج وبين دور البحث العلمى والجامعات .

فغياب مثل هذه المؤسسات فى مجتمعنا ادى الى انفصام الرابطة بين احتياجات الجهاز الانتاجى وبين الابحاث التى تقوم بها مؤسسات البحث العلمى والجامعات . ومن ثم فان اول متطلبات تمهيد الارض للتقدم التكنولوجى هو تحديد هذا الربط فى خطة قومية للبحث العلمى .

خامس عشر : الدين والتراث :

اننا نرى فى الايمان برسالات الاديان السماوية ، فى ضوء النظرة العقلانية والمستنيرة طاقة خلاقة تسهم فى تنمية السلوك السوى والصالح لدى الانسان .

ونحن نرى فى تراث مصر المسيحية ، ودور كنيستها الوطنية ضد موجات الغزو الاجنبى ، وفى تمكين قيم المحبة والاخاء تراثا يعتز به أبناء الوطن من مختلف المعتقدات .

كما نرى فى تراث الاسلام التشريعى صورة من صور عبقرية أمتنا فى الاجتهاد ، اسهمت من خلاله فى اضافة صفحات مشرقة الى التراث الانسانى الموحد والعظيم .

وعندما ننظر الى هذا التراث الذى هو فى جوهره جهد بشرى عبقرى صنعه اعلام تاريخنا فى اطار التعاليم الكلية والعامة للدين الحنيف ، عندما ننظر اليه بعقل مستنير ، وفى ضوء التطور الذى حدث لمجتمعنا ، نجد فيه من الصفحات المشرقة والمبادىء العاطفة والقيم الانسانية الخيرة كنوزا لا زالت صالحة للعطاء والاستلهام .

ونحن نستهدف جعل القيم الدينية السمحة ، والصفحات المشرقة من تراثنا :

* فى الشورى والديمقراطية .
* وفى الانتصار للعمل ولعلاء شأنه وتمكين سلطانه .
* وفى المنهج العلمى فى البحث والتفكير .
* وفى حرية الاعتقاد وتحرير الضمير الانسانى من الارهاب الفكرى . وتدعيم الوحدة الوطنية وادانة التعصب والطائفية .
* وفى استلهام الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسى للتشريع .
* وفى التكامل الاجتماعى بين ابناء الشعب العاملين والمنتجين للثروة .

نستهدف جعل هذه القيم وهذه الصفحات طاقات تستعين بها شعوبنا على تحقيق ذاتها ، وبناء مجتمعها الجديد ، والعودة ثانية الى الاسهام الحضارى على المستوى العالمى ، جنبا الى جنب مع غيرها من الامم والشعوب .

سادس عشر : الانسان المصرى الجديد :

واخيرا فان نظرتنا الى خلق الانسان المصرى فى مجتمعنا انما تنطلق من نظرية علمية للانسان ابرز معالمها ان طبيعة الانسان تتسم بطابع محايد ومن ثم تتوقف المسألة على نوع ونمط التنشئة الاجتماعية الذى يخضع له الفرد ونوعية المجتمع الذى يعيش فيه وطبيعة القيم الاساسية التى تسوده . ولهذا فان السمات والاتجاهات الانسانية يمكن تغييرها تغييرا اراديا لو اصطنعت لذلك الاساليب المناسبة . ومن ناحية اخرى فان العامل الاساسى فى تحديد سمات الشخصية انما يكمن فى المواقف الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الفكرية التى يمارس الفرد من خلالها نشاطه الانتاجى بما فيها القيم الروحية والدينية السائدة : فهذه المواقف هى التى تصوغ وعى الافراد . ويعنى هذا ايضا انه يمكن اعادة صياغة الانسان لو اعدنا تشكيل علاقاته الاجتماعية على اسس اكثر تقدما تحقيقا لثورة ثقافية تعليمية كما ذكرنا وبالتالى فنحن نرى ان سيادة العلاقات الاشتراكية من شأنها على المدى الطويل ومع التطبيق السليم ان تغير من شخصية الانسان تغييرا جوهريا .

ولعل السمات الاساسية التى نراها تميز الانسان المصرى الجديد هى الانفتاح على الخبرات الجديدة سواء ما تعلق فيها بمعرفة الناس أو بممارسة طرق جديدة للسلوك .

الانسان الذى ينقل ولاءه وانتماءه من الدائرة الضيقة للاسرة او العشيرة الى المجتمع ككل . الانسان الذى يعتد ويؤمن بكفاءة المنهج العلمى ويصدر عن اتجاه عام مضاد للسلبية ويشارك عن طريق الديمقراطية الحقة فى تقرير شئون بلده العامة .

ولا يعنى صياغة هذا الانسان المصرى الجديد التضحية بسماتنا القومية الاساسية ، بل على العكس فان هذه السمات الحضارية يمكن تطويرها لتصبح قوة دافعة للفرد والجماعة فى الاسراع بعجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما لا يعنى صياغة هذا الانسان المصرى الانغلاق فى وجه الحضارات الاخرى . بل من الممكن لهذا الانسان فى احتكاكه مع الحضارات الاخرى ان يستوعب بعض سماتها الحضارية ويتمثلها دون ان يفقد سماته القومية الاساسية بل يصبح قادرا على الوقوف فى وجه عمليات الغزو الحضارى من الخارج .

ولا شك ان المؤثرات الاصلية فى خلق هذا الانسان المصرى انما تتمثل فى التعليم وتطويره : وفى التنمية الصناعية بحيث يتحول المجتمع الى قاعدة صناعية علمية عريضة ، وفى تذويب الفوارق بين الطبقات . وفى سيادة علاقات الانتاج الاشتراكية وتعميق الديمقراطية .

ان صياغة الانسان المصرى الجديد تحتاج الى ثورة اجتماعية شاملة تغير مناهج تفكيرنا بطريقة جذرية بحيث يصبح المنهج العلمى هو اداة التفكير الرئيسية ، بل تحتاج الى اعادة صياغة نظمنا الاجتماعية .

ومؤسساتنا فى ضوء نسق مترابط من القيم الاشتراكية التى لا تتجاهل مطالب الانسان الروحية التى لا ينبغى التضحية بها اطلاقا لحساب بضعة مكاسب مادية . ان التنمية الحقيقية هى تنمية الانسان بالمفهوم الكلى الشامل بحيث توازى تنمية قوى العقل والجسم والروح لدى هذا الانسان ، هى التنمية التى لا تقضى على حرية الفكر باسم رغيف العيش ، ولا على كرامة الانسان بزعم الرغبة فى اسعاده . وبالمثل لا تعلل الانسان بوهم الحرية وهو مسحوق فى هاوية الفقر والامية . وهى فى النهاية تنمية محك نجاحها فى الوقت الراهن نوعية وحجم المشاركة الجماهيرية فى تحقيقها .

فى السياسة العربية

العمل بكل الوسائل من اجل تحرير سيناء كاملة وكل الاراضى العربية المحتلة ، ودعم الكفاح الفلسطينى المسلح ، وضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره على أرضه وفقا لقرارات الامم المتحدة وبخاصة قرارها الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٧٤

وحق الشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية فى اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل الاراضى التى تحرر من احتلال العدو الاسرائيلى ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى جميع خطوات حل الصراع العربى الاسرائيلى باعتبار ان القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة . والعمل على دعم وتوحيد كل القوى العربية المناضلة ضد الاستعمار والرجعية من اجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى

بقية الصفحة الأولى

والوحدة القومية . والسعى لتكوين جبهة عربية عريضة تضم مختلف القوى والاحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بالنضال العربى فى مساره التحررى التقدمى الاشتراكى والساعى الى الوحدة .

ان حرب اكتوبر التى اصدر الرئيس انور السادات قراره التاريخى بها فى ٦ اكتوبر تعتبر نقطة تحول هامة لمستقبل الوطن العربى . فقد اكدت هذه الحرب اصرار شعوب الامة العربية وفى مقدمتها الشعب المصرى على دحر العدوان وهزيمة اهدافه . واثبتت كفاءة الجندى العربى فى مواجهة التفوق الاسرائيلى المزعوم . كما اثبتت للعالم فشل نظرية الامن الاسرائيلى القائمة على العدوان والتوسع . ومن جانب آخر ، فلقد اكدت حرب اكتوبر ان التضامن العربى هو ـ بعد قوتنا الذاتية ـ السلاح الاول للعرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وان دعم القوى التقدمية العالمية هو سلاحنا الثانى . ولذلك فاننا نرى اهمية استثمار النتائج الايجابية لحرب اكتوبر وتطوير كل منجزاتها فى العلاقات العربية والدولية من اجل تحقيق الاهداف الوطنية المصرية والعربية كاملة . لقد كانت حرب البترول مثلا بداية معركة هامة ضد تسلط الاستعمار الصهيونى ، ولقد فجرت تناقضات عالمية هامة يجب استثمارها لصالح الامة العربية وشعوب العالم الثالث فى نضالها ضد الاستعمار العالمى . وبصفة خاصة ، فان فوائض البترول العربى يجب ان توضع فى خدمة الجماهير العربية وقضاياها المصيرية ، تمهيدا لقيام تكامل اقتصادى عربى يكون ضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة للبلاد العربية ويفتح الطريق لتحقيق امل الامة العربية فى وحدتها القومية .

فى السياسة الخارجية

انتهاج سياسة خارجية تخدم مصالحنا الاستراتيجية على الصعيدين الوطنى والقومى فى صون استقلال مصر وتعزيز مكانتها الدولية وخلق قوة عربية تخدم السلام والتقدم فى العالم .

سياسة تدعم اتجاهنا التحررى المعادى للاستعمار بكافة اشكاله وتبرز اتجاهنا التقدمى المعادى للرجعية وكل اشكال القهر والكبت وحرمان الشعوب من حقها فى التعبير عن ارادتها الحرة .

والتأكيد على ان السياسة الخارجية لمصر هى جزء من التزامها العام بالنضال ضمن جبهة الشعوب المعادية للاستعمار والتخلف والرجعية ، والتزامها القومى ضمن الجبهة العربية الرامية لهزيمة المخطط الاستعمارى والصهيونى وتحرير كل الثروات والاراضى العربية من اى نير او استغلال اجنبى والسعى لبناء مجتمع عربى متقدم ومتكامل .

ان سياستنا الخارجية يجب ان تنبع من الايمان بالدور الطليعى لمصر وبتراثها الذى عززته واكدته ثورة يوليو بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بجعل القاهرة منارة حقيقية لكل المناضلين من اجل حرية بلادهم واستقلالها من اجل تقدم الامة العربية وتحررها وسيرها القاهر فى طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

ان سياستنا الخارجية يجب ان تقوم على النضال ضد الاستعمار الجديد الذى يهدد استقلال بلدان العالم الثالث وان الدفاع عن هذا الاستقلال انما يعنى فى الواقع النضال من اجل الاستقلال الاقتصادى والسيطرة على الثروات القومية واقامة نظام اقتصادى دولى جديد فى مواجهة خطر الاستعمار الجديد .

ان سياستنا الخارجية يجب ان تقوم على اساس الصداقة الدولية مع كل القوى التى تدعم هذا الاتجاه والتى تعتبر ذخرا اضافيا يساهم فى تحقيقه . ومن هنا فانه يتعين بذل جهد خاص لاقامة اوثق علاقات التعاون والنضال المشترك مع الانظمة العربية الوطنية والتقدمية ومع كل القوى العربية الوطنية والتقدمية .. ومع قوى الشعوب والتقدم فى العالم ومع الاتحاد السوفييتى ومجموعة البلدان الاشتراكية بما فيها الصين وبوصفها بوضعها الحليف الاساسى لشعبنا فى نضاله الوطنى لتحرير اراضيه المحتلة وبناء اقتصاده الوطنى . ودعم منظمة الوحدة الافريقية والمشاركة بدور نشيط فى حركة بلدان العالم الثالث ومجموعة دول عدم الانحياز . كما يجب تأكيد وتعزيز صلاتنا وتعاوننا مع مجموعة البلدان الافريقية من اجل التحرر الاقتصادى والتنمية الشاملة فى مواجهة الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية من اجل انتزاع حقها فى السيطرة على ثرواتها القومية وتنميتها لصالح شعوبها والاستفادة منها على اساس من التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية الدولية تحقيقا لرغبة جميع الشعوب النامية فى اقامة نظام جديد فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان تدعيم علاقاتنا السياسية والاقتصادية بالمجموعة الاوربية امر ضرورى وهام للسلام فى البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط . فمواقف هذه المجموعة وخاصة فرنسا بشأن الصراع العربى الاسرائيلى تسير الآن سيرا حسنا وذلك بالرغم من الاختلافات فى النظم والاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

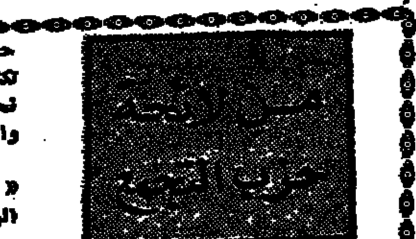
كما ان محاولة تحسين العلاقة بالولايات المتحدة الامريكية امر ضرورى وهام للسلام فى الشرق الاوسط واضعين فى الاعتبار فى الوقت نفسه المصالح الاستعمارية البعيدة المدى للولايات المتحدة فى المنطقة وخاصة علاقتها باسرائيل .

ان العمل من اجل السلام فى العالم هو هدف اساسى لنا ، ولذلك فنحن نؤيد كل الخطوات العملية من اجل استتباب السلم وتخفيف قضايا التسلح الشامل فى العالم كله تحت رقابة دولية فعالة ، كما يعتبر الانفراج الدولى انتصارا لنضال شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مع كل قوى الديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم .

ان مبادىء التعايش السلمى انتصارا لمبادىء باندونج وقرارات مجموعة دول عدم الانحياز فى مؤتمراتها المتعددة ، وتجسيد لميثاق الامم المتحدة فى ضرورة حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية وامكانية التعايش بسلام بين الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

ان الانفراج الدولى ليس قيدا على حركة البلدان المستقلة ، بل هو على العكس يوفر مناخا دوليا اكثر واتاة لنضالها من اجل التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والسلام العالمى .

ذلك برنامجنا ، عرضنا مبادئه العامة لكنه ما زال قابلا للمناقشة ، صالحا للتطوير ، وذلك حتى تصبح قراءته برامج عمل كاملة تغطى كافة ميادين حياتنا ، ومن أجل هذا جاءت بطرحه على كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية فى بلادنا .



مادة ١ : الاسم « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » .

مادة ٢ : يناضل التجمع من اجل تحالف قوى الشعب وطبقاته العاملة دفاعا عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وصغار الموظفين والحرفيين والراسمالية الوطنية الصغيرة والشباب والمرأة ويتبنى الدفاع عن الاستقلال الوطنى والديمقراطية والتحول الى الاشتراكية والعمل من اجل الوحدة العربية ويقف التجمع الى جانب كل الفئات الوطنية التى ترفض مخططات الامبريالية والصهيونية ولا تعارض التحول الاشتراكى .

مادة ٣ : يحرص التجمع على ان يضم فى صفوفه كل القوى الوطنية والتقدمية والوحدوية مع الاحترام الكامل لمنابعها الفكرية وانتماءاتها التاريخية فى اطار الالتزام السياسى ببرنامج التجمع ووحدة مواقفه السياسية واحكام هذه اللائحة ويعمل على التفاعل الايجابى بين كل فصائله فى النضال بين الجماهير وابتكار حلول لمشكلاتها وبذل الجهد فى كشف ملامح طريق شعبنا نحو الاشتراكية والديمقراطية والوحدة العربية .

مادة ٤ : شعار التجمع « الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة » .

مادة ٥ : العضوية فى التجمع ببرنامجه السياسى ونصوص هذه اللائحة وقراراته التنظيمية ولا يجوز لهم الانضمام لحزب او تنظيم سياسى اخر .

مادة ٦ : حرية المناقشة داخل التجمع مكفولة بالكامل لكل اعضائه وعلى مختلف مستوياته وتتولى صحافة التجمع ونشراته الداخلية تداول الآراء داخل التجمع حول القضايا السياسية والتنظيمية الهامة .

مادة ٧ : وحدة التجمع هى الالتزام الاول لاعضائه وتتحقق بضمان الديمقراطية الداخلية الكاملة لاعضاء التجمع حتى تحترم الاغلبية رأى الاقلية وتلتزم الاقلية بقرارات الاغلبية .

مادة ٨ : جميع هيئات التجمع القيادية وجميع مراكز المسئولية فيه تكون بالانتخاب على النحو المبين بهذه اللائحة ويجب ان يكون ٥٠ ٪ على الاقل من كل مستوى قيادى من العمال والفلاحين طبقا للتعريف الذى يقرره المؤتمر العام .

موقف حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي من قانون الضرائب

قانون الضرائب مر عليه ٤٠ سنة ويحتاج لإعادة نظر

نختلف حول تسمية القانون المعروض بأنه مشروع قانون العدالة الضريبية

• الضرائب على الأنشطة الزراعية يجب أن تحتسب على أساس صافي ربح المحصول

• مشروع القانون لم يتناول الضرائب على الأرباح الطفيلية

في فبراير ١٩٧٨ ناقش مجلس الشعب مشروع قانون العدالة الضريبية وفيما يلي رأي نواب حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ..

من مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين (٨ فبراير سنة ١٩٧٨)

السيد العضو خالد محيي الدين :

لقد كان اعتراضنا على مشروع القانون السابق ، كمشروع جديد كامل يتضمن ١٧٤ مادة وكان وجه اعتراضنا قائما على أساس أنه سيخلق بلبلة ، وكان الافضل ان نجرى تعديلا لما هو قائم وهو ما نوافق عليه ، ولكننا نرى ايضا ان قانون الضرائب المصرى ، مر عليه ٤٠ سنة ويحتاج الى اعادة نظر ، ولذلك فانني اقترح ان تشكل الدولة لجنة لدراسة النظام الضريبي ككل على ان تضم اللجنة الخبراء في هذا الامر بالاضافة الى من ترشحهم الاحزاب من خبرائها على ان تقدم هذه اللجنة نتيجة دراستها بعد عامين وتعرض هذه النتيجة على الرأى العام لمناقشتها مناقشة طويلة قبل ان يعرض على مجلس الوزراء او مجلس الشعب ، حتى يأخذ الموضوع حقه من الدراسة والبحث ، اقول هذا لاننا مقدمون على تعديل نظامنا ، الى اضعاف دور التخطيط ، وتقليل دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية وتشجيع دور القطاع الخاص ، وهذا يستدعى من ناحية النظم الضريبية ان نعيد النظر في اوضاعنا الضريبية وبحثها لتحقيق اكبر عائد من الضريبة للخزانة العامة .

هذه هي الملاحظة الاولى ، والملاحظة الثانية انه اطلق على مشروع القانون المعروض « مشروع قانون العدالة الضريبية » وهذا الامر قد نختلف فيه لانه مشروع قانون لتعديل قانون الضرائب القائم ...

رئيس الجلسة :

بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

السيد العضو خالد محيي الدين :

وايضا لا يوضع ...

رئيس الجلسة :

ان عبارة « بشأن تحقيق العدالة الضريبية » تعني انه لا يحقق كل العدالة الضريبية .

السيد العضو خالد محيي الدين :

لا يصح ان يوضع للقانون صفة بل يترك للمواطنين ان يقرروا ذلك ، هذه وجهة نظر ، وعموما فليس الهدف من القانون الضريبي تحقيق العدالة فقط ، بل ايضا لزيادة موارد الدولة وامتصاص القوة الشرائية ، حتى تتم المشروعات ...

اود ان اقرر بالنسبة للقضايا التي اثرناها عند عرض تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون الضرائب على الدخل الوارد من الحكومة بشأن التصرفات العقارية وكذلك الربح الزراعي ، ان اللجنة قد اهتمت بها وكون من حيث المبدأ اقرار الضرائب ، وهذا شيء تشكر عليه اللجنة ولكنني اختلف مع اللجنة في طريقة معالجتها لهذا الموضوع ، وسوف اتقدم باقتراحاتي عند مناقشة المواد ، ولكن بالنسبة للاحتفالات العامة ، فانني ارى ان هناك احتمالا بان تكون الضريبة على التصرفات العقارية عند التسجيل فقط ، وهذا في وجهة نظري يحد من نطاق تطبيق هذه الضريبة الى درجة كبيرة ، وذلك لان هناك نسبة كبيرة من التصرفات العقارية تتم دون تسجيل ، ولقد كنت اليوم في زيارة لصديق لي يقطن في عمارة تقع على النيل وعلمت ان اصحابها قد قاموا بشرائها دون ان يسجلوها ويقطنون بها بحكم وضع اليد ، فالتحكم بحصر فرض الضريبة على التصرف في العقار عند التسجيل من وجهة نظري غير كاف .

ويجب ان يكلف كل من يقوم بشراء شقة بان يقوم باخطار جهة الضرائب ، بصرف النظر عما اذا كان قد قام بتسجيلها ام لا ، وحتى لو تم البيع بطريقة صورية ، فان هذا لا يمنع من ان مصلحة الضرائب تكون على علم بالقيمة الحقيقية ، حيث يمكن تقدير تكاليف كل شقة حسب المنطقة الموجودة بها وموقعها ، حيث اصبح تقديرها – طبقا للاصول العلمية الحديثة – معروفا ولا مهرب منه ، ولذلك فانني ارى انه يجب ان تحذف النقطة الخاصة بالتسجيل لانها غير كافية .

الناحية الاخرى التي اود ان اعلق عليها هي ان سعر الـ ٧٪ يعتبر سعرا منخفضا خاصا وانه لا يتدرج مع ارتفاع قيمة الشيء ، كما ان العدالة تقتضي اعتبار الربح الناتج عن التصرف في العقارات ربحا تجاريا وذلك لان هذا يعتبر نوعا من التصرفات الراسمالية التي ترتفع قيمتها بسبب تقدم المجتمع الحضاري ونموه وليس بسبب جهد شخصي ، وهذا الارتفاع يحدث في قيمة السكن سواء من ناحية الارض او العقار .

ولذلك نرى انه يجب ان ترتفع الضريبة التي تحصل من بائع العقار بحيث تصبح مساوية للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، حتى ولو تم التصرف مرة واحدة ، فيما عدا استثناء مبلغ الـ ١٠ آلاف جنيه حيث ان هذا المبلغ بالاسعار الجارية يتمثل في مسكن بسيط ، والا تكون بذلك قد عدنا مرة اخرى الى رسم التسجيل الذي الغي عام ١٩٦٤ بنفس السعر والذي كانت قد قررته حكومة الاحرار الدستوريين سابقا ، والذي كان قد الغي من اجل ان يتمكن صغار الفلاحين من التسجيل ، وبذلك فاننا لم نفعل شيئا كبيرا بحيث نمتص جزءا كبيرا من ارباح العقارات ، وسوف اقترح عند مناقشة مواد مشروع القانون خضوع كافة التصرفات العقارية للضريبة سواء في ذلك الايجار في العقارات المبنية او غير المبنية ، او الارباح الناشئة عن تقسيم الاراضي ، والارباح الناشئة عن البناء وبيع المباني كاملة او مجزأة ، والزيادة في القيمة الراسمالية للاراضي ، ولا نتعلل بعدم امساك دفاتر حسابات ، فالممول الذي يعمل في الزراعة لديه دفتر حسابات وكذلك البقال حيث تطلب منه مصلحة الضرائب امساك دفتر حسابات ، ومن الاولى ان يمسك دفتر حسابات من يقوم بمثل هذه العمليات الكبيرة ، فهذه قضية يجب الانتباه اليها .

اما بالنسبة للضريبة على الشقق المفروشة ، فان موضوع حسابها على اساس قيمة العوائد وخاصة في الاحياء السياحية كالزمالك سيجعل قيمة الضرائب المفروضة عليها بسيطة جدا ، وذلك لان هناك العديد من المساكن مقررة العوائد عليها منخفض جدا ، وانني اقترح ان تحسب الضريبة على الشقق المفروشة على اساس القيمة الفعلية للايجار الذي سيحصل به لانه يعتبر ربحا تجاريا ، وذلك بصرف النظر عن قيمة العوائد .

اما فيما يختص بالربح الزراعي ، فقد اهتمت اللجنة بالنص في مشروع القانون المعروض على فرض ضريبة على الاراضي المزروعة حدائق ، وهذه بلا شك ايجابية في مشروع القانون . ولكنني ارى ان النشاط الزراعي قد تنوع الى انواع كثيرة جدا منذ بدء فكرة صدور قانون بفرض هذه الضريبة عام ١٩٧٢ ، وانني اود ان اقول : ان فرض ضريبة على الارض المزروعة حدائق بهذا المبلغ قد يقهر بعض اصحاب مزارع الحدائق غير الجيدة ، والتصرح – كاقتراحي السابق – ان تفرض الضريبة على صافي ربح الممول من جميع انشطته الزراعية سواء كانت ارض حدائق او زهور او تربية مواشي او نحل او استغلال « التراكتور » او غير ذلك من انواع الانشطة الزراعية . فمثل هذا الشخص الذي لديه انشطة زراعية متنوعة لا يجب ان يحتج بعدم امساك دفتر حسابات بل يجب عليه امساك دفتر حسابات لكل نوع من هذه الانشطة ، حتى ولو كان نوتة صغيرة للاستدلال منها ، فمأمور الضرائب في اي مكان ما ، يمكنه ان يعرف بالضبط ارباح الانشطة الزراعية ، فمثلا يمكنه معرفة مقدار ربح « التراكتور » والمدة اللازمة لاسترداد قيمته ، وكذلك يمكنه تقدير ربح فدان الزراع او الخوخ او غيره ، وايضا يمكنه تقدير ارباح الفارح ، ومعروف مثلا ان الفارح لم تحقق ارباحا في الشهرين او الثلاثة الماضية وذلك لانخفاض سعر الدواجن فكل هذه الانشطة اصبحت تكلفتها معروفة .

اعود واكرر اقتراحي بان تفرض الضريبة على صافي ربح الممول من جميع انشطته الزراعية مع اعفائه من مبلغ الف جنيه ، وذلك بدلا من ان تقولوا خمسة افدنة ، فمن الجائز ان شخصا لا يملك خمسة افدنة ولكن لديه نشاط زراعي واسع فلا تطبق عليه هذه الضريبة ولذلك فنحن نتكلم عن صافي الربح الزراعي الناتج عن جميع الانشطة الزراعية مع اعطاء حد اعفاء ، ثم تحصيل الضريبة على ما زاد على ذلك .

ومن ملاحظاتي على مشروع القانون المعروض انه لم يتناول الضرائب على الارباح الطفيلية ، وهذا طبعا مجالها الوحيد ، لان انواعا مثل هذه ...

رئيس الجلسة :

ما معنى الارباح الطفيلية ؟

السيد العضو مصطفى كامل مراد :

ان السيد رئيس الجلسة هو الذي استحدث هذا الاصطلاح ؟

رئيس الجلسة :

صحيح انني الذي استحدثته ، ولكنني وضعت له الضوابط الموجودة في مشروع القانون مثل تأجير الشقق المفروشة ، فهي لم تكن خاضعة للضريبة فالتصرف في العقارات موجود وتأجير التاكسيات موجود من قبل سنة ١٩٧٣ ؟

السيد العضو خالد محيي الدين :

ايضا اعمال السمسرة والمقاولة وما الى ذلك . وبالنسبة للضريبة العامة على الايراد ، فانني اقترح – وقد كان لي اقتراح عند مناقشة مشروع القانون السابق ولم يكن قد حان موضعه – ان تفرض الضريبة العامة على الايراد على كافة انواع الدخول سواء خضعت لضريبة نوعية او لم تخضع ، فاذا نص على هذا ...

رئيس الجلسة :

ان هذا للضريبة الموحدة وهذا يقتضي تعديلا جذريا في نظام الضرائب .

السيد العضو خالد محيي الدين :

لا اتكلم عن الضريبة الموحدة بل انني اتكلم عن الضريبة العامة على الايراد ، وعن ضرورة فرضها على كافة الدخول سواء كانت خاضعة لضريبة نوعية ام لا . كما يجب ان يؤخذ بمظاهر الترف ، فاسراف الشخص مظهر من المظاهر التي تؤكد على ضرورة فرض الضريبة عليه ..

رئيس الجلسة :

لقد جربت من قبل المظاهر الخارجية وهي من اكثر الاساليب الضرائبية تعرضا للنقد . فسلوك الشخص نفسه هو المعيار .

السيد العضو خالد محيي الدين :

ان كل بلاد العالم تتبع هذا النظام ، فاذا ضربنا لذلك مثلا بعائلة لديها ٤ او ٥ سيارات فهذا يستدعي ان يعيد مأمور الضرائب النظر في ذلك ويمكن هنا معرفة الدخل الحقيقي ، فجهاز الضرائب غير معين .

رئيس الجلسة :

هذه وسائل للتعرف على الدخل والتحري عنه وليست وسائل لفرض ضريبة .

السيد العضو خالد محيي الدين :

انني معك في هذا لكنني اود ان اقول : انها احد المظاهر التي يجب ان تؤخذ عليها الضريبة العامة على الايراد ، فمثلا عندما يقرر الممول انه لم يحقق ايرادا ثم نتبين من واقع مظاهر الممول انه مشترك في ثلاثة او اربعة نواد وان لديه هو واسرته ثلاث او اربع سيارات ويقيم افراحه في فنادق الهيلتون والشيراتون ...

رئيس الجلسة :

هناك اقرار الثروة .

السيد العضو خالد محيي الدين :

هذا موضوع اخر ولكني اوضح صورة من الصور واقدم اقتراحا بشأنه للمجلس يمكن ان يرفض ، وارجو من السيد رئيس الجلسة الا يقاطعني .

رئيس الجلسة :

هذا مجرد استيضاح فقط .

السيد العضو خالد محيي الدين :

ان اي رأي له رد عليه ، ولكني اقول : ان مظاهر الترف هذه هي التي استفزت الناس فقد كان من المفروض ان يعالج القانون مثل هذه الامور اولا قبل المواطنين المنتجين ، فاصحاب الحدائق وغيرهم منتجون ومن المفيد ان يدفعوا الضرائب ونحن نؤيد هذا ، ولكن الاخرين الذين لديهم مظاهر ترف مثل الذي يصرف ١٠٠ جنيه في ليلة فانه لا بد من معرفة مصدر هذا الدخل ، فهذه الصورة لن تأتي الا اذا اتصبت ضريبة الايراد العام على الدخول التي تخضع للضرائب النوعية وكذلك التي لا تخضع للضرائب النوعية .

هذه ملاحظاتي العامة على مشروع القانون ، مع تقديري الكامل انه طالما بدأنا نقر من ناحية المبدأ فرض هذه الضرائب فانه يكون من السهل تعديلها بعد ذلك ، وشكرا .

* * *

من مضبطة الجلسة ٢٩ – ١١ فبراير ١٩٧٨

السيد العضو خالد محيي الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الهدف من التعديل الذي تقدمت بشأن هذه المادة هو انه من المفروض ان تحصل الضريبة على الارباح الناتجة من النشاطات الاتية : الاتجار في العقارات المبنية وغير المبنية ، الارباح الناشئة عن تقسيم الاراضي ، الارباح الناشئة عن البناء وبيع المباني كاملة او مجزأة ، الزيادة في القيمة المالية للاراضي ، تأجير الشقق المفروشة ، فالمقصود هنا هو الربح الناتج عن هذا العمل حتى ولو كان لمرة واحدة ، اي يمكن للانسان ان يشتري قطعة ارض ويقوم بتقسيمها وبيعها مرة واحدة ويربح فيها ، فالذي اقترحه هو ان يطبق على هذا الشخص ضريبة الارباح التجارية الصناعية فقط ، ما مسألة تحديد مبلغ الاعفاء فهي ليست مطروحة هنا لان المطروح هو الربح فاذا باع شخص بيتا قيمته ٢٠ الف جنيه لم يحقق ارباحا فانه لا تفرض عليه ضريبة لان المقصود هنا هو الربح الناتج عن البيع .

الشيء الوحيد الذي استثني من الخضوع للضريبة هو اذا قام الوارث ببيع شيء ورثه عن ابيه خلال خمس سنوات من تاريخ الارث فهذه الحالة من التصرفات هي التي استثنيت من الخضوع للضريبة . اما ما عدا ذلك فتحسب على اساس الارباح الفعلية المحققة وخاصة في الشقق لان التعديل كله متكامل وبالتبعية فان عملية امساك الممول دفاتر حسابات من عدمه ، امر يرجع الى مصلحة الضرائب .

اعود فاكرر ان الهدف الذي اقصده هو الربح الناتج عن البيع حتى ولو تم لمرة واحدة ، مثال ذلك : اذا باع شخص بيتا لديه وحقق من ذلك البيع ربحا بلغ مليون جنيه مثلا فانه من المفروض ان يدفع ضريبة ارباح تجارية وصناعية وبذلك نستطيع تحقيق مورد للخزانة اما الشخص الذي يدخر ويعمل من اجل بناء وتوفير مسكن لاستقلاله هو وعائلته فان هذا الشخص لن يطبق عليه بتاتا اي نوع من انواع الضرائب ، واظن ان كلامي قد وضح في هذا ، وشكرا .

* * *

من مضبطة الجلسة ٣٠ – ١١ فبراير ١٩٧٨

السيد العضو ابو العز الحريري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، الاخوة الاعضاء :

انني اتحدث في جزئية صغيرة جدا وغيري تكلم كثيرا ، فلقد اقترحنا فرض ضريبة الارباح التجارية والصناعية على صافي الارباح الناشئة عن زراعة حدائق الفاكهة والخضر والزهور والنباتات الطبية وتربية النحل والدواجن والمواشي وتفريخها وتأجير الات الري والحرث وغيرها من الالات الزراعية وشمل وعاء هذه الضريبة صافي مجموع الربح انا قصرناها على الحدائق ايضا فانه يسري على نفس الكلام صافي مجموع الربح الناشيء عن كل ما يمارسه الممول من تلك الانشطة مع رفع حد الاعفاء لصافي الارباح الى الف جنيه سنويا ، وانني اريد ان اقول للزملاء ان الكلام الذي قيل عن الحدائق التي هي اقل من ثلاثة افدنة غير وارد بينما الاكثر من خمسة افدنة تبلغ جملتها ١٣٢ الف فدان في متوسط دخل ٥٠٠ جنيه للفدان يعطي ٦١ مليون جنيه .

انني سوف اعطي مثالا اوضح به اقتراحي . شخص عنده الحد الاقصى للملكية وهو ٥٠ فدانا سيعفى من ثلاثة افدنة لم يكون هناك فدانان في ٤ جنيهات فيكون متوسط الضريبة يساوي ٨ جنيهات وخمسة افدنة في ٨ جنيهات فيكون متوسط الضريبة يساوي ٤٠ جنيها والاربعون فدانا الباقية في ١٢ جنيها فيكون متوسط الضريبة ٤٨٠ جنيها فيكون اجمالي الذي يخصم منه ٥٢٨ جنيها ضريبة مقطوعة ، واذا ما اردنا ان تبحث الضريبة العامة على الايراد ولن ادخل في تفاصيلها ستجدها ٥٢٨ × ١٠٠ = ١٣٢٠ جنيها لو ٤

خصمنا منه المبلغ الاصلي وهو الـ ٥٢٨ جنيها سنجد ان كل ما سيدفعه على هذه المساحة كلها ٧٩٢ وهو يمتلك ٥٠ فدانا في ٥٠٠ جنيه متوسط يكون جملة دخله ٢٥٠٠٠ جنيه واذا قلنا : ان الفدان يحقق ٣٥٠ جنيها دخلا صافيا بعد استبعاد مصاريفه على اساس ان الانتاج قليل وبعد حساب التكلفة سيحقق دخلا قدره ١٧٥٠٠ جنيه لعندها يكون مبلغ ١٧٥٠٠ يدفع عليه ٧٩٢ جنيها فاعتقد ان هذه ليست ضريبة متوسطة .

ومنطقية ولقد طرحت هنا وجهة نظر ان ضريبة الارباح التجارية والصناعية لذلك فان اقتراحنا الاصلي هو ان يؤخذ عليها ضريبة ارباح تجارية تختلف اصلا او تتنافى مع نص الدستور بالنسبة للملكية الخاصة واحترامها فهذه عملية غير واردة هنا ويمكن ان يسميها المجلس ضريبة الارباح التجارية والصناعية والزراعية .

فاذا ما اخذنا بذلك نستطيع ان نحقق جزءا من العدالة واعتقد ان المجلس معي في انا نريد ان نتوخى العدالة ، ولقد طالب السيد رئيس الجمهورية بذلك ، فالحدائق معفاة من الضرائب لمدة خمس سنوات من بداية عملية الاثمار نفسها فلا غبار من ان نعفيها لفترة النمو ثم نعفيها بعدان تثمر لمدة خمس سنوات ، ثم تأتي بعد ذلك ونضع ضريبة هزيلة لذلك فانني اقترح اما ان تكون هناك ضريبة معقولة واما ان يقول المجلس انه ضد الضريبة على الاطلاق بالنسبة للدخل الزراعي خصوصا وان زراع الفاكهة يأخذون ٢٥٪ من قيمة القروض التي تخصص للدخل في الزراعة على مستوى الجمهورية كلها دون ان يدفعوا اي ضريبة اخرى بينما الذي يزرع القطن يؤخذ منه ضعف ثمن القطن في شكل ضريبة غير مباشرة وهذا الكلام قاله الدكتور عبد المنعم القيسوني هنا فيؤخذ منه نفس ثمن القطن فروقات لايتسة تعتبر ضريبة كما ان الارز والقمح والفول نفس الموضوع ، فالذي يقوم بالانتاج لكي يوفر الامن الغذائي تؤخذ منه ضريبة مستترة اي ضريبة مباشرة والذي لا يأتي بمحصولات تفيد في تنمية او زيادة كمية الانتاج الغذائي تؤخذ منه ضريبة لا تذكر ، وارجو الا نسميها ضريبة على الاطلاق وان تكون صرحاء مع انفسنا وان نسميها اعفاء صريحا لمربي الماشية وزراع الفاكهة وخلافه ، وشكرا

* * *

من مضبطة الجلسة ٣٢ – ١٢ فبراير ١٩٧٨

السيد العضو ابو العز الحريري :

السيد رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

انني اوافق تماما الزميل يوسف نصار فيما ذهب اليه في كلمته ، فيما يتعلق بموضوع الاعفاءات اود ان اذكر انه قد اثير هذا الموضوع عند مناقشة قانون استثمار المال العربي والاجنبي ، وكان الخوف كل الخوف ان هذه الاعفاءات سوف تدخلنا في دوامات حلزونية ، اذ سوف يحاول كل نشاط من الانشطة الخاصة ان يطالب باعفاء لنفسه مساواة له بالمستثمر الاجنبي ، وقلنا في ذلك الوقت ان القطاع العام سوف يتدهور نتيجة عدم اعفائه من الضرائب التي تعفى منها المشروعات الاجنبية . واني ارى ان المناقشة التي تدور الآن تعنى الغاء الضريبة بالكامل . فقد سبق ان اقترحنا ان تكون الضريبة على اجمالي الدخل الزراعي على ان يصل حد الاعفاء الى الفي جنيه .

واعتقد اننا لو كنا قد اخذنا بهذا الاقتراح لقبلنا فكرة الاعفاء من اداء الضريبة لمدة سنتين او ثلاث او اربع سنوات ، ذلك لان الاعفاء في هذه الحالة سوف يكون مبنيا على اجمالي الدخل ، اما وقد قسم القطاع الزراعي الى مشروعات تربية نحل ، ومشروعات دواجن ، ومشروعات تربية ماشية ، وبساتين .. الخ فان الوضع لن يستقيم ، بمعنى انني سافترض ان هناك شخصا ما يمتلك مشروعات لتربية المواشي واخرى للدواجن وثالثة للنحل مثلا .. الخ ولكن كل مشروع من هذه المشروعات على حدة يعطيه اعفاء من اداء الضريبة ، ولكن هذه المشروعات في جملتها سنجد ان مالكها يتحقق له اعفاء ضخم – من اداء الضريبة ، ولا يتوفر لموظف كبير في الدولة حتى ولو كان وزيرا – هذه نقطة .

النقطة الاخرى : تتعلق بمشروعات تربية المواشي . ورغم انني لم اعط فرصة الكلام في هذا الموضوع الا انني اود ان اقول : ان بعض الاخوة الاعضاء قد حاولوا تبرير طلب الاعفاء من اداء ضريبة لاصحاب هذه المشروعات فقدموا كتاب الاحصاء الدوري المركزي وقالوا : ان عدد المواشي يقل سنة بعد اخرى ، واعتقد ان مناقشة الاعفاء من اداء الضريبة ليس له دخل بالاعداد البسيطة ، بمعنى ان من يمتلك راسا من الماشية او راسين او ثلاثة او عشرة فانه لا يخضع لاداء الضريبة ذلك لان مشروع القانون المطروح يخضع المشروعات وكل مشروع منها يعني انه عمل تجاري وليس فلا زراعيا ، فكمية اللحم التي تستهلك سنويا تعادل ٣٠٠ الف طن اي ٣٠٠ مليون كيلو ، واذا كان ثمنها ٥٠٠ مليون جنيه فان الربح منها وهو ٢٠٪ يعادل ١٠٠ مليون جنيه ومن المفروض ان تكون الضرائب على هذا الربح من ٣٥ الى ٤٠ مليون جنيه .

رئيس الجلسة :

هل هذا الربح هو للمنتج فقط ؟

السيد العضو ابو العز الحريري :

انه يمثل الربح النهائي ، على اية حال اذا كان سعر اللحم يعتبر رخيصا هذه الايام فمرجع ذلك الى ازمة الاعلاف وبالتالي يضطر الفلاح الى بيع مواشيه لعدم قدرته على اطعامها . واعتقد – انه مستقبلا – سوف يرتفع ثمن اللحم الى الضعف وسوف نواجه بازمة ندرة الانتاج الحيواني نتيجة استهلاك الاعداد الموجودة من المواشي . بسبب تخلص الفلاح من ماشيته نتيجة ارتفاع ثمن الاعلاف كما سبق القول وارجو السيد المهندس وزير الزراعة ان يقدم لنا تصوره في حل هذه المشكلة اليوم ، خاصة بعد ان ذكر الاخ عمر ابو ستيت ان حمل التبن قد وصل سعره الى ٤٠ جنيها وهذه حقيقة .

انني اقول انه اذا كانت الارباح من اللحم المستهلك سنويا تبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه وبالتالي من المفروض ان تكون الضرائب على هذا الربح من ٣٥ الى ٤٠ مليون جنيه فلماذا يكون هناك اعفاء من اداء الضريبة بالنسبة لمشروعات تربية المواشي ؟ هذه ايضا نقطة .

ثم ان السيد الزميل احمد يونس قال ان تربية المواشي قاصرة على عدد محدود من المربين ذوي الامكانات فلماذا نستثني هذا العدد الصغير من اداء الضريبة ؟ وكلمتي هذه لا تنسحب على صغار المربين ، بالعكس فانه يخيل الي ان هذا العدد المحدود من المربين ذوي الامكانات الكبيرة قد يسبب ازمة سياسية في بلد يعاني من نقص في الغذاء وانخفاض في مستوى المعيشة .

وتأسيسا على ذلك فاني اقول انه لا داعي للاعفاء من اداء الضريبة على مشروعات تربية المواشي والدواجن . ذلك لانها تعطي عائدا مثمرا لان دورة راس المال فيها سريعة ولا تستغرق وقتا طويلا . وتأسيسا على ذلك فانني لا افهم الحكمة من البند (ب) من المادة التاسعة ، واقترح الغاء هذا البند وكنت اتمنى من الاخوة ان يطالبوا بتوزيع العلف على صغار الزراعيين ومن لم يستطع كل مزارع ان يوفر العلف للماشية التي يمتلكها وشكرا ..

رئيس الجلسة :

اعتقد ان الموضوع قد استوفى بحثا ، فالموافق من حضراتكم على اقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

(اغلبية) .

* * *

من مضبطة الجلسة ٣٧ – ١ مارس ١٩٧٨

السيد العضو ابو العز الحريري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور رئيس الجلسة ، الاخوة الاعضاء

الحقيقة اننا منذ ان اصبحنا اعضاء في هذا المجلس ونحن نحاول ان نطرح افكارنا في شكل عقلي بعيد عن الحزبية وتصفية الحسابات ، ولكنني لاحظت في الفترة الاخيرة انه قد بدأت تظهر اتجاهات حزبية تعمل على تصفية حساباتها بوقد قال السيد العضو على سلامه في كلمته اننا كنا نفكر في تحقيق العدالة قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وانني اتساءل : هل نفكر نحن اليوم بشكل متخلف عما كان قبل ثورة ٢٣ يوليو ؟!

انني ارفض هذا الاتجاه ، واعتقد ان المجلس يتفق معي في هذا وارى ان يكون الحوار خاصا بالمواد والموضوعات المطروحة ، ولا داعي للنزج باتجاهات وعمليات تصفية من جانب او اخر والا سنتصدى لها .

رئيس الجلسة :

ان ما ذكره السيد العضو سليم في شقه الاول ولكن لاداعي لامر التصدي .

السيد العضو ابو العز الحريري :

سنتصدى لها بالحوار ، وانني لا اريد ان اذهب بعيدا فعندما كنا نناقش فرض ضريبة على الحدائق اقترحت فرض ضريبة على الحدائق المثمرة المدرة لدخل صاف قدره ثلاثة الاف جنيه سنويا فلم يوافق المجلس على ذلك ، كما لم يوافق حتى على خمسة الاف ولا على عشرة الاف .

رئيس الجلسة :

ارجو السيد العضو ان يتقدم باقتراحه في صدد المادة المعروضة .

السيد العضو ابو العز الحريري :

انني اؤيد الرأي الذي ينادي بزيادة حد الاعفاء بالنسبة للمتزوج ، واقترح ان يكون حد الاعفاء بالنسبة للمتزوج ويعول ثلاثة اولاد فاكثر ٧٥٠ جنيها ومن عداه يكون حد الاعفاء بالنسبة له ٦٠٠ جنيه اي للاعزب او المتزوج الذي يعول اقل من ثلاثة اولاد .

النقطة الثانية تتعلق بما ننادي به بشأن الثورة الادارية وان مستوى العمل الاداري على مستوى الدولة ، فالفقرة الثانية من المادة ٦٣ تنص على ما يلي :

« ويعفى من الضريبة كل ممول لا يزيد مجموع ما يستول عنه من الايرادات المنصوص عليها في المادة (٦١) على ٥٠٠ جنيه سنويا » .

واذا ما وافق المجلس على رفع هذا الحد على النحو الذي اقترحه فان هذه الفقرة تصبح كافية ولا داعي مطلقا لايراد نص الفقرة الثالثة لان وجوده يثير كثيرا من الارتباك في التنفيذ ، ولذلك فانني اقترح حذفها تمشيا مع الثورة الادارية التي ننادي بها .

فهنا نزيد لا داعي له لانه سيسبب ارتباكا كبيرا ، لاننا هنا نقول لما اجور العمال والمستخدمين بالمياومة فانها تعفى من الضريبة اذا كان الاجر اليومي لا يتجاوز (١٥٠ قرشا) ، فاذا جاوزها فرضت عليه ضريبة بسعر ١٪ على مايزيد على (١٥٠ قرشا) الى ٢٠٠ قرش وبسعر ٢٪ على مايزيد على ٢٠٠ قرش . ولذلك فانني اقول علينا ان ننظر الى اجمالي الدخل سواء كان حد الاعفاء ٦٠٠ جنيه او ١٥٠ جنيها وفقا لما نتفق عليه . وبهذا لا داعي لعمل كشوف حسابات . والسيد رئيس الجلسة يعلم مثلا انه في قطاع الغزل والنسيج ينزل للعامل سريط بما سيحصل عليه ، وبهذا الشريط ٥٠ خانة للخصومات ، ولقد سبق للاخ توفيق زغلول عرض مسكنه عند الانتاج . وانني اكرر انه لاداعي لمسألة المياومة هذه . لان ما يهمنا انما هو مجموع الاجر السنوي فقط ، سواء كان الاجر بالمياومة او على اساس الاجر بالانتاج ، ولذلك فانني اقترح حذف هذه الفقرة جميعها . وكنت حذفت المادة ٦٣ ثالثة الواردة في المادة الثالثة عشرة . وبهذا نخصص الموضوع عن الاجانب الذين يعملون كخبراء وتقدر المبالغ التي تخصص للاسكان ، اني اقول هذا ردا على ماذكره الاخ توفيق زغلول كما ان الموضوع ليس موضوع رفع النسبة الى ١٠٪ او ١٧٪ كما قال الاستاذ البرت برسوم سلامه لان الخبير الاجنبي يأخذ مصاريف يد يومية تصل احيانا الى ٢٥ جنيها كمصاريف اسفار وخلافه ، ولذلك فانني اقول انه ليست هذه الوسيلة هي التي ستحكم عملية الضريبة ، وشكرا .

* * *

من مضبطة الجلسة – ٤٠ – ١٨ مارس ١٩٧٨

السيد العضو خالد محيي الدين :

لقد تقدمنا باقتراح خاص بتعديل سعر ضريبة الايراد العام ويقضي بتخفيض النسبة بواقع ٨٪ بالنسبة للشرائح الثانية والثالثة والرابعة والخامسة عما هو وارد في مشروع القانون المعروض . وذلك على اساس ان اصحاب هذه الايرادات هم الفئة المكرة والعاملة بعضها في المجتمع ونود ان تمنع مجبريها ونساعدها على التمتع بجزء من ايراداتها .

اما بالنسبة للشرائح السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة فاننا نرى ان يبقى سعرها كما ورد في مشروع القانون المعروض . وبالنسبة للشرائح الاخرى فانني اقترح تعديلها على الوجه التالي :

- الشريحة العاشرة اكثر من ٩٠٠٠ – ١٠٠٠٠ بسعر ٣٥٪ .
- الشريحة الحادية عشرة اكثر من ١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠ بسعر ٤٠٪
- الشريحة الثانية عشرة اكثر من ١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ بسعر ٤٥٪
- الشريحة الثالثة عشرة اكثر من ٢٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ بسعر ٥٠٪
- الشريحة الرابعة عشرة اكثر من ٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ بسعر ٦٠٪
- الشريحة الخامسة عشرة اكثر من ٤٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ بسعر ٧٠٪
- الشريحة السادسة عشرة اكثر من ٥٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠ بسعر ٨٠٪
- الشريحة السابعة عشرة اكثر من ٦٠٠٠٠ – ٧٠٠٠٠ بسعر ٩٠٪
- الشريحة الثامنة عشرة اكثر من ٧٠٠٠٠ بسعر ٩٥٪

وانني اقول : ان القانون القائم كان يجعل سعر الضريبة ٩٥٪ للاكثر من ١٠٠٠٠ جنيه وفي رأيي ان مبلغ الـ ١٠ الاف جنيه قليل بالنسبة لوضع مصر حيث ان متوسط دخل الفرد في مصر يبلغ ١٢٠ جنيها للفرد كما يبلغ متوسط اجر خريج الجامعة ٣٠ جنيها شهريا اي ٣٦٠ جنيها سنويا ، وانني اعتقد ان مشروع القانون المعروض مع التعديل السابق والذي اقترحته اكثر عدالة من القانون القائم ويشعر المواطنين بالاطمئنان ، وهذا سيؤدي الى الشعور بالسلام الاجتماعي ، لان السلام الاجتماعي ليس موقفا اقتصاديا بل هو شعور عام له نتائج ، وهو ان يشعر المواطنون بان الذين يدفعون لهم ما يستحق عليهم من ضرائب واني اود ان اقول ايضا : اننا نعيش في حالة حرب والضرائب ترتفع نسبتها في زمن الحرب ، كما اننا في بلد يعيد البناء والتقدم فمن الاولى يجب ان يكون سعر ضريبة الايراد العام ٩٥٪ عما يزيد على الـ ٧٠ الف جنيه .

وفي نهاية كلمتي اقول : ان اقتراحي السابق يوضحه في بداية كلامي يجعل سعر ضريبة الايراد العام اقرب للعدالة ، وارجو الموافقة عليه وشكرا .

* * *

من مضبطة الجلسة ٤١ – ١٨ مارس ١٩٧٨

رئيس الجلسة :

هناك اقتراح مقدم من حزب التجمع الوطني ، ويقضي باضافة فقرة جديدة الى نهاية المادة الخامسة والعشرين ونصها كالاتي : « .. واذا تناقض اقرار الممول تناقضا صارخا مع مظاهر حياته الخارجية تصحح مصلحة الضرائب اقراره الضريبي على اساس دخل افتراضي يدخل في الاعتبار ما يلي :

- اكثر من سيارة واحدة للزوج والزوجة والاولاد .
- اكثر من مسكن واحد ولو بالايجار او تجديد المسكن بصورة جذرية .
- عدد العاملين في الخدمة الشخصية للممول واجورهم .
- النوادي الرياضية ذات التكلفة العالية ومظاهر ممارسة النشاط بها .

وهذا الاقتراح يعتبر مقدما من السيد العضو ابو العز الحريري ، اذ لا يوجد اقتراح يقدم باسم حزب . فاذا كان الاقتراح مقدما من عضو يمثل حزبا فهذا يعد موضوعا داخليا بين العضو والحزب الذي ينتمي اليه .

وليتفضل السيد العضو ابو العز الحريري بشرح اقتراحه :

السيد العضو ابو العز الحريري :

ان الهدف من تقديم هذا الاقتراح باسم الحزب هو حرصنا على وقت المجلس ، فنحن نضع هذه القاعدة ونتمنى ان يؤخذ بها ، لكي تتبنى الحكومة رأيا موحدا بدلا من ان نناقش الحكومة نفسها امامنا .

رئيس الجلسة :

سوف يعالج مشروع اللائحة الجديد كل هذه الامور .

السيد العضو ابو العز الحريري :

على اية حال فانني اتوجه بالشكر للسيد رئيس الجلسة الذي اشار الى هذا التقليد الحميد الذي اخذ به حزب التجمع الوطني . وانني اود ان اقول ان المقصود بهذه الاضافة هو متابعة الكثير من الممولين الذين يتهربون من الضرائب ، ويستطيعون – باتباع طرق مختلفة – التحايل على مصلحة الضرائب ، ويثبتون دخولا اقل بكثير جدا من الدخول الحقيقية لهم .

وبالتالي فان فكرة متابعة اعمال هؤلاء الناس ينبغي ان تستند على مجموعة ظواهر يمكن ان نحدد ما اذا كان هذا الدخل الذي يثبتونه في اقرارهم يتمشى مع الوضع الحقيقي لهم او ان هناك تجاوزا في ذلك ، وهذه الفكرة ليست موجودة في الدول الاشتراكية لان انظمة الضرائب بها – ان وجدت – تحكمها ظروف مختلفة ، ولكن تلك الفكرة التي نطالب بها موجودة بالعمل في فرنسا ، فاذا وجد شخص يشترك في نادٍ قيمة اشتراكه السنوي ٢٠٠ جنيه او ٣٠٠ جنيه ثم يدعي بعد ذلك ان دخله ضئيل ففي مثل هذه الحالة لا يمكن تصديقه ، وكذلك اذا كان لدى الاسرة اكثر من سيارة من السيارات التي يصل ثمنها الى ١٠ او ٢٥ الف جنيه فلا يمكن لمثل هذا الشخص ان يدعي بان دخله بسيط ، وايضا لو وجد لدى الشخص مجموعة من الخدم يعملون في منزله او في قصره كما نلاحظ اليوم ، او ان المسكن في حد ذاته يعتبر من المساكن الفاخرة وما يحتويه من اثاث فاخر ومستلزمات معينة ، كل هذه الامور تؤكد لكل ذي عينين ان هنا شخصا يتكلف مبالغ معينة ، فاذا اخذنا في الاعتبار كل هذه الظواهر – بالاضافة الى السلوك الانفاقي اليومي لمثل هذا الممول واسرته – فاننا نجده انه ينفق ما يتناقض تماما مع الدخل الذي يعلنه لمصلحة الضرائب ، ولهذا فانني ارى ان مراعاة مثل هذه الظواهر تعد نوعا من الوسائل لمتابعة مثل هؤلاء المتهربين من الضرائب الذين يثبتون دخولا اقل من دخولهم الحقيقية حتى تستطيع مصلحة الضرائب ان تثبت عكس ما يدعون ، ولو طبقنا هذا الاسلوب في مصر سيضطر هؤلاء الممولون الى تقديم اقرارات حقيقية عن حجم دخولهم ، وبالتالي يشعر المواطنون بان هناك متابعة حقيقية لاصحاب الدخول المرتفعة ممن يملكون الملايين ولا يدفعون عنها الا ضرائب ضئيلة جدا ، وشكرا .

المصدر : مضبطة مجلس الشعب رقم ٢٨ – ٨ فبراير ١٩٧٨

هكذا من الأهالي

هكذا من الأصل

قلنا للحكومة منذ ستة أشهر :

لب الصراع في القضية الوطنية

■ القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته :
■ لا حل لمشكلة الشرق الأوسط دون حل قضية فلسطين

● المشكلة الكبيرة التي تواجه مصر هي الإستهلاك الذي يزيد على الموارد
● لابد من تحديد نمط توزيع الدخل القومي



هدفان لوضع نظام ضرائبي عادل

● زيادة موارد الدولة التي يزيد إنفاقها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وامتصاص الفائض من القوى التي لديها هذا الفائض
● توزيع الأراضي الجديدة يعيد مشكلة التفتت

ماذا قال حزب التجمع الوطني حول المشاكل التي تواجهنا ؟ .. ماذا قال عن القضية الوطنية والقضية الاقتصادية ؟ .. ماهي البدائل التي اقترحها ؟ وما هو رده على سياسة الحكومة ؟

في ٢٩ ديسمبر الماضي القى خالد محيي الدين مقرر الحزب وعضو مجلس الشعب ملخصا لرد الحزب على الحكومة نلتزم بنصه .. وفقا لما جاء في مضبطة المجلس . الخاصة بالجلسة السادسة عشرة المعقودة يوم الخميس ١٩ محرم ١٣٩٨ الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ في الصفحة الثالثة .

هذا ..

وقد وقع على نص البيان كل من خالد محيي الدين وابو العز الحريري وقباري عبد الله نواب التجمع .

السيد العضو خالد محي الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة ، السادة الزملاء :

سابدا بالكلام عن القضية الوطنيه والقومية ، واود ان اقول : اننا حينما نناقش هذا الموضوع ، فيجب ان نحرص كل الحرص على نبذ اى موقف او منطلق حزبى . فان القضيه التى نحن بصددها هى قضيه مصير شعبنا وامتنا العربيه .

ولهذا فاننا نرى فيما اعلنه الرئيس السادات بعد انتهاء مؤتمر الاسماعيلية من ان الجانب المصرى قد اختلف مع الجانب الاسرائيلى حول القضيه الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته ، وان هذه القضية هى لب وجوهر الصراع . نرى فى هذا موقفا ايجابيا يؤيده حزبنا تماما . ولكننا نرى فى الطرف الاخر موقف رئيس وزراء العدو الاسرائيلى ووزير خارجيته الذى يقول بعد عودته الى القدس : ان مصر هى المطالبة الآن باتخاذ خطوة جديدة لاحراز اى تقدم ، واقول : ان هذا شىء غير مفهوم ، اذ ان مصر قدمت اعظم عمل وهو الرغبة فى السلام . ونرفض ايضا التفسير الذى قدمه رئيس الوزراء الاسرائيلى بان القرار رقم ٢٤٢ لا يعنى الجلاء عن كل الاراضى وان موضوع الاستيلاء على الاراضى بالقوة لا ينطبق على عدوان سنة ١٩٦٧ ، ان هذا امر خطير وعلى مجلسنا ان يصدر قرارا بان حرب يونيو كانت عدوانا اسرائيليا ومخططا له ، وقد ادان المجتمع الدولى هذا العدوان فى كافة منظماته . كذلك فقد احتجت اسرائيل بان كثيرا من الشعارات قد رفعت تقول (بالقاء اسرائيل فى البحر) وانهم كانوا فى حالة دفاع عن النفس : واود ان اقول للسادة الاعضاء : ان هذا الموضوع قد حقق فيه بعد مقابلة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر والماريشال تيتو اذ ابلغه عن هذا الموضوع فعمل تحقيق فى هذا الامر ولم يثبت ان اى مصرى قد صرح من قبل بمثل هذا التصريح .

ان القول بالقاء اسرائيل فى البحر لم يحدث على الاطلاق وهذا تحقيق قد اجرى وهذه الكلمة بالذات لم تقل وربما قيلت كلمات اخرى . ويزيد على هذا ان وزير الدفاع البريطانى السابق فى حزب العمال (كريستوفر ماهيو) وهو الآن فى حزب الاحرار قد اعلن عن مكافاة ٥ آلاف جنيه استرلينى لمن يثبت ان هناك اى عربى قد قال هذه الكلمة ، وقد تقدم احد الاسرائيليين الى المحكمة طالبا الخمسة الالاف جنيه ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب لانه قد ثبت ان هذه الكلمات جاءت عن مصادر اسرائيلية ولم يات اى منها عن مصدر عربى . لذلك فان هذه حجة قدمت الى الصحافة العالمية لتبرير العدوان ولذلك فنحن نرفض هذا التفسير .

أيها الاخوة :

ان موقفنا هو ان قضية شعب فلسطين هى الجوهر وانه لا حل لمشكلة الشرق الاوسط دون حل قضية فلسطين وان نضع فى تقديرنا ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وقيام دولة فلسطينية هو قضية ضرورية لامن مصر اولا كما هو ضرورى للامن الفلسطينى . وفى هذا يجب ان يكون فهمنا واضحا لطبيعة العدو وتلك الغزوة التى تمت فى مواجهة وطننا العربى . ومن هذا المفهوم يجب ان ننظر الى قضية الامن على انها امن الشعوب العربية اولا قبل ان تكون امن اسرائيل . فالشعوب العربيـة هى التى تعرضت للغزوة الاستعمارية ، والشعوب هى التى اعتدى على اراضيها والقضية الفلسطينية ، والشعب الفلسطينى هو الذى دمر ودمر كثيرا ، ان هذا موقفنا من هذا الموضوع .

اما عن التضامن العربى ايها الاخوة فاننا نرى انه قضية ضرورية ، فالتضامن العربى امر ضرورى ويجب ان نرتفع فوق كافة الصغائر التى تقال الآن لان مستقبل المنطقة يرتهن بالتضامن العربى . واننا نطالب بوقف كافة الحملات فى جميع البلاد العربية فورا وهذا لا يمنع النقد او المعارضة ولكن الكلمات والهجمات السفيهة يجب ان توقف فورا لان توحيد الصف العربى فى مواجهة العدو الحالى امر ضرورى .

أيها الاخوة :

ندخل فى الحديث عن الموضوع الاقتصادى . ففى العام الماضى تقدمت الحكومة ببيانها الى المجلس الموقر ووعدت وعودا كثيرة وقد اختلفنا مع هذه الوعود ولنا نفس الملاحظات هذا العام تقريبا .

(اولا) : فى التشخيص لى اربع ملاحظات على هذا الموضوع : الاولى منها انه ما زالت القضية الاقتصادية فى نظر الحكومة هى قضية مالية ونقدية ، اى عجز فى الميزانية وعجز فى ميزان المدفوعات ، والمطلوب من وجهة نظرهم علاجها حتى يتسنى اصلاح المسار الاقتصادى .

ولكننا قلنا فى العام الماضى ان المشكلة الكبيرة التى تواجه مصر هى ان الاستهلاك الفردى والجماعى يزيد على الموارد ، او ان المجتمع المصرى عاجز عن الادخار لمواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل وهذا واضح تماما من ان الاستثمارات والاستهلاك فى مصر يزيد على الموارد بحوالى ٢٥٪ ، وان قضية الضغط على الدخول العالية لاخذ الفائض منها لم تتم حتى الآن . ولقد ثبت هذا من مشروع قانون الضرائب الذى رفضه الرئيس انور السادات واعيد الى لجنة الخطة والموازنة مرة اخرى . ولذلك فان العلاج الاصيل للازمة الاقتصادية فى مصر يبدا ، ايها الاخوة ، باعادة النظر فيما يسمى بتوزيع الدخل القومى واخذ الفائض من الطبقات صاحبة الفائض لدفع عجلة التنمية . اما اذا استمر عجز الموارد القومية للمجتمع فان هذا الامر يهدد اى تنمية او اى عمل اقتصادى فى المستقبل .

ان موقف الحكومة بالنسبة للدعم رغم انها قد قدمت للدعم هذا العام مبلغا اكبر ، يعتبر فى نظرنا وبحساب الاسعار اقل من العام الماضى .

ان قضية الدعم افردت لها الحكومة كلاما كثيرا ايضا فى الخطة .

ولقد صور السيد الدكتور وزير المالية علاج قضية الدعم او البحث عن حل لها بما ياتى :

انا اذا استعرضنا اعانات الدعم فاننا نرى صورة يبدو من خلالها طريق مفتوح لاستمرار العجز فى الميزانية وسيظل ضغط قيمة الدعم نوعا من الضغوط على موضوع عجز الميزانية ، ونحن نقول ان الدعم فى القضية الاقتصادية هو احدى السياسات التى يمكن مقارنتها ببدائل اخرى ان تصل الى اهداف معينة . ومحاولة علاج سوء توزيع الموارد بالقول بان هناك خللا فى هيكل الاسعار مما يستتبع النظر فى هذا الهيكل ويستتبع بالتالى اعادة النظر فى الدعم فان هذا امر لا نوافق عليه .

ان القضية الاساسية فى نظرنا ايها الاخوة تبدا بتحديد نمط توزيع الدخل القومى مع وضع نظام للاولويات الاجتماعية ، وهذا يؤدى بالضرورة الى اعادة النظر فى هيكل الطلب وهيكل الانتاج ، لان هيكل الانتاج يتحدد على اساس هيكل الطلب وبالتبعية تتحدد الاسعار . ولذلك فاننا نقول ان هذا هو الطريق الصحيح لمواجهه بين الانتاج والطلب وتحدد سياسة الاسعار على هذا الاساس ، دون ان نمس هذا الموضوع الجوهرى الاجتماعى السياسى سنظل باستمرار نواجه هذا العجز لان اغلبيه الساحقه من الافراد تعانى عجزا فى دخولها لا نستطيع معه ان تساير ارتفاع الاسعار ، هذا الارتفاع الذى هو وليد اختلال هيكل الانتاج واختلال هيكل الطلب النابع من سوء توزيع الدخل القومى . اننا اذا لم نبدا علاج القصور فى توزيع الدخل القومى على اساس جديد فانه لن يكون هناك علاج لا لازمة اقتصادية ولا وجود لتنمية حقيقية .

الملاحظة الثانية ، هى ان الحكومة قدمت خطة خمسية ولكن ارقام هذه الخطة مضخمة فى نظرنا وذلك بسبب انها حسبت على اساس السعر التشجيعى للجنيه المصرى على الاقل فى سنة ١٩٧٨ وعلى أساس الاسعار الجاريه المتضخمه فى الداخل ، والخطة الثانية تقول انها على اساس الاسعار الثابتة فى عام ١٩٧٥ ولكننا نود لايضاح الصورة أن تحسب الاسعار على اساس سنه ١٩٧٠ ، أو قبل ذلك ، لمعرفه قيمه الزيادة الواردة فى الاسعار وحجم الاستثمارات الحقيقيه التى تقدم حتى يكون الحساب اكثر دقة ، لانه قد حدثت طفرة فى الاسعار بعد حرب اكتوبر وذلك حتى لا يحدث خلل فى حساب قيمه الاستثمارات الموجودة .

كذلك فيما يتعلق بخطة التنمية فى عام ١٩٧٨ قيل عنها : انها تضم ٧٠٪ من حجم الاستثمار للمشروعات القائمة و٢٠٪ كذلك لعمليات الاحلال والتجديد و ١٠٪ لانشاء مشروعات جديدة ، وانى أقول انه منذ عام ١٩٧٤ ، اى منذ خطة الانقاذ وحتى الان ، ما زالت المشروعات القائمة تستولى على نسبة كبيرة من الاستثمارات واود ان تبين لنا الحكومة ما هذه المشروعات التى لا يزال يصرف عليها حتى الآن ؟ وما حجم هذه المصروفات وكمياتها ؟ حيث اننا لو حسبنا الاموال التى صرفت ضمن ما يسمى بخطة الانقاذ وكذلك فى خطة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ نجدها مبالغ كبيرة جدا . لذلك كان من الضرورى ان نتساءل ما هذه المشروعات التى ما زالت قائمة ويصرف عليها حتى الآن ؟ ولذلك كان من المفروض ان تكون الخطة الخمسية تحت ايدينا وبصرنا قبل مناقشة خطة ١٩٧٨ حيث ورد فى بيان رئيس مجلس الوزراء وبيان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان خطة ١٩٧٨ جزء مكمل وينظر اليه فى اطار الخطة الخمسية .

لقد كان من المفروض ان ترد الينا الخطة الخمسية مقدما على ان تناقش فى اطارها خطة ١٩٧٨ ، ولذلك فاننا نقول هل هناك جدية فى هذا الامر ؟ اى هل هناك خطة جدية حقيقية أم لا ؟ ليس الامر أن ترد الخطة الى المجلس يحتويها ١٢ مجلدا ، ولكن المهم أن تكون خطة بالمعنى العلمى المضبوط والا فان ما قيل عن خطة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ سينطبق على خطة ١٩٧٨ – ١٩٨٢ حيث قيل وقتها انه لا توجد خطة سنة ١٩٧٦ لانى اخشى ان نسير على هذا المنوال .

الملاحظة الثالثة بالنسبة للخطة ، ان دور الحكومة يركز فقط على هياكل البناء الاساسية ، ويترك مشروعات التنمية الزراعية والصناعية الى القطاع الخاص وراس المال الاجنبى مشاركة مع القطاع العام . وانه من وجهة نظرنا فى بلد كمصر ان القطاع العام يجب ان يقوم بالدور الضخم فى التنمية الفعلية . كذلك فقد ورد ببيان الحكومة انها ستقوم باستصلاح ٢ر٨ مليون فدان وذلك بناء على وجود ١٧ مليار متر مكعب ماء ، بينما نجد ان الخطة الخمسية لا تتضمن سوى استصلاح ١٤٥ الف فدان ، وانى لا اعرف كيف يتفق هذا مع الاتجاه الى توفير الامن الغذائى .

الملاحظة الرابعة وهى تتعلق بالقطاعات الرائدة فى الاقتصاد وهى قناة السويس والبترول والسياحة ، وهذه القطاعات تعد موارد جيدة حيث تدر مالا ودخلا ، ولكنها فى ذات الوقت تزيد من القوة الشرائية ولا تحاول ان تساعد فى خلق سلع مادية تواجه الطلب الناتج عن توافر القوة الشرائية فى السوق نتيجة تدفق هذه الاموال التى تاتى من البترول وقناة السويس ، وهذا من شانه ان يجعل الاقتصاد المصرى تحت ضغط الموقف الخارجى والاسعار الخارجية والسياسة الخارجية والتجارة العالمية ويجعل احتمالاتها خطرة ، وهذا واضح ايضا من كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى بيانه حيث قال : انه اذا لم يتحقق الادخار من ناتج البترول فان ذلك سيترتب عليه تهديد للمسار الاقتصادى ويؤثر بالتالى على اصلاح العجز ، اى ان فى الاعتماد الكامل على هذا الامر مخاطرة .

ولذلك فانه فى راينا ان الدخول الناتجة من السياحة والبترول وقناة السويس يجب ان توجه الى مجالات التنمية الزراعية والصناعية الحقيقية فى الداخل ، وذلك بدلا من أن يوجه هذا الدخل الى زيادة القوة الشرائية مما يؤدى الى زيادة استيراد السلع من الخارج .

وواضح ان المطلوب ان يرتفع دخل السياحة من ٢٠٣ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٧ الى ٣٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، وحتى يتحقق هذا الدخل وبعملية حسابية ، فان الامر يحتاج الى ٤٥ الف سرير ، والقطاع الخاص وراس المال الاجنبى لن يقدما الا ١٥ الف سرير . فالمفروض على الدولة ان توفر الباقى . فهل اعدت الاستثمارات اللازمة لذلك ام لا ؟ وفى قطاع البترول ، مقدر ان يصل الانتاج الى ٢٢١٤ مليون جنيه حتى يزيد انتاج الحقول القائمة ٣٥ مليون طن ، والحقول الجديدة ٣٠ مليون طن ، وهذا يحتاج حسب تقدير وزارتى البترول والتخطيط الى استثمارات قدرها ٣٥٣٩ مليون جنيه أى حوالى ½ اجمالى الاستثمارات . فهل سيشارك فى هذه الاستثمارات راس المال الاجنبى ام ستكون كلها على حساب الحكومة المصرية ؟

النقطة التالية التى لاحظتها على بيان رئيس مجلس الوزراء ، هى انه تكلم عن خطة خمسية ولكن لم يتكلم عن احتمالات الحرب والسلام من ناحية الاقتصاد . فنحن نسمع اليوم عن سرعة التوصل الى اتفاق سلام فيه قبول بوجود اسرائيل فى المنطقه . فهل وضعت الحكومة المصرية كافة الدراسات للمخاطر الاقتصادية التى ستنشا عن العلاقات الاقتصادية الجديدة التى ستقوم فى المنطقة ؟ وما نوعها وتصورها والخطر الذى يواجهنا من هذا النوع من العلاقات ؟ انه اذا كان للصهيونية اهداف توسع اقليمى يمكن وقفه ، فان المخاطر الاقتصادية من علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية لم تظهر بتاتا فى بيان رئيس مجلس الوزراء .

الملاحظة الرابعة هى ان بيان السيد رئيس مجلس الوزراء قد خلا تماما من اى اشارة الى التعاون الاقتصادى العربى ، ولا يمكن ان نتصور وضع اية خطة للتنمية فى مصر دون الاخذ فى الحسبان ، العلاقات العربية من الزاوية الاقتصادية . ولا اقصد من ذلك فقط مشاركة راس المال العربى فى مصر ، بل اقصد المشروعات العربية المشتركة فى العالم العربى من اجل النمو الاقتصادى ان مصر هى الدولة الوحيدة المؤهلة لان تلعب هذا الدور فى العالم العربى .

ومن ضمن البيانات التى ادلى بها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لمجلة روز اليوسف ان هناك ١ر٥ مليون مصرى يعملون فى البلاد العربية ، كما ذكر جهاز التعبئة والاحصاء ان عدد العاملين بالخارج يصل الى مليونين ، فهناك اذن حوالى خمسة ملايين من المواطنين فى مصر يعيشون على اعمال ذويهم فى البلاد العربية سواء كانوا عمالا او موظفين ، هذا الى جانب المهنيين الذين يترددون على البلاد العربية . لذلك فاننى اتصور ان العلاقات الاقتصادية العربية ، والتجارة المصرية مع العالم العربى والتى تشكل ١٠ فى المائة منها تحتاج الى اعادة نظر . وكان من المفروض ان يكون هذا الامر احد الموضوعات الاساسية فى سياسة الحكومة .

وكما قلت سابقا ، فلقد كان من المفروض ان تناقش خطة ١٩٧٨ فى اطار الخطة الكاملة ، ولكن حيث ان المجلس الموقر قد اتخذ قرارا بتاجيل هذا الموضوع فاننا سوف نناقش خطة ١٩٧٨ فى حدود الارقام المطروحه امامنا وبعد فان من المفروض ان يكون امامنا بيان بالمشروعات التى تم تنفيذها فيما بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، بمعنى ان بيان الحكومة لم يتضمن على الاقل اى مقارنة شاملة للمستهدف سنة ١٩٧٧ والمنفذ الفعلى واسباب عدم الانجاز ان وجد . كذلك فان الارقام المعروضه للاستثمارات وقدرها حوالى ٢٢٢٢ر٩ مليون جنيه مبالغ فيها فى تقديرنا . لانه اذا حسبنا هذه الارقام بالسعر التشجيعى – وتقرير لجنه الخطة والموازنة يشير الى هذا الامر ، وان كان بطريق غير صريح – فان ذلك يعنى ان كمية الاستثمارات لم تزد كثيرا عن العام الماضى . ويوجد امامنا ، واقعه احرى فقد ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء ان مشروعات الخطة للخمس السنوات تقدر بمبلغ ١٢ بليون جنيه . وهذه الواقعة تثير تساؤلا ان دراسات كافة الاقتصاديين تشير الى ان مشروعات التشييد والبناء تستنفذ دائما ما بين ٤٠ ، ٥٠ فى المائة من مبلغ الاستثمار . اى ان حوالى ستة بلايين جنيه ستخصص للتشييد والبناء ، فهل اعد جهاز التشييد لمواجهة هذا الامر ام لا ؟ من المفروض والحالة كذلك ان يزيد جهاز التشييد والبناء بمقدار ٣٠ فى المائة سنويا . صحيح ان الميزانية المخصصة له فى هذا العام قد زادت ولكن ليس بالنسبة التى تؤهله للقيام بالاعمال الضخمة التى سيعهد اليه بها .

ومن الواضح كذلك ان مبلغ الـ ٢٢٢٢ر٩ مليون جنيه تعادل ٣٠ فى المائة من الدخل القومى . وهذه الاستثمارات فى نظرنا تمثل نسبة عالية جدا لا تستطيع ان تصل اليها اقوى الدول التى لديها اقتصاد مخطط مركزى والتى تستطيع بسياستها ان تتحكم فى كمية الادخار . ان الامر فى نظرنا يحتاج الى اعادة النظر فى هذه الارقام حتى لا تكون الآمال المعقودة عليها كبيرة .

ان ارقام الخطة فى هذا العام تبين ان معامل الاستثمار والدخل ، هو ٣ : ١ اى ان كل ثلاثة جنيهات تعطى ايرادا قدره جنيه ، وحيث ان النسبة الكبرى من الاموال المخصصة للاستثمار تذهب الى ما يسمى بالبنية الاساسية التى تكون اموالها كثيرة وعائدها قليل ، فيجب فى نظرنا ان يكون هذا المعامل بنسبة ٥ : ١ وهذه هى النسبة الممكنة فى مثل هذه الامور فى البلاد النامية . وبالتبعية فان التصور بان الدخل القومى سيزيد بنسبة ١٢ فى المائة فى السنة ، امر يجب ان يعاد النظر فيه لانه سيكون حوالى ٦٪ فقط او ان ترتفع الاستثمارات ، حتى تصل الى ٢٠ بليون جنيه حتى تكون نسبة النمو ١٢ فى المائة .

اما عن الوصول بنسبة معدل الادخار الى ١٩ فى المائة ، رغم ان متوسط هذا المعدل فى السنوات العشر الماضية كان ٧ فى المائة فقط ، فهو فى نظرنا امر صعب . وهذه الزيادة تمثل نسبة عالية جدا . لذلك نود ان نعرف المصادر والتصورات والسياسات المالية والنقدية التى تجعل الوصول الى هذه النسبة العالية امرا يمكن تحقيقه فعلا ، وخاصة اننا لن نبدا من فراغ ولكن من اقتصاد نعرفه جميعا ونعرف الاوضاع التى مر بها خلال السنوات الماضية . فاذا ما تصورنا ان الاقتصاد ينمو ذاته فى الامكان تحقيق نسبة ادخار تصل الى ١٩ فى المائة ، فهنا يثور السؤال عن هذه القفزة المفاجئة التى تصل بنا الى نسبة ١٢٪ فى عمليات الادخار فى هذه السنة .

بقيت كلمة عن النظام الضرائبى . ذلك ان النظام الضريبى ، كما هو واضح ، هو الوسيلة الوحيدة لزيادة موارد الدولة وفى الوقت نفسه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولامتصاص فائض الدخل . ولقد كان مشروع قانون الضرائب الذى قدمته الحكومة ، كما ورد فى تقرير اللجنة يقضى بخفض حصيلة الضرائب ٣٢ مليون جنيه . صحيح ، كما ورد فى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ، ان كفاية جهاز التحصيل ادت الى زيادة المتحصل بنسبة ٢٥ فى المائة ، وهذا امر طيب الا انه لا يغنى عن وضع نظام ضرائبى جديد لانه لا يزال هناك كثير من الدخول بعيدة عن نطاق الضريبة .

لذلك فان لوضع نظام ضرائبى عادل هدفين ، زيادة موارد الدولة التى يزيد انفاقها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وامتصاص الفائض من القوى التى لديها هذا الفائض . والا فستبقى دائما نواجه فشل خطط التنمية ، ما دامت هذه القوى الشرائية فى يد مجموعة محددة من المجتمع وسنجد ان كل مشروعات التنمية ستوجه الى هذه المجموعة . وطالما ان القوة الشرائية تتحكم فيها نسبة ما بين ١٠ و ١٥ فى المائة من المجتمع فان اى مشروع يريد ان يضمن النجاح لا بد ان يتجه نحو هذه القوى الشرائية ، وبالتبعية فان اى تفكير فى اقامة مشروعات للاغلبية الساحقة سيرد فى المرتبة الثانية . ومن هنا فان اعادة النظر فى هذه الاوضاع بالسياسات المتعددة وبالتنمية الجادة واستخدام الضرائب كوسيلة هو الامل الوحيد الذى تستطيع به مصر ان تقوم بخطة تنمية . ودون البدء بتصوير شكل المجتمع الجديد العادل المطلوب بناؤه لا يمكن ان تحدث فى مصر تنمية حقيقية او جادة .

بقيت بعض الاسئلة نود ان نسمع الرد عليها . لقد ورد فى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء انه من المنتظر ان تظهر اثار التعاون مع الخارج تباعا خلال عام ١٩٧٨ . والسؤال هو ، فى اى المجالات وباية معدلات وعلى اى اساس سيقوم هذا التعاون ؟ ومن المستفيد منه داخل مصر ؟ ذلك انه قد ذكرت ارقام كبيرة لمشروعات الانفتاح بلغت ٦٨١ مشروعا ، فى حين ان ما نفذ منها كما ذكر ، مائة مشروع فقط ، منها حوالى ٤٠ مشروعا للبنوك والسياحة والمقاولات ، ٢٤ مشروعا كيمائيا ، اى مستحضرات تجميل وحوالى مشروعين للتعدين ومشروعين لمواد البناء . اننا نريد ان نعرف كل المعلومات الخاصة بهذا الموضوع .

واتضح ايضا من البيان ان مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتى حولت الى مصر فى شكل عينى اوسع ، زادت من ١٠٩ ملايين جنيه الى ٢٤٦ مليون جنيه . وهذه ظاهرة ايجابية . فهل يمكن ان نسمى الواردات من السلع الاستهلاكية بغرض الربح كبديل لتحويل النقد الاجنبى ، كادخار وباى معنى ، وما نوعية هذه السلع التى وردت ؟

ورد فى البيان ان رءوس الاموال التى تقدم اصحابها بطلب استثمارها فى مصر فى ظل قانون استثمار راس المال العربى والاجنبى بلغت ٢٠٠٠ مليون جنيه فى اشهر معدودة ، والسؤال ما حجم المنفذ من هذه المشروعات بالفعل ؟ وما نوعية هذه المشروعات ؟

هذه هى الاسئلة التى أردت ان اتقدم بها بالنسبة للجانب الاقتصادى انتقل بعد ذلك الى موضوع الزراعة . وفى نظرنا ان الاعتمادات المخصصة لها قليلة جدا بالنسبة للاستثمارات ، انها فى هبوط مستمر ، وهذا لا يتمشى مع سياسة الامن الغذائى . كذلك لم تتضح فى بيان الحكومة السياسة التى تسمى بتحديث الريف او تقدم الزراعة او خلق ما يسمى بالمجمعات الزراعية الصناعية التى سوف تنتقل فى المستقبل الى مجمعات صناعية زراعية .

اننا نقول ان الاعتمادات المخصصة للزراعة قليلة . صحيح ان كميتها زادت نظرا لزيادة الاستثمارات ولكن نصيبها النسبى فى تدهور مستمر بالمقارنة بالسنوات الماضية . وبالنسبة للسياسة المائية والرى فهناك كلام عن وجود ١٧ر٥ مليار متر مكعب لاصلاح ٢ر٨ مليون فدان جديدة . ونحن نقول ان هذا الامر لا يمكن ان ينجح الا اذا اعيد النظر فى نظام الحيازات الصغيرة . ولن هذا يجب ان يحدث بتجميع محصول لكل محصول يزرع على ترعة واحدة وذلك لتوفير مياه الرى ، ومن غير ذلك سيكون كل كلام يقال عن الاستفادة من مياه الرى الزائدة ، عبثا .

وبالنسبة لاستصلاح الاراضى ، يقال حتى الآن انه سيتم استصلاح ١ر٣ مليون فدان من اراضى الدرجتين الثالثة والرابعة ، ونحن نقول انه يجب عند استصلاح الاراضى اختيار الاراضى الجيدة اولا حتى تعطى عائدا سريعا يساعد فى استصلاح بقية الاراضى .

وبالنسبة للصرف المغطى ، فنحن مع ما ورد فى بيان الحكومة ولكن المطلوب بذل جهد اكبر فى مراجعة هذا الموضوع ، واعطاء نفوذ للجمعيات التعاونية لمراجعة الامر مع وزارة الرى ، لانه يحدث ان كثيرا من عمليات الصرف المغطى تتعطل وتسد وتؤدى الى آثار سيئة على عكس الهدف المقصود منها .

الموضوع الاخر فى السياسة الزراعية ، هو موضوع توزيع الاراضى الجديدة . وفى راينا ان توزيع الاراضى الجديدة يعيد مرة اخرى مشكلة التفتت . لذلك نرى انه يجب ان يكون لمصر سياسة واضحة بالنسبة للاراضى الجديدة . فاذا كان المطلوب توزيعها الى قطاعات صغيرة فيجب ان تقام شركات تعاونية للزراعة ، وهذا هو الطريق الوحيد ، لان الهدف الرئيسى من الارض الجديدة ، التى يدفع ملايين المصريين نقودهم فيها ، هو ان تقدم فائضا للتنمية لا ان تتم زراعتها فقط . اما اذا وزعت هذه الارض وبيعت بالمزاد ، ودخلنا فى عملية المضاربة . فمعنى ذلك اننا ليس فى نيتنا ان نضع الحل الحقيقى لمشكلة مصر . ان الاراضى الجديدة حتى تكون مصدرا من مصادر فائض التنمية – وهذا هو دور الزراعة فى كل بلاد العالم – يجب ان تكون هناك سياسة وراء توزيع الارض ، فاذا كانت ستبقى قطعا صغيرة ، فانه يجب ان تقام شركات تعاونية للزراعة الكبيرة وعلى اساسها تستطيع الحكومة أن تحصل على فائضها الحقيقى الذى يخدم التنمية .

النقطة الاخيرة فى موضوع الزراعة هى انه لا يوجد استصلاح جديد فى الاراضى منذ عام ١٩٧١ وهذا استدعى ان تؤكل اراضى كثيرة من الاراضى الزراعية بسبب نمو الاسكان وهذا امر طبيعى . فلابد ان توضع سياسة حاسمة وقوية فى هذا الامر لوقف هذا التدهور فى مساحة الاراضى التى ياكلها الاسكان .

وورد فى بيان الحكومة ايضا ان الزيادة فى الانتاج الزراعى ستكون ٣٫٢٪ ونود ان نعرف مكونات هذه الزيادة وكيف تتحقق ، لان ما ورد بشانها مبهم فيما عدا بعض الاصلاحات التى تحدث فى التربة ، لذلك نود ان نعرف هذه الارقام بدقة حتى نعرف ونتفهم الحقيقة .

اما عن اعادة النظر فى التركيب المحصولى الذى ذكر انه فى ١٩٧٨ يختلف عن ١٩٧٧ فاننا لا نعرف السبب فى هذا التغيير وما ميزاته ؟ هل السبب هو حدوث كارثة فى محصول القطن هذا العام الذى ادى الى تقليل المساحة المنزرعة منه ؟ فاذا كان كذلك فاننا نريد ان نعرف هل قامت الحكومة بالدراسات اللازمة لهذا الموضوع حتى لا يتكرر ؟ لانه من المفروض ان تكون خسائر القطن وصلت الى ٦٠ أو ٧٠ مليون جنيه . لذلك فحتى نعرف انسب المحاصيل والتركيب المحصولى الجيد ، يجب أن ننظر الى افضل الموارد المتاحة سواء الارضية أو المائية أو البشرية او السعرية حتى نستطيع الوصول الى المحصول الجيد ومعرفة الاساس الذى يبنى عليه هذا المحصول الجديد . وفى الوقت نفسه لانجد فى البيان اى ذكر لاعادة النظر فى المشروعات العربية المشتركة لان هناك اتجاها اليوم فى مصر لزيادة زراعة الاعلاف لمواجهة نقص الانتاج الحيوانى . اقول هذا بمناسبة المشروعات المشتركة العربية ، لانه فى عديد من البلاد العربية كالصومال والسودان نجد انها هى المجال الوحيد لنمو الثروة الحيوانية وان المشروعات المشتركة هى الطريق الوحيد الى ذلك . فاذا لم يكن هذا الامر موضع اهتمامنا فلا اعتقد انه سيكون هناك حل حقيقى لمشكلة الانتاج الحيوانى او البروتين اللازم للشعب .

يبقى بعد ذلك موضوع التنمية الاجتماعية والخدمات وفى الحقيقة انه حديث عن موضوع الاسكان فقط . ان الحكومة فى العام الماضى وعدت بانشاء ١٠٠٫٠٠٠ وحدة سكنية ، تقوم هى بانشاء ٣٣ الفا منها وقال البيان انه سيتم حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ الانتهاء من اقامة ١٥٠٠٠ وحتى ١٢/٣١ سيتم اقامة ٧ آلاف وحدة اخرى اى ٢٢ الف وحدة بنسبة ٦٧٪ وهذه نسبة لاباس بها وتبين ان القطاع العام مازال هو القطاع الاكبر المنتج فى هذا المجتمع . اما بالنسبة للقطاع التعاونى فكان المقدر له ان ينشىء ٣٥٠٠٠ وحدة تم الانتهاء من اقامة ٤ آلاف وحدة منها اى بنسبة ١١٪ فى التنفيذ . وبالنسبة لمشروعات الاسكان من المال العربى نجد ان المقدر لها ٢٠٠٠٠ وحدة تم تنفيذ ٢٥٠٠ بنسبة ١٢٫٥٪ فقط ، ومعنى هذا ان كل ما نفذ فى الاسكان حوالى ٤٤٠٠٠ وحدة اى بنسبة ٤٥٪ ومن هنا يبدو ان المشكلة الخطيرة لم يحل منها شىء يذكر ، مع العلم بانه كان هناك فى الاصل عجز . وهذا ادى الى تفاقم المشكلة بل ان قانون الاسكان نفسه لم يحل المشكلة بل ادى الى رفع اسعار المساكن اكثر فاكثر . ولا تزال المشكلة السكانية قائمة . وكان راينا عند مناقشة سياسة الاسكان هو التدخل لوقف ارتفاع اسعار الاراضى ووضع نظام محكم لتوزيع مواد البناء وتركيز الدولة والقطاع العام على مشروعات الاسكان الشعبى . وفى قلنا انه يجب بالنسبة للمشروعات الصناعية حث كل الشركات الجديدة على بناء مساكن لعمالها ، وهذا هو الحل الامثل لمشكلة الاسكان .

بقيت مشكلة اخيرة وهى ما يسمى بالمدن الجديدة ، وقد حدث فى كثيرة أن تم تحديد سعر الارض على اساس سنة معينة ولتكن سنة ١٩٧٣ مثلا ، ويكون من حق اى شخص ان يبيع بسعر اكثر ، ولكن الحكومة تحاسب على أساس السعر المحدد ، وبذلك فان الذى يشترى بسعر اعلى من هذا السعر سوف يتعرض للخسارة ، اى انه من الممكن الشراء بسعر اعلى ولكن المحاسبة تتم على اساس تجميد سعر الارض ، لذلك فانه بالنسبة للمدن الجديدة فالطريق الصحيح هو ان تبدا تلك المدن بمشروعات صناعية ، وان تقام مجمعات صناعية او زراعية يسكن الناس حولها ، وبذلك تقام المدن بصورة طبيعية ، اما الصورة الحالية بان تقام المدن اولا ويذهب الناس لشراء اراضى فيها وتحدث مضاربة حول اسعار البناء فانها لا تشجع على حل مشكلة الاسكان .

وكذلك فاننى لم اقرا فى البيان اى شىء عن موضوع مصانع المبانى الجاهزة واين ستقام هذه المصانع ؟ ان مصانع المبانى الجاهزة يجب ان تقام فى هذه المدن الجديدة لتكون فى موقع عمليات البناء ، والا فاننا سنتحمل تكاليف نقل باهظة . ان موضوع مصانع المبانى الجاهزة والاماكن التى ستقام فيها لم يرد ذكره فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة ، وقد علمت ان احد المصانع سيقام فى حلوان من انتاج مصنع مقام فى بلبيس ؟ انه يمثل تكاليف نقل باهظة ، ومن المعلوم ان النقل يمثل الآن نسبة كبيرة من تكلفة السلع .

ولذلك يجب ان يعاد النظر فيما يسمى الآن بالمدن الجديدة بحيث تكون مناطق لاقامة صناعات ، تقام حولها مساكن ومجتمعات ، وبذلك يمكن ان تنشا المدن الجديدة بطريقة طبيعية بدلا من ان نبدا بالاعلان عن المدن الجديدة فيتجه الناس الى شراء الاراضى دون وجود مقومات قائم ، والطريقة التى اشرت اليها هى الطريقة التى تقام بها المدن الجديدة فى كل بلاد العالم .

هذا هو التعليق على بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ، واترك التعليق على مشروع الموازنة العامة للدولة للزملاء الآخرين من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

من مضبطة الجلسة ١٦ – ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧

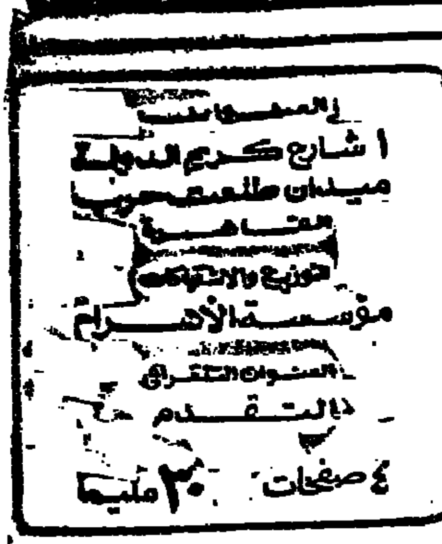
« طبعت بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر »

الأهالى تصدر عددها الأخير بعد أن قررت الإحتجاب

يصدرها حزب التجمع
الوطنى التقدمى الوحدوى
العدد ٦٩ - السنة الاولى
الاربعاء اول رجب ١٣٩٨
٧ يونيه (حزيران) ١٩٧٨
٣٠ بشنس ١٦٩٤
رئيس التحرير
خالد محيى الدين







حزب التجمع الوطنى يحدد مستقبله يوم الأحد

الحزب يتخذ الإجراءات القانونية للطعن فى دستورية قانون حماية الجبهة الداخلية

القانون الجديد يسلب السلطة القضائية صلاحياتها ويبتدع سلطات جديدة !

التجمع يرفض التدخل فى شؤونه ويتمسك باستقلاليته

وجهت سكرتارية حزب التجمع الوطنى دعوة عاجلة لانعقاد الهيئة التأسيسية للحزب . تجتمع الهيئة التأسيسية فى العاشرة من صباح الاحد القادم ١١ يونيو لبحث الهيئة القرارات الاخيرة التى اصدرتها السكرتارية للحزب مساء الاحد الماضى والتى تقضى بالامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى كنوع من الاحتجاج على صدور قانون «حماية الجبهة الداخلية» الذى اقره مجلس الشعب فى جلسة واحدة وتقضى قرارات السكرتارية العامة ايضا بأن تحتجب جريدة الاهالى عن الصدور اعتبارا من العدد القادم .. كما تقضى بأن يتخذ الحزب الاجراءات القانونية للطعن فى دستورية القانون والمطالبة بالغائه .

ظروف طارئة

... تطورات الاحداث قد بدأت بخطاب الرئيس السادات فى ١٤ مايو عندما ... مسيرة الديمقراطية بشكلها الراهن واعلن انها تحتاج الى تصحيح . ... فى نفس اليوم .. وفى المساء ، كان هناك الاجتماع العادى للسكرتارية العامة للتجمع .. وتم تدارس الخطاب ، كما تم تحليل الموقف السياسى وموقف ... ازاء التحولات الجديدة فى العمل الديمقراطى . واصدرت السكرتارية ... حول هذا الامر ، خاصة ان نص الاستفتاء كان قد اعلن اثناء الجلسة ، ... اكتملت صورة الاجراءات نسبيا .. واصبح لزاما على الحزب ان يحدد موقفه ... من الاعتراض .

كانت حدود الفعل واسعة ، وكان منطقها بسيطا وواضحا ..
لقد حدث تطور ديمقراطى نسبى فى الفترة الاخيرة . وقامت عدة احزاب ... حزبية .. كان هناك قدر من الانفراج الديمقراطى اللازم للعمل الوطنى ... يتسع يوما بعد يوم .
... الاجراءات الاخيرة ، لتضع الضوابط التى تعطل ذلك كله .. ومن ... كانت حدود الفعل :
... فى داخل حزب الوفد حدثت مناقشات طويلة ، وتعددت الاجتماعات ... انتهت بالقرار المعروف بحل الحزب

(اقرأ البيان صفحة ٢)

... فى داخل حزب التجمع تكونت لجنة للطوارئ تختص بالشئون ... والقانونية والاعلام ..
... كانت اللجنة فى اجتماع يومى .. كما كانت السكرتارية والتى تمثل ... مختلفة تجتمع بانتظام مساء كل احد لتتابع الموقف .
... فى داخل مجلس الشعب سارت الامور على وجه السرعة . تقدم عدد من ... حزب مصر بمشروع قانون يترجم مبادئ الاستفتاء . ثم يعلن اسماء ... الا باستفسار من جانب الدكتور محمود القاضى . تم تحويل مشروع ... الى مجلس الشعب يوم ٣٠ مايو .. فاجتمعت اللجنة التشريعية فى نفس ... فى نفس الجلسة واحالته الى مجلس الشعب الذى اجتمع فى اول ... المشروع فى جلسة واحدة .

فى مجلس الشعب

... ممثلون عن الاحزاب المختلفة والمستقلين . ايد مشروع حزب ... حزب الاحرار الاشتراكيين .. واعترض عليه حزب التجمع وحزب الوفد ... المستقلين ..
كان المحور الرئيسى للاعتراضات :
١ - دستوريا ، يتعارض مشروع القانون - كما عبر عن ذلك عدد من ... الاتفاق مع الدستور ..

٢ - سياسيا ، يعطل مشروع القانون بصياغاته الفضفاضة وبلجوئه للعزل السياسى وباستحداثه سلطة تحقيق استثنائية ، هى سلطة المدعى الاشتراكى .. يعطل هذا المشروع العمل الحزبى .. بل ويهدد حرية الكلمة بشكل عام .
تحقيق حول جلسة مجلس الشعب على الصفحة الثالثة

فى الصحافة

قبل القانون وبعده كان صدى الاجراءات يتزايد محليا وعربيا ودوليا . كانت نقطة الاهتمام عند الصحفيين الاجانب : التراجع عن الانفتاح الديمقراطى .. كما كان يستلفت نظرهم عملية العزل السياسى والمهنى والعزل من المناصب العليا على اساس يصعب تطبيقه ان لم يكن مستحيلا ، وهو اساس : ... تتناقض مع الشرائع » . قيل فى التفسير ان المقصود هم الماركسيون .. وقيل فى الرد انهم يعلنون ايمانهم بالشرائع ، وطبقا للشريعة الاسلامية لا يمكن تكفير من يقول « اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله » !
واحتل الامر مساحة واسعة من الصحافة العالمية واذاعات الغرب ..
اما فى داخل مصر فقد كان هناك مشاكل حادة تصاحب القانون وتطبيقه . احس كل الصحفيين انهم متهمون الى ان يثبت المجلس العكس .. فهم موضع انتقاد مستمر .. كما ان الاحكام التى ستنظم عملهم من خلال القانون الجديد احكام فضفاضة وسلطة التحقيق معهم - عند اللزوم - سلطات متعددة - على خلاف اى مهنة - انهم يمثلون امام المدعى الاشتراكى ومجلس الصحافة ونقابة الصحفيين .. بخلاف النيابة العامة وسلطات التحقيق المحلية فى مؤسساتهم
ايضا ، احس الصحفيون ان مبدأ التطهير مبدأ خطر ، وهو ان كان قد تم تجربته وفشل خلال اربعة عشر عاما مضت .. فانه لا يغير من واقع المهنة الا بالسلب حيث يقلل ازدهار الصحف وتميزها وتألقها بالرأى والفكرة الجديدة
وقال الصحفيون على مختلف اتجاهاتهم ان سلاح التطهير سلاح ذو حدين .. يصيب اليسار مرة واليمين مرة .. وكلا مرة ثالثة ..
قال الصحفيون ذلك فى حواراتهم الخاصة ، لكنه لم يتم ترجمته لموقف عملى اكتفاء بما كانت قد قررته الجمعية العمومية فى مارس الماضى من انه لا يجوز المساس بحقوق الصحفيين على اسس سياسية .. وهو قرار اتخذته الجمعية بالاجماع ، وكان مضمونه هو محور برامج كل المرشحين بما فيهم على حمدى الجمال النقيب الحالى ..
على اى حال ، فقد تقرر ان يحضر مندوبو النقابة التحقيق مع من يتم استدعاؤهم للمدعى العام الاشتراكى ..

الاجتماع العام

وسط هذا المناخ اجتمعت السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى مساء الاحد الماضى ، ولمدة اربع ساعات . كان امام السكرتارية مشروع تقرير حول الاجراءات المطلوبة .. وكان هناك العديد من القضايا .. هل تملك السكرتارية العامة اتخاذ قرار بتجميد النشاط السياسى بعد ان اصبح متعذرا ام يحتاج الامر الى العودة للهيئة التأسيسية ؟
وتم الاتفاق بعد النقاش على ان السكرتارية تملك التصرف الفورى .. على ان تدعى الهيئة التأسيسية لتتخذ قرارا نهائيا ..
وبرز رأى آخر يقول : تؤجل الهيئة التأسيسية حتى تتم الاجراءات من جانب لجنة الاحزاب .. وكان الرد ان الشئ الرئيسى قد تم .. القانون قد صدر .. ومبدأ العزل قد تقرر .. وعلينا ان ... ام لا ؟
وكان الرأى الغالب والذى وافق عليه بالاجماع بعد ذلك : دعوة عاجلة للهيئة التأسيسية .

امام الهيئة التأسيسية سوف يكون هناك العديد من الاوراق .. اولها : البيان الصادر عن السكرتارية العامة مساء الاحد الماضى ..
لقد حدد البيان اوجه الاعتراض على القانون على النحو التالى :
١ - يخالف القانون الدستور مخالفة صارخة من حيث انه يغير من بعض احكامه الاساسية التى لا يجوز المساس بها لانها جزء من حقوق الانسان المقررة عالميا والمتضمنة فى ميثاق حقوق الانسان الذى اصدرته الامم المتحدة ووقعته مصر .. وهو لم يتخذ الاسلوب السليم لتغيير الدستور واتباع الاجراءات المنصوص عليها فيه بغية تعديله .

٢ - يجعل هذا القانون من الاجراءات الاستثنائية التى تتخذ عادة فى مرحلة استثنائية وتنتهى بانتهائها يجعلها وضعا طبيعيا دائما وقانونيا - وهذا واضح فى كل السلطات التى يمنحها القانون للمدعى الاشتراكى . فالعزل السياسى والحرمان من الوظائف العامة والمراكز القيادية الانتخابية والنقابية وفرض القيود على الرأى الآخر بل وتجريمه وتكبيل الصحافة بمزيد من القيود لايمس عددا محدودا من المواطنين لمدة محددة وانما هو سلاح دائم يمكن فى اى لحظة ان يستخدم ضد اى مواطن .
٣ - يخرق القانون صراحة نص المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على ان المصريين سواسية امام القانون وتحظر التمييز بينهم بسبب الجنس او الدين او العقيدة كما يهدد عمليا حرية الفكر والرأى والبحث العلمى المنصوص عليها فى المواد ٤١ وما بعدها ، علما بأن الدستور كان يكفل هذه الحقوق حتى فى ظل التنظيم السياسى الواحد .
٤ - يحرم القانون المواطن من الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، ويسلب السلطة القضائية صلاحياتها فى اخطر ما يمس حياة المواطنين وهو مجال الرأى والفكر والعمل السياسى . ويبتدع جميع سلطات التحقيق والاتهام والادانة فى يد موظف عام ويجعل من مجلس الشعب واللجنة السياسية التى يرأسها امين اول اللجنة المركزية والتى يتمتع فيهما الحزب الحاكم بالاغلبية المطلقة ، جهة القضاء فى اخطر حقوق المواطن .
٥ - يرغم كل القيود التى تضمنها القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية فان القانون الجديد ينتكس عليه ويجعل العضوية فى اى حزب ونفاذ قرارات هيئاته القيادية وممارسته لنشاطه بل ووجوده ذاته ، رهنا بقرار من اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة كما انه يحرم الاحزاب من ممارستها المعبرة عن رأيها فى جو طبيعى وحر .
ولكل ذلك فان هذا القانون مخالف لنص الدستور ولا بد من العمل بكل الوسائل القانونية لاثبات عدم دستوريته والغائه . ان المعارضة عليها احترام القانون والشرعية ويجوز للحكومة ان تستخدم ضدها ايا من النصوص الكثيرة فى القوانين المقيدة للحريات وللعمل السياسى . وهذا فى ذاته شهادة على سلامة ممارسة المعارضة وضيق السلطة التنفيذية بأية معارضة .

ثم يقول البيان ان : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى نشأ بطريقة طبيعية وثمرة لنضال طويل وتطور فكرى فى اطار الواقع المصرى والعربى ليعبر عن وحدة قوى التقدم والوحدة فى بلادنا ، يعتز بأنه كان على مستوى مهمته وعلى قدر مسئوليته . ويشرفه ان الجماهير استجابت لكلمته واقبلت على جريدته « الاهالى » التى اثبتت بكل المقاييس ان الصحافة الحزبية المسئولة يمكن ان تنجح نجاحا رائعا مهما قل ما تحت يدها من امكانات . ولذلك فان حزبنا يتمسك بحقه فى الوجود الشرعى المستقل ويؤكد احترامه للدستور ويطالب الجميع بتغليب مصالح الوطن العليا على اى مصلحة حزبية ضيقة من اجل انقاذ البلاد من هذه الازمة السياسية الجديدة التى اضافتها السلطة التنفيذية والحزب الحاكم لازماتنا الاقتصادية والاجتماعية والخارجية . ويدعو للفتح المناقشة العامة حول افضل السبل لتطوير الممارسة الديمقراطية وحمايتها من الانتكاس . ان علاج سلبيات الديمقراطية لا يكون الا بالمزيد من الديمقراطية ، ولم يكن الرأى الواحد يوما - ولوزين بأحزاب هزيلة وشكلية - سبيلا للاستقرار او التقدم او الوحدة الوطنية .

ثم ينتهى البيان للقرارات التى تغنت :

اولا : دعوة الهيئة التأسيسية لاجتماع طارئ فى الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد ١١ يونيو ١٩٧٨ بالمقر المركزى للبت فى مستقبل الحزب على ضوء هذه التطورات السياسية الخطيرة

ثانيا : اتخاذ الاجراءات القانونية للطعن فى دستورية هذا القانون والغائه .

ثالثا : والى ان تصدر الهيئة التأسيسية قرارها حول مستقبل الحزب فان السكرتارية العامة ترى من واجبها ان تحدد الموقف من القانون الجديد والذى تبلور من خلال حوارها المتصل مع مختلف قواعد الحزب وهيئاته القيادية على النحو التالى :

١ - الامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى فى ظل هذا القانون .

٢ - يقتصر النشاط الحزبى حتى صدور قرار الهيئة التأسيسية على العمل الداخلى بالمقرات ، ويدخل فى ذلك اتخاذ الاجراءات القانونية للدفاع عن الحزب واعضائه ، وتنظيم المناقشة العامة حول مستقبل الحزب .

٣ - توقف جريدة الاهالى عن الصدور اعتبارا من يوم الاربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨ .

٤ - الاصرار على استقلالية الحزب ووحدة كل فصائله ، وعدم التدخل فى شئونه الداخلية وان يكون الفيصل فى العضوية هو اللائحة الداخلية للحزب التى اقرت وفقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية .

٥ - دعوة كافة الهيئات القيادية والاعضاء الى التحلى بالمزيد من الانضباط التنظيمى والتمسك بالشرعية . والارتفاع الى مستوى المسئولية للمرحلة الراهنة من نضالنا الديمقراطى القومى .

٦ - ايقاف قبول اى عضوية جديدة فى ظل هذا القانون .

● الثقة بالشعب

الديمقراطية فى مصر معركة تاريخية طويلة المدى ، وقد افتتح اول مجلس نيابى فى مصر سنة ١٨٦٦ ، باسم مجلس شورى النواب . وكان محدود السلطات ومستشاريا ولكنه انتهى الى ان ذهب وزير الداخلية رياض باشا ليلغى دور الانعقاد ولكن لم يستطع ان يمثل دور اوليفر كرومويل لان المجلس رفض ان ينفض ووقف احد النواب ليعلن انهم باقون والتف حوله زملاؤه . وايدوه بالاجماع تماما مثل ميرابو فى قصر فرساى حيث بدأت الثورة الفرنسية وذلك كما كتبت صحيفة التايمس البريطانية تعليقا على ذلك الحدث !

وتراث الديمقراطية فى مصر لهذا - عميق عريق - واجتاز مسيرة عسيرة من المد والجزر والانحسار والازدهار ولا زال ماضيا مطردا لكى يستكملها !

والديمقراطية لا تقوم عفوا او صدفة ، وهى تعبير عن القوى الوطنية والتقدمية التى تولد فى احشاء الامة والتى لا بد ان تؤكد نفسها وكل حقها فى تقرير مصير الوطن . وقد بدأت الديمقراطية فى مصر مع بداية الوعى ، ومع نشأة الحركة الوطنية ضد الاستعمار والاستبداد !

والديمقراطية الآن ، هى استمرار للماضى وتعبير عن كل القوى التى ناضلت وتناضل فى سبيل حرية وسيادة مصر ، ولكنها لابد ان تكون تعبيرا عن كل القوى الجديدة والتى فجرتها ثورة يوليو اى عن الفلاحين الذين وزعت عليهم الارض . والعمال الذين انبثت لهم المصانع ، والمثقفين الذين فتحت لهم الجامعات والمعاهد والمدارس والضباط والجنود الذين بنت لهم القوات المسلحة ، كل القوى الفنية التى تنمو كل يوم والتى تصنع مستقبل مصر وتفرضه .

ولهذا لا شك لحظة فى انتصار الديمقراطية اصبحت قضية كل مواطن . وهى بذلك فى يد امينة !

الديمقراطية لم تعد فقط حق التعبير ، ولكنها كل حقوق الانسان سياسية واقتصادية وثقافية هى قضية الحياة والوجود للفرد وللشعب . وثقتنا فى شعبنا مطلقة وبلا حدود ..

الاهالى

لا نقول وداعا
ولكن الى اللقاء

من أصعب الامور على النفس كلمات ومواقف الوداع .. وقد نشأ بين هذه الصحيفة وقارئها علاقة (من نوع خاص) .. بسرعة شديدة أصبح القارئ صديقا للصحيفة .. وأصبحت الاهالى جزءا من الوجبات الفكرية التى يحرص القارئ عليها صباح كل أربعاء ..

وعندما احتجبت الجريدة عن الظهور عددين متواليين ، كان العزاء (انه احتجاب مؤقت) .. ولكن ، ولاننا سوف نصبح عاجزين عن الوفاء بما يريده القارئ .. لاننا لن نكون - فى حالة الاستمرار - أوفياء للكلمة الشريفة .. فقد تقرر (الاحتجاب الطويل) ، اعتبارا من الاسبوع القادم

سوف نحتجب حتى لا نضطر لان نكتم فى الصدور ما ينبغى أن تتنفس به .. وحتى لا نضطر لان نمارس - كغيرنا - عادة اخفاء الحقيقة او تهوينها .

كان نجاحنا الاكبر : الالتزام بالحقيقة .. والالتزام بالرأى الشريف .. وكان لذلك انعكاسه الهائل عند قارئ أحب الصحيفة .. وأحبته . حرص عليها .. وحرصت عليه .. حتى جاء وقت أصبح الفراق فيه ضرورة سياسية وصحفية . ومع ذلك فنحن لا نقول وداعا .. ولكن نقول : الى اللقاء .

مظاهرات فى باريس ضد التدخل الغربى فى أفريقيا

تظاهر ما بين سبعة وثمانية الاف شخص فى باريس ضد تدخل القوات الفرنسية فى افريقيا ورفعوا لافتات مكتوب عليها « لا للامبريالية الفرنسية - الحرية لافريقيا - يجب خروج المحتلين من افريقيا » ..
وقالت صحيفة ليزيكو الاقتصادية ان الامريكان الذين لا تزال تؤرقهم ذكرى حرب فيتنام ليسوا على استعداد للدخول فى مغامرة عسكرية جديدة خارج حدودهم . واذا كانوا قد سارعوا بتقديم مساعدات خاصة بشئون النقل الجوى لقوات التدخل الفرنسية والبلجيكية فى زائير فانهم لا يعتبرون ان تلك المبادرة تمثل سابقة قابلة للتكرار .
وكان مؤتمر باريس الذى يحضره ممثلون من المانيا ، بريطانيا ، بلجيكا ، امريكا وفرنسا قد وافقوا على عدد من التوصيات التى لم يعلنوا نصها بشأن مساعدة الدول الافريقية وخاصة زائير من اجل المحافظة على وحدة اراضيها وسيادتها الاقليمية ضد التهديدات الخارجية .

* * *

صحيفة اسرائيلية
احتمال استقالة ديان

تل ابيب - و . ا . ف :
ذكرت صحيفة هارتز ان موشى دايان وزير الخارجية الاسرائيلية قد يقدم استقالته لخلافه فى الرأى مع مناحيم بيجين رئيس الوزراء حول التعديلات التى اقترحها دايان على مشروع الحكم الذاتى للضفة الغربية ويطالب دايان باشتراك الاردن بطريقة اكثر فعالية فى ادارة الضفة الغربية

الا .. الصحفيين الاسرائيليين

نشرت صحيفتا الاهرام والاخبار ان حزب التجمع منع المؤتمر الصحفى لخالد محيى الدين يوم الاثنين (اول امس) ومن حقنا ان نصاب بالدهشة . فلم يعقد خالد محيى الدين او غيره مؤتمرا صحفيا للحزب وكل ما حدث ان الحزب وزع بيانه على كل من حضر من الصحفيين ومراسلى التصريح والاجانب والاكثر اثارة للدهشة ان الزميل محمود عوض حضر من جريدة الاهرام وطلب لقاء خالد محيى الدين فاستقبله فورا .

اما بخصوص الزميل والحديث عن جنسية المراسلين ، فهو امر لا يحتاج لفرط ذكائه الى تعليق فنحن نستقبل فى الحزب كل المراسلين الاجانب ، مهما كانت جنسياتهم ! لا نستثنى منهم الا المراسلين الاسرائيليين .

برقية الى الرئيس من المثقفين الفرنسيين

ناشدت مجموعة من الشخصيات الفرنسية المرموقة الرئيس انور السادات ان يرفع كافة الاجراءات المتخذة ضد الكتاب والصحفيين المصريين
وقد وقع البرقية الى الرئيس جان بول سارتر ، وجاك بيرك وماكسيم رودنسون وكلود بورديه وشارل بتلهايم والجنرال بوى وجان سيمون لاكونور ، وغيرهم من اصدقاء مصر فى فرنسا . جاء فى برقية المفكرين الفرنسيين الى الرئيس السادات انهم يناشدونه من موقع تأييدهم الدائم لمصر فى نضالها من اجل الكرامة والسلام ولاعتزازهم بأن التقدم السياسى والتسامح الفكرى كانا دائما من اعظم واعرق تقاليد مصر .

المخابرات المركزية لا تملك دليلا

صرح مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية بأن كل المعلومات المتوافرة لديه لا تستطيع ان تثبت اشتراك الكوبيين فى القتال الاخير فى شابا ..
واضاف المدير . ان كل وسائلنا ومصادرنا وهى ليست قليلة لا يمكن ان تقدم دليلا على هذا » .

لماذا لا يطبق قانون من أين لك هذا ؟

تقدم قبارى عبد الله عضو مجلس الشعب بسؤال الى ... المالية ، حول الاسباب التى تحول دون تطبيق قانون ... هذا ، ... عن العوامل التى تحول ... وتحول دون بحث الثروات ... نشر العديد من الصحف اخبار بوقائع الانحراف ... الامر فضلا عن انه يستغل مشاعر ... يعبر عن العوامل التى تعوق السلبية وتنشر ... ويزداد الامر خطورة عندما يرى ان ... الجرائم التى يسأل فاعليها ... مجموعة من الاسئلة تقدم بها العضو ... الهيئات العلنية لمجلس الشعب .
...
... فى الصحف اخيرا من ان ... يتجه الى التصريح بإقامة محطات ... مركبة فى البلاد . وما هو ... من ذلك ؟
* وسؤال آخر موجه لوزير الاعلام يسأل : يطالع ... هذه الايام تقريرات وتعليقات عن هيئة تسمى ... مؤسسة العربية الدولية للنشر والاعلان ...

* تقف وراءها قوى اجنبية معينة . وتختفى تحت الشعارات البراقة التى تعلنها اهدافا سياسية تتناقض مع السياسة المستقلة التى يجب ان تحرص عليها اية حكومة وطنية فى مصر . فما هى حقيقة هذه المؤسسة وما الاسباب التى دعت الى التصريح لها بالعمل داخل البلاد ؟

* والسؤال الرابع لوزير الصناعة : عن الاسباب التى تؤدى الى نقص مستمر واختناقات فى التبغ عن السجائر المحلية . وما هى الخطوات والاجراءات التى اتخذتها الوزارة لحماية هذه الصناعة الوطنية الهامة ؟

* وسؤال خامس لوزير الصناعة والبترول عن : معلومات الوزارة عن عدد ابار البترول التى حفرتها اسرائيل فى سيناء المحتلة وعدد الابار التى تشرع فى حفرها .
وما هى معلومات الوزارة عن الاساليب الفنية التى تستخدمها السلطات الاسرائيلية لاستغلال هذه الابار .
وهل فى نية الحكومة ان تطالب اسرائيل عن طريق الهيئات الدولية بوقف ضخ البترول المصرى ودفع تعويضات عن الكميات التى سبق للاسرائيليين ان استولوا عليها طوال السنوات الماضية .

المعادلة الصحيحة

فى اوج المعارك فى فيتنام صرح مسئول دبلوماسى كبير ان الخلافه مع العدو ليست مشكلة وبيننا وبينه البندقية ولكن تقوم اشد المشاكل واعقدها مع الاصدقاء والحلفاء ونحن بين عملاقين « حليفين » احدهما يريد منا ان نخفف الحرب ونتصالح والاخر يريدنا ان نشدد الوطأة ونوسع الميدان ، ولكننا نصمد للاثنين وبقدر ما نحتفظ بصداقتهم نصر على اننا نحن الذين نقرر لماذا نحارب وكيف نحارب والى متى ولا نسمح لأى طرف ان يقرر ما نفعل »

وفيتنام عضو فى المعسكر الاشتراكى ، ولكنها شقت طريقها المستقل الخاص .. حتى ازاء الدولتين الاشتراكيتين « الاعظم » .

وكانت الصين تريد ان تكون فيتنام الشرارة التى تنطلق منها الثورة الشاملة فى العالم الثالث .. والتى تجهز على الامبريالية تماما . وكان الاتحاد السوفيتى فى اشد القلق من ان تؤدى الحرب وامتدادها فى آسيا الى المواجهة ثم المصادمة « النووية » .

وبذل كلا الطرفين جهده فى الضغط او الاقناع ولكن صمد الفيتناميون ورفضوا ان يكونوا طرفا فى الصراع الصينى السوفيتى او فى ان يحيدوا عن « الخط الفيتنامى » فى الايديولوجيا او فى الحرب والسياسة .

وحارب الفيتناميون فى ظل كل الظروف ، فى ذروة الحرب البارده وفى ظل التفوق الذرى الامريكى وحاربوا فى ظل التعادل النووى ثم التعايش السلمى ثم الانفراج والوفاق الدولى . ولم تنته الحرب الا حينما انتصروا .

وحينما سئل جياب ذات يوم « هل انتم عباقرة حرب » رد بتواضع شديد .

نحن لا نصنع معجزات وفى استطاعة اى شعب ان يحقق ما فعلنا وكل ما قمنا به اننا اعتمدنا على انفسنا اولا واننا حاربنا بما نملك ، وحاربنا كل الجبهات العسكرية وغير العسكرية اننا جعلنا كل فيتنامى طرفا مباشرا فى قضية بلاده وفى افضل موقع يناضل منه »

كان الفيتناميون يرون ان الاتحاد السوفيتى او الصين مهما كانا حليفتين الا انهما دولتان مستقلتان ولهما كل الحق فى تقرير سياساتهما الداخلية والخارجية ، ولكن لفيتنام ايضا نفس الحق ولان القضية قضيتهم والحرب حربهم .. وحينما كان يصيبهم النقص فى السلاح والعتاد ، وهو ما كان يحدث كثيرا وفى احرج الاوقات كانوا يقولون ان الحرب معادلة بين الانسان والسلاح ، وفى هذه المعادلة تؤمن دائما ان الانسان يتقدم على السلاح ؛ ولهذا نحارب بالسيوف والرماح وعيدان البوص ، كما نحارب بالصواريخ والنفاثات » .

وانتصرت فيتنام ولا تزال تواصل طريقها « المستقل » فى السلم وتحقق ما تريد وسط كل المعالقة !!

دبلوماسى



٥ يونيو مسئولية من؟

بقلم : امين هويدى

خاضت مصر عدة حروب فى فترة لا تتجاوز الثمانية عشر عاما ، ورغم اختلاف ظروفها الا انها تتفق فى سمتين .

١ ـ ان عبد الناصر لم يكن البادىء فى احداها ، فكانت كلها حروب مفروضة عليه بواسطة الاستعمار واعوانه .

٢ ـ انها كانت كلها حروب عادلة تهدف الى تحقيق الاستقلال الوطنى ، وكرامة الانسان العربى فى كل مكان ..

وبالنسبة لحرب يونيو ١٩٦٧ خاصة فقد ظهرت تساؤلات كثيرة فرضت نفسها على اقلام كثير من الكتاب فى الفترة الاخيرة ، منها مثلا الضربة الاولى والضربة الثانية وقرار الانسحاب وغيرها .. ولا بد قبل ذلك من استعراض الظروف السياسية التى كانت سائدة فى الوطن العربى قبل الحرب مباشرة ..

كان العالم العربى فى صراع شامل بين الذين آمنوا بالثورة كاداة للتغيير وبين الذين قاموا بالثورة كاداة للتغيير ، يناصفون هذا الاتجاه ..

ووسط عوامل الخلافات كانت اسرائيل على حق عندما اخذت تهدد ، وتمتدى مما ادى الى تطوير الاوضاع فى منتصف مايو ١٩٦٧ . والتى ادت بدورها الى العدوان الاسرائيلى وسوف تكشف الايام ابعاد التآمر الذى كان قد اتفق عليه ، وعن الادوار التى خصصت للاعبين ، وخاصة اذا لوحظ ان هناك اصرارا على عدم تهدئة الموقف ..

القاهرة لم تطلب سحب قوات الطوارىء الدولية ، ولكنها طلبت ان تعيد القوات تجميع نفسها فى اماكن خاصة حتى لا تتعرض لأى صدام .

لم تغلق مصر خليج العقبة غلقا كاملا بل سمحت بمرور ـ القوافل الاسرائيلية ..

واستجابت مصر للاتصالات الدولية لكى لا تبدأ العدوان .. بل وافق عبد الناصر على ارسال بعثة برئاسة السيد زكريا محيى الدين لمقابلة لندون جونسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية وحدد ٥ يونيو موعدا لسفر البعثة . وهو نفس اليوم الذى وقع فيه العدوان !

الضربة الاولى والثانية

والضربة الاولى تعنى اعلان الحرب .. واعلان الحرب هو قرار سياسى محض من سلطة رئيس الدولة ، وللقيادة العسكرية حق ابداء الرأى اما بالموافقة او الاعتراض فان وافقت عليها ان تتحمل مسئولية التنفيذ بكل اعبائه وتعقيداته واذا اعترضت عليها ان تستقيل او تقال ..

وهناك نماذج كثيرة تؤيد ذلك . فواجب القيادة السياسية اتخاذ القرار ، وكان من سلطة عبد الناصر رفض قيام قواتنا بالضربة الاولى ، وترك القيام بها للعدو .. اى من سلطته رفض اعلان الحرب ، ولماذا كان يعلن الحرب ، وقد تم سحب القوات الدولية ، واعادة السيطرة على خليج العقبة ، وبدات لهجة اسرائيل التهديدية عن سوريا تخف .. وهناك ضغوطا دولية ومساعى عالية لمنع الطرفين من البدء بالحرب ..

وهناك عامل فنى قاطع ، وهو تقدير قائد القوات الجوية لخسائره اذا ما قام العدو بالضربة الاولى ، حيث حددها بما لا يتجاوز ١٠ ـ و ١٥ ٪ وهذه النسبة اوضحت عبد الناصر ، وكانت ترضى اى قائد سياسى او عسكرى .. وقد اصدر عبد الناصر تحذيراته المتوالية بقيام العدو بضربته المتوقعة يوم ٥ يونيو ، ولكنها لم تصل الى القوات فالقيادة العسكرية لم تعد تقدير موقفها ، ولم تدخل تعديلات على خططها .. ولم تقم القوات الجوية باعادة توزيع قواتها المكدسة فى المطارات الامامية ، كما انها لم تقم بدوريات جوية مستمرة لمواجهة المجهول .. وكذلك القوات البرية ، فلم تترجم الانذارات المتوالية الى خطط عمل .. ولا ادخلت تعديلات جوهرية على اوضاع قواتها ..

هذا الموقف السلبى لابد أن يكون سببه أن القياده العسكرية كانت تجهل واجباتها فى ادارة القتال او أنها لم تصدق ان الحرب يمكن ان تقع بدليل تحرك المشير عامر الى سيناء يوم ٥ يونيو وهو نفس اليوم الذى قطع فيه عبد الناصر بانه يوم العدوان .

وكلا الاحتمالين قاتمان .. فاننا لو قمنا بالضربة الاولى لما تغير الموقف كثيرا .. لان قواتنا البرية كان من المتعذر ان تستغل نتائجها .. والوثائق تؤكد ذلك ، والاوراق الرسمية لاتحتوى على خطط لاستغلال هذه الضربة لو نجحت .. ثم هل كانت قواتنا الجوية بحالتها التى كانت عليها يمكن ان تقوم بمثل هذه الضربة ..

فالضربة الاولى وقائية او هجومية الا لم تكن مؤكدة النجاح تصبح عميقة ..

لقد فكرت اسرائيل فى ضربتها بعد حرب ١٩٥٦ مباشرة وعاشت تتدرب عليها ، وعدلت اسلحتها بما يتناسب معها ..

ونحن لم يكن لدينا تدريب ، ولا كانت المعلومات عن مطارات العدو ، واراضى نزوله ومستودعاته متوفرة بالتفصيل ، وكانت المعلومات عن العدو غير دقيقة .

وكل ما يقال اذن عن الضربة الاولى هو محاولة فاشلة لتبرير ضرب طائراتنا على الارض وتدمير غطائنا الجوى بحيث نصبح لاول مرة مكشوفين لطائرات العدو

ومن المغالطة نسبة الهزيمة الى حرب اليمن وتأثيرها وان قواتنا الجوية التى اشتركت فى اليمن اقل القليل .. وكانت معظم وحداتنا المدرعه على ارض الوطن وقوات الدفاع الجوى لم تشترك فى حرب اليمن . فكل قواتنا الضاربة كانت هنا على ارض الوطن لم تشترك فى حرب اليمن وهذا ثابت فى جدول المعركة .

غرائب القيادة العسكرية

ووقت قيام العدو بضربته الجوية ، كان القائد العام ، وقائد القوة الجوية وهو فى نفس الوقت قائد الدفاع الجوى ، ورئيس هيئة العمليات وآخرون فى طائرة فى طريقهم الى المركز الامامى فى سيناء للاجتماع بقيادة القوات .

وكان النصف الآخر للقيادة العامة قد فرغ من توديع القائد العام فى المطار .. اى انه لم يكن احد من القادة الكبار فى مراكز القيادة الرئيسية .

اما القيادة الامامية ، وقيادة الجبهة فكان اغلب قادتها فى انتظار المشير فى مطار المليز لتادية واجب الاستقبال .. ومن تبقى من القادة ومنهم قادة سيناء ، كانوا فى انتظار الاجتماع بالمشير ..

فى هذا الوقت قام العدو بضربته . فقام الجزء الباقى من افراد القيادة يتجهون الى مراكز القيادة ، وباقى قادة سيناء استقلوا سياراتهم الى محل الاجتماع بل ان بعض قادة السيارات اليمنية فى غزة ورفح وغيرها لم يصلوا الا آخر النهار ..

وبعد وصول القادة الى اماكنهم لم يكلف احد نفسه باعادة تقديراته وحساباته على ضوء الموقف الجديد ..

وفى هذا الجو ، ولما يمضى اكثر من اربعة وعشرين ساعة على بدء القتال صدر قرار الانسحاب .. والانسحاب احدى عمليات المعركة شأنها شأن الهجوم والدفاع ، والتقدم .. ولكن الموضوع الاساسى هو طريقة اتمام عملية الانسحاب .. الى اين ، وكيف ، ومتى ولماذا ..

والحقيقة ان المشير عامر قد كلف مجموعة عمل خاصة ظهر يوم ٦ يونيو لعمل خطة عامة للانسحاب . وهذه المجموعة اشارت عليه ان يتم الانسحاب على ثلاث ليال الى مناطق المضايق ، ولكن حينما عرضت خطتها على المشير ذكر لهم انه اصدر تعليماته للوحدات مباشرة بالانسحاب الى غرب القناة .

وبزغت شمس ٧ يونيو على الاف العربات والمدرعات والمركبات والافراد وقد اكتظت بهم الطرق ، وتوقفت المركبات القادمة من الطرق العرضية لمرور القوات من الطرق الرئيسية ، وتوقف المرور لان الطرق استقبلت اكثر من طاقتها من العربات والمعدات ، واصبحت قواتنا فى سيناء لقمة سائغة للقوة الجوية المعادية .

فقرار الانسحاب فى حد ذاته لا غبار عليه ولكن كيف نفذ الانسحاب .. والى جانب هذه « الغرائب » فالعدوان لم يبدأ صبيحة ٥ يونيو ، ولكنه بدأ قبل ذلك ، اذ حدث هجوم اسرائيلى برى على الحدود المصرية فى الساعة السابعة والربع من صباح نفس اليوم قامت به طلائع القوات الاسرائيلية على المحور الاوسط فى سيناء واحتلت اسرائيل موقعا مصريا متقدما هو « ام بسيس » ..

لقد قامت اسرائيل بهذا العدوان لجس نبض رد الفعل المصرى ولو وجد هذا الهجوم العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة اعلان للحرب ، ولكن هذا العدوان لم يأبه به احد ..

وشىء آخر غريب ، فان وحدات الاستطلاع المادية قد نشطت على طول الجبهة اعتبارا من يوم ٣ يونيو ، وحسبت كل وحداتنا الامامية بهذا النشاط بل تاكد لوحداتنا ان العدو كان يجرى اجراءات الفتح لقواته تمهيدا للهجوم فابلغت وحدات استطلاعنا الامامية .. وقد ارسلت هذه المعلومات فى الساعة السابعة من صباح ٥ يونيو ولم تطلع عليها هيئة عمليات القوات المسلحة الا فى الساعة العاشرة والثلث ...

وهناك شىء غريب ثالث ، اذ بمجرد ان اخذ العدو فى البدء فى تحركاته الجوية ظهرت هذه التحركات على شاشة رادار الجبهة الاردنية فارسلت قيادة القوات الاردنية هذه المعلومات لا سلكيا الى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ، ولكن القدر من ناحية والاهمال من ناحية ثانية وعدم الجدية من ناحية ثالثة حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة حيث ان مفتاح الشفرة كان قد تغير فى الدقائق الاولى من صباح ٥ يونيو ، ولم يتمكن من استقبالها ومن فك رموزها . ولو وصلت اشارة « عجلون » لتغير الموقف تماما

بدلا من الاتهامات

ان كثير من قادتنا كتبوا عن النكسة ولكن ما كتبوه كان اقرب الى الدفاع عن النفس الى شىء يخدم التاريخ . فهم يتحدثون عن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ولكنهم لا يتحدثون ابدا عن التناقض الكبير الذى كان يتحكم فى العمل داخل القيادة العسكرية .

ويتحدثون عن تدخل القيادة السياسية فى الشئون العسكرية قبل الحرب ، ولكنهم لا يتحدثون ابدا عن استقلال المؤسسة العسكرية ، وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل النكسة .

ويتحدثون عن عدم مناسبة الاوضاع السياسية فى المنطقة للحرب ولكنهم لا يتحدثون ابدا عن دورهم فى اعداد القوات المسلحة لمواجهة اى ظرف طارىء ، لا يتحدثون عن كيف كانوا يخططون او ينظمون او يدربون قواتنا المسلحة .

وبذلك اصبح العسكريون المحترفون سياسيين متمرسين يتحدثون فى الظروف السياسية للنكسة ، ويمرون مرورا عابرا على ظروفها العسكرية .

والسؤال الذى يجب طرحه على الذين كتبوا عن النكسة من العسكريين هو : بصفتك القائد العسكرى للقوات المسلحة المصرية كيف استخدمت قواتك ما هى خططك وتصوراتك لاجراءات العدو المحتملة ، هل قبلت المهمة التى كلفك بها القائد السياسى ام اعترضت عليها ، واذا كنت قد اعترضت لماذا بقيت .

ان الكارثة التى وقعت عسكرية . والقيادة العسكرية مسئولة عنها .

والا فان النكسة تعالج بطريقة الاثارة التى لاتتناسب مع خطورته واهميته .. ومثل هذه الموضوعات يجب ان يسودها الى جانب العقل والمنطق ، جانب العلم والخبرة فالمناقشة المتزنة لموضوعاتنا يرفع من قدرنا امام العالم ، وهو بداية الطريق الى الاصلاح ان كنا حقا نبغيه .

في سطرين

كل ٤ اسر فى خيمة

انهار العقار رقم ١٢ فى سوق الترك وكان يضم ١٨٠ اسرة (نوح) وتحرر محضر ادارى رقم ١١٧٣ بقسم التشية والنتيجة ان كل ٤ اسر تنام فى خيمة واحدة هل هى مسئولية القدر ام وزارة الاسكان؟

محمد محمد درويش

* * *

حزب الاغلبية الحقيقى

حزب الاغلبية الحقيقى هى الطبقات الكادحة العاملة الفقيرة .

والاهالى خمسون قرشا تبرعا وتحية

طه عبد الكريم
عامل بالسكة الحديد
بابوكسان

* * *

القضية نائمة

فى ٦٩/٧/٧ التهمت سيارة لورى تابعة لشركة النيل العامة للنقل المباشر محل تجارى (بقالة) وتحطم المحل بجميع محتوياته بما فيه من بضائع وتوفى على اثر الحادث ابنى احمد عبد الحميد وكان طالبا متفوقا . ورغم ان هناك قضية مقيدة تحت رقم ٩٣/٢٠١٦ استئناف فما زالت القضية نائمة لسبع سنوات .

عبد المجيد السيد عيني
الامام الشافعى
٣ حارة البيومى ـ التونسى

* * *

شرح برنامج الحزب

اطالبكم بضرورة شرح برنامج الحزب واهدافه بصورة مبسطة والبعد عن القوالب اللفظية الجامدة ..

جلال توفيق
الاسكندرية

* * *

استغلال

نعمل فى مصنع بسكويت من الساعة ٧ مساء حتى السابعة صباحا نظير اجر ١ قرشا ومكتب العمل لا يهتم بالامر وكأن شيئا لا يحدث .

محمود حسن ولى
بنى مزار

من بيان حزب الوفد

الاجراءات الاخيرة مخالفة لروح الدستور ونصوصه الحزب لا يستطيع القيام بواجبه فى ظل التشريعات الجديدة

بينما تستعد البلاد للاحتفال بالذكرى السابعة لثورة التصحيح التى حققت هذا الامل ، فوجئت بالاجراءات الاخيرة التى عصفت بكل ما تحقق للشعب من حريات سياسية ، واستهدفت تحطيم حزب الوفد الجديد وعزل قياداته عن العمل السياسى ، وفرض القيود التى تشل حركته ، وتجعل من العمل السياسى عملا مستحيلا الا ان يكون دورنا فى فلك الحكومة القائمة . وهكذا كشفت الحكومة وحزبها الحاكم القناع عن نواياهما ، فاذا بالديمقراطية يراد لها ان تكون مجرد شعار زائف بغير مضمون ، ولواجهة الاستهلاك المحلى والعالمى .

ومنذ اليوم الاول لقيام حزب الوفد الجديد ، هاجمته صحف الحكومة وانهالت عليه الاتهامات دون ان تكون لديه وسيلة للرد على ما يكال له من اباطيل ولم تكن هذه الاتهامات سوى عبارات جوفاء لا تفصح واقعة واحدة محددة ، تدل على ان الحزب ـ كما يدعون ـ انشأ استخفاف الديمقراطية وانحرف بها عن اهدافها الوطنية .

قالوا ان الوفد الجديد يريد العودة بالبلاد الى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واعادة الاقطاع والغاء المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين ..

وقالوا ان الذين افسدوا الحياة السياسية فى الماضى لا يجوز لهم ان يعودوا الى العمل السياسى ، وهم بهذا يقصدون رئيس الحزب وبعض قياداته فهل يجوز لهم ترديد هذا الكلام بعد ان تقدم المؤسسون للحزب بقائمة المؤسسين وعلى راسها رئيس الحزب الحالى والقيادات الاخرى فلم تعترض عليهم لجنة الاحزاب الحكومية ووافقت عليهم ، وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين الاستاذ فؤاد سراج الدين عضوا فى اللجنة المركزية بوصفه وليا للحزب الجديد .

فما الذى صدر منهم بعد قيام الحزب ، جعل السلطات تلجأ الى عزلهم وابعادهم مرة اخرى عن العمل السياسى بعد ان عادت اليهم كامل حقوقهم السياسية فى عهد الرئيس الراحل وبعد ان اعلن السيد الرئيس الحالى اكثر من مرة انه لا عودة للعزل السياسى ، وهل كانت جريمتهم الكبرى ان المواطنين قد التفوا حولهم وحول الحزب الجديد بصورة لم تكن فى الحسبان ..

ان الحكومة للاسف الشديد لم تطوع نفسها للتعايش مع احزاب المعارضة ، ولا هى حاولت التشاور مع رؤساء هذه الاحزاب فى المسائل الهامة بل استمرت ترى فى المعارضة عدوا لدودا ينبغى قهره وتصفيته لا شريكا يمكن ان يسهم معها بالنقد والنصح والارشاد فى بناء صرح الديمقراطية ودعمها ، كما استكثر حزب الحكومة المتسلط على مجلس الشعب وعلى كافة وسائل الاعلام والصحف التى تدعى انها قومية تسخيرها جميعا لخدمة مصالحه والتهجم على خصومه ، استكثر السماح لاحزاب المعارضة للقيام بدورها الفعال تحقيقا للهدف من وجودها ، ولم يستوعب بعد انه اذا كان حزب الاغلبية البرلمانية ، هو الذى يتولى مسئولية الحكم فان مهمة احزاب المعارضة التعبير عن الرأى الاخر بكفل الحرية حتى لا تنحرف الديمقراطية .

ومن الغريب ان تتهم الحكومة المعارضة جزافا بالهدم واطلاق الشائعات ونشر الاكاذيب بينما تحقق للمعارضة اكبر نصر لها بالغاء مشروع ضريبة الاهرام ، وهل كان من المتصور الغاء هذا المشروع الذى دافعت عنه الحكومة ووزراؤها فى مجلس الشعب لولا موقف المعارضة وصلابتها فى المجلس وخارجه ، ثم ها هو السيد رئيس الجمهورية يعيد مشروع قانون الضرائب الى مجلس الشعب لاعادة النظر فيه . فهل كان نواب المعارضة الذين اتفقوا هذا المشروع وامتنعوا عن التصويت عليه معقين جادين ، ام مغرضين معوقين .

ان حزب الوفد الجديد الذى يؤمن بالديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية للشعب قد درس الاجراءات الاخيرة وتبين ابعادها فاتضح له ما يلى :

١ ـ ان الاجراءات الاخيرة وما اسفرت عنه من تشريعات اقرتها اغلبية الحزب الحاكم ، تخالف روح الدستور ونصوصه الصريحة بما تفرضه من قيود على الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين ، كحرية

زائير — امن افريقيا .. ام احتوا محطا؟

سارعت الدول الغربية لتتخذ من احداث زائير مناسبة تطرح معها كل مشاريعها لاحتواء القارة الافريقية ، وتستعيد بسرعة تاريخها القديم فى مؤتمر برلين ٨٤/١٨٨٥ لتقسيم القارة بحجة تنسيق الاستكشافات الجغرافية فيها ، او تاريخها الحديث حين نزلت القوات البلجيكية والامريكية البريطانية لانقاذ الرعايا الاوروبيين فى ستانليفيل بالكونغو (زائير) سنة ١٩٦٤ ولم تترك البلاد الا بعد ان سلمت الحكم للجنرال موبوتو ، وما هو الحكم فى زائير لا يستطيع ان يضمن للمصالح الغربية الكبرى استقرارها ، فالبلاد من اغنى بلاد العالم بالمعادن من الكوبالت والنحاس واليورانيوم خاصة فى محافظة شابا ، ولكنها تعانى اسوا مستوى معيشى بين الدول النامية ، كما تعانى ديونا تزيد عن ٢٫٥ مليار دولار وتعقد من جلها لجنة صندوق الدين باوروبا حاليا . وازاء هذه الظروف واجهت الحكومة اضطرابات متكررة فى اكثر من منطقة بزائير ، حاولت الحكومة خلال اضطرابات الربيع الماضى واوائل ايام الاحداث الاخيرة حصرها فى نطاق انهم « جماعات من الانفصاليين » لكن المصادر الغربية نفسها فاجأت الرئيس موبوتو بالكشف عن عناصر الاضطرابات فى شرق وشمال البلاد مما لم يكن ممكنا معه اعتبارهم انفصاليين فصاروا « متمردين » يعملون مع الغزاة الكوبيين المدعمين من السوفيت ، مما يعتبر تدخلا صارخا من قوى اجنبية تحتاج الى مواجهة حاسمة .

لم تشأ الولايات المتحدة ان تتدخل منذ البداية ، وانكرت مصادرها معرفتها بوجود اى تدخل كوبى او سوفيتى ، ولكن التطورات السريعة عقدت امامها الموقف وجعلتها تضع القضية فى مقدمة جدول اعمال اجتماع حلف الاطلنطى بواشنطن للبحث المشترك بشأنها .

* فرنسا تحركت وحدها بسرعة وتحت يدها الفرقة الاجنبيه من ٣٠ الف مقاتل وبحجة انقاذ الرعايا المدنيين الذين يتعرضون لمذبحة فى كولويزى . بينما ترددت بلجيكا بسبب ضغط قوى المعارضة يثير هياج موبوتو فى باريس .

* وبريطانيا تتحفظ على السياسة الفرنسية الانفرادية لتعرض التجمع الغربية للانقسام ، كما قد تدفع دول الكمنولث لموقف مماثل يحدث انقساما بين اصدقاء الغرب فى القارة .

* والدول الافريقية الموالية للغرب (٢١ دولة) تجتمع فى المؤتمر الفرنسى الافريقى (٢٢ مايو) فى باريس وتؤيد الخطوات الفرنسية وتطلب العون العاجل لحكومات زائير وتشاد وموريتانيا وتطرح فكرة « القوة الافريقية الجماعية » المدعمة من الغرب حماية لاوضاعها ضد ثورات مماثلة لما يحدث فى هذه المناطق المضطربة . ويتطوع رؤساء السنغال وساحل العاج والجابون والمغرب بوضع الخطط التفصيلية لهذا العون الغربى لمناطق الاضطراب الافريقية التى تواجه التدخل الاجنبى ! ورغم تحفظات الكونجرس على مشروعات التدخل الامريكية بسبب تجاربهم القاسية الا ان زيارة الرئيس دستان لواشنطن قبل واثناء اجتماعات حلف الاطلنطى بها ، وافتتاح الرئيس كارتر لاجتماعات الحلف وما تطلبه ذلك من قوة للدور القيادى الامريكى فى ظل توتر قائم حول شروط الوفاق مع الدول الاشتراكية .. كل ذلك جعل الامن الافريقى يقفز مجاوزا لقضية الامن الاوروبى ، ووفقا لنفس الشروط الامريكية فى القارتين : .. « الورقة » الامن الافريقى يدعون امريكى ملموس مثل « اوربة » الامن الاوروبى بالاستفادة من النمو الرأسمالى فيها .

وتستعد افريقيا لمواجهة انقسام هائل بسبب الاخطار الحقيقية على وحدتها وامنها ، وفى باريس يجتمع هذا الاسبوع ممثلو فرنسا وبريطانيا وامريكا وبلجيكا والمانيا الغربية وكندا مع عدد من ممثلى الدول الافريقية لبحث اجراءات تشكيل قوة « حفظ السلام فى افريقيا » مع وعد من الرئيس كارتر بوضع طائرات النقل الامريكية فى خدمتهم ، واتفاق فرنسا مع بعض الدول البترولية لتحمل بعض نفقات هذه القوات . ووعد دول التجمع الفرنسى والمغرب بطرح المسألة كلها على مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية القادم (الخرطوم ـ يوليو ١٩٧٨) لاخذ موافقة « جماعية » على هذا المخطط .

فالى اى حد ستسمح افريقيا لنفسها باحالة شئونها فى العواصم الاوروبية ، واذا كانت الشعوب الافريقية ضد جميع صور التدخل الاجنبى فهل تسمح لاجتماعات حلف الاطلنطى ان تتخذ القرار فيما يتعلق باستقرارها وسلامها واستقلالها الحقيقى ..

لقد واجه مؤتمر باريس لدول التجمع الفرنسى بعض مظاهر المعارضة من داخله (مالى ـ النيجر ـ الخ) ضد فكرة قوة الامن الجماعى المؤيدة من فرنسا ، وانطلقت عواصم افريقية اخرى تهدد باقامة تجمع مضاد « لهذه التجمعات الرجعية » .. بل وتطرح نيجيريا ان توجه هذه القوات الى النظم العنصرية فى روديسيا وجنوب افريقيا ويبقى على مؤتمر القمة الافريقى القادم بالخرطوم ان يواجه المهمة الصعبة لحفظ امن افريقيا الحقيقى وقرارها المستقل؟

اخبار الحزب

* يقيم مكتب الكتاب والادباء والفنانين (الثقافى) [illegible] الخميس السابعة مساء ، موضوع الندوة عن الدكتور محمد [illegible] ويشترك فيها [illegible] سيف يوسف وخالد عبد العزيز وعبد المنعم تليمه [illegible] بالمقر المركزى للحزب .

* وجهت هيئة مكتب سكرتارية الحزب بالجيزة الدعوة لاعضاء الهيئة التأسيسية للحزب بالجيزة لحضور اجتماع [illegible] الخميس الساعة الخامسة والنصف برئاسة [illegible] الحزب بالجيزة محمد خليل .

* يعقد الاجتماع بالمقر المركزى للحزب ليناقش قرارات السكرتارية العامة التى ستعرض فى اجتماع الهيئة التأسيسية يوم الاحد القادم .

* تعقد لجنة [illegible] المنبثقة عن السكرتارية العامة اجتماعا خاصا فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر غد (الخميس) [illegible] التقرير الذى سيعرض على الهيئة التأسيسية فى اجتماعها يوم الاحد .

* قرر مكتب التنظيم والعضوية والاتصال دعوة هيئات مكاتب الشباب فى المحافظات التى انتهت من تكوين لجانها العامة وتشكيل الشباب بها ، للاشتراك فى اجتماعات الهيئة التأسيسية وهى محافظات [illegible] ـ البحيرة » ..

* تنعى سكرتارية الحزب بالدقهلية الزميل ابو العلا احمد ، شقيق الزميل مصطفى ابو العلا ، عضو لجنة المحافظة .

رئيس مكتب المخابرات الامريكية بالرياض رئيسا للمخابرات السعودية

ذكرت الهيرالد تريبيون الدولية ان ريموند كلوز رئيس فرع المخابرات المركزية الامريكية فى الرياض قد قدم استقالته من عمله ليشغل وظيفة مستشار المخابرات السعودية .

علق احد المسئولين فى ادارة كارتر على هذا بقوله :

ان هذا الوضع يبدو فى غير [illegible] .. غير ان وكالة المخابرات [illegible] قلقة وبالمثل السفارة الامريكية بالرياض .

والواقع ـ كما قال الصحفى [illegible] انه [illegible] ليست هناك معلومات [illegible] كان سيعمل فى جهاز المخابرات [illegible] مع كمال ادهم ـ مدير الجهاز ـ ام انه سيعمل كمستشار لشئونه [illegible] .

المعروف ان كمال ادهم [illegible] اخت الملك [illegible] جهاز المخابرات السعودى (الداخلى والخارجى) خلال العشرين سنة الماضية . اما الآن فقد [illegible]

نوع جديد من الضرائب في مصر:

ضريبة البذخ

ما هي التعديلات التي يمكن أن يدخلها مجلس الشعب على نظام الضرائب

صدق أو لا تصدق

ضريبة الدمغة أكثر من ضعفي ضريبة دخول الأفراد!

الترف ايضا، يمكن ان يكون مناسبا للدخل السكن واسلوب الحياة .. السهر وقضاء اوقات الراحة .. الافراح والمآتم .. لها مؤشرات تفضح صاحبها. قد تستطيع الهرب بدخلك من الضرائب .. قد تخفي دخلك الحقيقي وانت تكتب الاقرار السنوي .. ولكن، وعندما تعيش حياتك، وتبدأ في استخدام هذا الدخل فان مامور الضرائب يستطيع ان يمسك بك

الفكرة في مصر جديدة. اشار لها الرئيس السادات في رسالته الى مجلس الشعب، وهو يرفض قانون الضرائب ويعيده للمناقشة. وفي الرسالة اقتراح محدد حول هذا الامر.

وفي فبراير الماضي اقترح حزب التجمع نفس الشيء وقدم الاقتراح الى مجلس الشعب .. لكن المجلس لم يتقبل الفكرة حينذاك، ومر عليه مرورا سريعا ..

وعندما عادت اللجنة المشتركة التي ستدرس القانون عملها هذا الاسبوع .. طرحت الفكرة تنفيذا لتوجيهات الرئيس، واصبح السؤال عند المواطن العادي ما هي حدود تلك الفكرة وكيف يمكن تطبيقها؟

ثم ما هي التعديلات الاخرى التي تنتظر دافع الضرائب؟

حوار بين خالد محيي الدين وسيد مرعي

الاصل ان يكسب المواطن، ويدفع مما يكسب .. للضرائب والاصل ان «من كل بقدر ما يربح» .. ولكن لان دخل البعض اصبح «سرا حربيا» تلمس آثاره، ولا تستطيع ان تمسك به .. ولان خريطة الضرائب في مصر لاتعكس باي حال حقيقة موقف الدخول، لذلك اصبح ضروريا البحث عن وسيلة اخرى .. او وسائل متعددة، تحاصر الدخل اينما ذهب.

ان الضريبة العامة على الايراد، والتي تفرض على الدخول المرتفعة (فوق الالف جنيه) .. لم تتجاوز حصيلتها (٣ - ٤) مليون جنيه في العام!

وعندما وضعت وزارة المالية تقديرا لحصيلة الضرائب المتوقعة عام ١٩٧٨ - وحسب تقارير لجنة الخطة بمجلس الشعب - فانها سجلت تناقضا مضحكا لقد بلغت الحصيلة المتوقعة لضريبة الدمغة (١١٩,٢) مليون جنيه .. بينما بلغت هذه الحصيلة بالنسبة لدخول الافراد - كل الافراد في مصر (٥٠,٢) مليون جنيه .. اي ان مايدفعه المواطن وهو يتحرك في معاملاته مع الحكومة وما يسبقه من طوابع ودمغات يزيد عن ضعفي ما يدفعه كل الموسرين وغير الموسرين!

و .. هكذا تشير الوقائع، كما تشير الارقام الرسمية الى ان خريطة الدخول الحقيقية في جزء منها .. «خارج دائرة الحصر».

و .. من هنا كانت فكرة الحكومة في التوسع في الضرائب غير المباشرة كالجمارك وفروق الاسعار والدمغة .. وان كان النقد الذي يوجه لهذا النوع «انها لاتنتقي دافع الضريبة وقد تساوي بين الموسر والفقير» ..

ايضا وبنفس المنطق .. منطق مطاردة الدخل المجهول كان اقتراح حزب التجمع الوطني بفرض ضريبة على مظاهر الترف ..

في ٨ فبراير ١٩٧٨ قال خالد محيي الدين وهو يناقش المشروع المطروح للضرائب «اننا يجب ان ناخذ بمظاهر الترف، فاسرف الشخص مظهر من المظاهر التي تؤكد على ضرورة فرض الضريبة عليه»

وعلق المهندس سيد مرعي رئيس الجلسة قائلا: «لقد جربت من قبل المظاهر الخارجية وهي من اكثر الاساليب الضرائبية تعرضا للنقد»

ورد خالد محيي الدين بتاكيده على الاقتراح «فمعظم بلاد العالم تتبع هذا النظام» .. و .. ضرب مثلا بما يفيد: عائلة تملك اربع او خمس سيارات .. الا يستدعي ذلك ان يعيد مامور الضرائب النظر فيما يقدره لها من دخل؟

انتهى الحوار .. لكن الاقتراح لم يمت بعد

في جلسة ١٨ مارس الماضي تقدم ابو العز الحريري باقتراح لفرض ضريبة على المظاهر، وقال في اقتراحه (اذا تناقض اقرار الممول تناقضا صارخا مع مظاهر حياته الخارجية تصحح مصلحة الضرائب اقراره الضريبي على اساس دخل افتراضي يدخل في الاعتبار:

** وجود اكثر من سيارة للزوج والزوجة والابناء.

** وجود اكثر من مسكن واحد للاسرة.

** عدد العاملين في الخدمة الشخصية للممول ومرتباتهم.

«كالخدم والسائقين الخصوصيين والطباخين»

** النوادي التي يشترك فيها الممول وتكون ذات تكاليف عالية ..

وقال ابو العز: ان ذلك ليس اختراعا، لكنه موجود في دول اخرى مثل فرنسا .. وتساءل: فعندما يملك شخص

خالد محيي الدين: صاحب المصنع يدفع أكثر مما يدفع المضاربون على الأرض!

أبو العز الحريري: أحد أوجه المحاسبة: من يملك أكثر من سيارة .. وأكثر من مسكن

د. جمال العطيفي: الإعفاءات زادت عن الحد المعقول

ما سيارة يصل ثمنها الى سبعين الف جنيه .. الا يدعو ذلك لان ننظر في دخله.

كان الحوار مقنعا، لكنه ايضا لم يكتمل.

في رسالة الرئيس الى مجلس الشعب حدث تطوير للاقتراح فالمظاهر لاتكون وسيلة للاستدلال فقط، كما اقترح حزب التجمع لكنها - وفي حد ذاتها - يمكن ان تكون وعاء للضريبة.

وهكذا اصبحت الفكرة اكثر تحديدا .. يمكن ان تفرض ضريبة اضافية او نسبة مئوية بالنسبة للسلع الكمالية والخدمات الترفيهية.

ووضع الرئيس المبدأ واصبح على اللجنة الخاصة في مجلس الشعب ان تضع التفاصيل ..

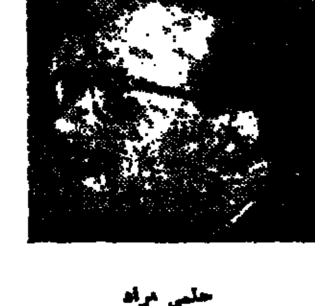
تعديل آخر

تعديل آخر ينتظر ان تتجه له اللجنة اثناء عملها .. لقد اقترح الرئيس في رسالته «ضريبة للتضامن الاجتماعي» تفرض على الارباح الراسمالية التي تتحقق من زيادة قيمة بعض الاموال دون اي جهد يبذل، ولهذه الضريبة ايضا قصة ..

لقد بدأت سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤، ونتيجة لها، ونتيجة لمضاربات البعض ارتفعت اسعار الاراضي والمباني بشكل لم يسبق له مثيل. لاحظت اللجنة الخاصة بنظر مشروع قانون الضرائب ذلك، وقدم د. جمال العطيفي رئيس اللجنة اقتراحين بخصوص هذا الشأن اقتراح يقضي بتحصيل الضرائب بسعر مقطوع يرتبط برسوم التسجيل في الشهر العقاري (حوالي ٢٧٪) .. واقترح بان يتم ذلك باثر رجعي يعود الى عام ١٩٧٤ .. وهو عام ارتفاع الاسعار او بدايتها.

حدث جدل شديد حول المبدأ .. كيف تقرر ضريبة باثر رجعي؟ .. الا يمس ذلك حقا مكتسبا؟ .. الا يؤثر على سياسة الانفتاح؟

واعيدت المحاولة في المشروع .. وانتصرت وجهة النظر التي تقول: ينبغي ان يكون هناك اثر رجعي.



خالد محيي الدين

محمود القاضي

ولكن .. هل تحقق العدل بذلك:

كان لحزب التجمع ايضا، رأيه في هذا الامر. اعترض خالد محيي الدين من زاويتين:

● زاوية اول هي سعر الضريبة .. فنحن ناخذ من صاحب المصنع نحو ثلث ربحه او يزيد كضريبة ارباح تجارية وصناعية .. اما زميله صاحب العقار الذي لم يبذل مجهودا في ارض بلا بناء .. او بناء بلا عمل .. فانه يعامل بشكل افضل ويدفع ٧٪ فقط من الربح الذي تحقق!

اعترض الحزب على سعر الضريبة .. كما اعترض على ان يكون المعيار هو (التسجيل) .. فكثير من التصرفات تتم .. بلا تسجيل.

وردت اللجنة بانها تاخذ الاعتبارات العملية في الحساب، وان الدخول من باب الشهر العقاري اسهل الوسائل واضمنها ..

و .. اقر المجلس وجهة نظر اللجنة.

ولكن، مرة اخرى يعود الامر للنقاش .. فالنتيجة التي وصل اليها المجلس لم تحقق العدل.

والسؤال ثانيا: هل يعود المجلس لاقتراحات حزب التجمع في هذا الشأن؟ ... هل يعود لفكرة المحاسبة الفعلية على ما تحقق من ارباح وسحب تلك الميزة التي ياخذها من لا يعملون، لكنهم يضاربون بالعقارات؟

الايام القادمة ايضا سوف تحدد ما تصل اليه اللجنة. الاسهل والاكثر عدلا ..

ويبدو ان لجنة مجلس الشعب قد تذرعت بالظروف العملية لتضع حلا وسطا بين من يريد فرض ضرائب على كل الانشطة، وبين من يريد التحلل من اي التزام جديد.

ان منطق الامور ان يدفع الممول بقدر ما يكسب. فاحد شروط الضريبة مساواة المواطنين امامها. ولكن وتحت اسم الاعتبارات العملية - لجان اللجنة تفي ذلك .. فرضت ضريبة الشقق المفروشة بشكل مقطوع .. جنيه عن كل حجرة يقل ايجارها عن ثلاث جنيهات .. وجنيهان اذا ارتفع الايجار الى خمس جنيهات .. و .. هكذا.

ايضا، وعندما ناقشت ضريبة الحدائق فرضت ضريبة يصل سعرها في حدها الاقصى لما يزيد عن عشرة امثال الى ثلاثة امثال ضريبة الاطيان .. واعفت اللجنة الخضر خوفا من ارتفاع اسعارها، وتنبهت لان بعضها - كالبطاطس يربح في التصدير اكثر من اي محصول اخر .. فقالت في تقريرها ما معناه، وذلك يحتاج لرسم تصدير يقرره قانون اخر مستقبلا ..

وهكذا، وكما ابتعدت اللجنة عن الريع الفعلي في حالة انتقال العقارات، فعلت نفس الشيء وهي تناقش الشقق المفروشة والحدائق.

ايضا، وعندما نوقش اقتراح الحكومة بفرض ضريبة على تربية الماشية والدواجن - اعترض مجلس الشعب، وقال البعض: كيف يتفق ذلك مع فكرة الامن الغذائي.

ورد ابو العز الحريري (تجمع) بان ارباح اللحوم تصل الى مائة مليون جنيه كل عام .. وبالتالي فالضريبة المستحقة عليها - لو فرضت - تتراوح بين (٣٠ - ٤٠) مليون جنيه! وانقسم المجلس ..

رفض البعض تماما، واقترح البعض ان تخضع تربية الماشية والدواجن لضريبة واحدة هي الضريبة العامة على الايراد .. دون خضوعها لما تخضع له بقية الانشطة من ضرائب نوعية!

تمسكت الحكومة، وقالت ان هذه الضريبة ليست جديدة .. وانها كانت مفروضة حتى عام ١٩٥٩، ولم الاعفاء بعد ذلك فعلا في زيادة الثروة الحيوانية .. لكن الاعفاء لم ينعكس على التربية او على الاسعار ..

و .. تم التصويت على الامر في العام الماضي، وانتهى الى رفض فرض اية ضريبة!

وهنا ايضا، وجه الرئيس نقدا لما يجري فاعيد الامر للمداولة .. ثم جاء اقتراح اللجنة الاخيرة بفرض ضريبة على الماشية والدواجن مع اعفاء قدره خمس سنوات من مزاولة النشاط .. او ثلاث سنوات وصدور القانون (بالنسبة لما هو قائم) ..

ولم يكن ذلك هو الاعفاء الوحيد اعفيت المناحل .. كما اعفيت مراكب الصيد العادية ..

واعطى قدر جديد من الاعفاءات! ولم انباه اللجنة لان الاعفاءات اكثر مما ينبغي ..

و .. كان ذلك كله بمثابة حل وسط بين من يريدون فرض ضريبة .. ومن يرفضون ذلك ..

وعندما نوقش ان فرض ضريبة على الاستغلال الزراعي كما قالته اللجنة .. ان لو ان ذلك لم يحن ..

وهكذا خرج مشروع القانون ولم يحمل البند الاول في المعادلة وهو الممول - من كل حسب قدرته - اصبح هناك معيار لاشخاص من انشطة سوية يسعر الضريبة، او يدفعه منها.

على الجانب الاخر، كان التجمع الوطني متمسك بان تشمل الضرائب كل الانشطة .. وبلا تمييز: ضريبة التصرفات العقارية، والشقق المفروشة، والارباح الزراعية والطبيعية (على اساس الدخل الفعلي) ..

ولم يكن التجمع بمفرده في هذه المعركة. لقد كان اقتراح المزيد من العدل نابعا من كتلة برلمانية واسعة تضم الكثير من المستقلين بالاضافة لنواب التجمع وبعض اعضاء الوفد.

دافع الدكتور محمود القاضي عن وجهة الضريبة بالنسبة للعقارات وطالب بمطاردة الدخول الطفيلية. احمد طه (مستقل) كان اول من اقترح اعادة المادة الخاصة بالاستغلال الزراعي للمملوك من جديد املا في نص افضل حتى نواب حزب مصر، فان بعضهم كان معارضا للصورة التي وقف عندها القانون.

وعندما تحدث دكتور ابو العز عن القانون اطلق عليه اسم (قانون المناقضات)!

على اي حال، فان الكرة تعود من جديد الى مجلس الشعب ..

هل يحققون العدل هذه المرة؟

كيف صدر قانون "حماية الجبهة الداخلية"؟

د. حلمي مراد: القانون يفتح باب الصراع بين أصحاب الدين الواحد

ممتاز نصار: التشريع يجب ألا يتعارض مع الدستور

في اجتماع واحد يكاد مستمرا بين الجلسة العامة لمجلس الشعب واللجنة التشريعية صدر أخطر قانون في تاريخ الحياة السياسية في مصر.

خلال ساعات لم تتعد الاربع والعشرين اصدر مجلس الشعب قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

منذ اللحظة الاولى وبناء على مداولات اعضاء المجلس في جلسة الخميس اول يونية وهناك احساس عام بان القانون سوف يصدر في نفس اليوم وسوف توافق «الاغلبية» على مواده العشر عشرة.

ومنذ اللحظة الاولى - ايضا - وهناك شعور بان اسلوب مناقشة هذا القانون وطريقة وضعه قد تمت بطريقة غير عادية، «وثم «غموض» فكل مشروع «قانون» له «صاحب» قد تقدم به الا هذا المشروع فهو كما قال د. محمود القاضي يبدو وكانه مقدم من مجهول - حيث لا توقيع عليه من قدمه؟ و «عندما سئل عن ذلك في اللجنة التشريعية قيل «انه مقدم من بعض السادة اعضاء حزب مصر».

وعندما اثيرت تلك الملاحظة في اجتماع مجلس الشعب .. طلب المهندس سيد مرعي من رئيس اللجنة التشريعية ان يرد على هذه النقطة فوقف حافظ بدوي يقول:

«المشروع مقدم من عشرة اعضاء ومعه مذكرة ايضاحية، والمشروع بالاسماء في الملف الموصل الان الى رئيس المجلس» وتكرر السؤال: من هم هؤلاء الاعضاء الذين تقدموا بهذا القانون؟!

قال: المشروع مقدم من عشرة اعضاء هم: محمد فياض، سعد عشماوي، محمد جاب الله، محمود ابو النصر، محمود شعير، محسن جاهي، فهمي منصور، احمد الصديق متولي، محمد رضوان خلف الله، عبد المنصف الشرقاوي.

بعد ذلك اخذ الدكتور القاضي ومستقل - يناقش القانون من خلال «موقف غريب» للجنة التشريعية .. فهي كما قال في الجلسة العامة «لم تستوعب نفس رئيس الجمهورية لنصوص المبادئ التي استفتي عليها الشعب خلال حديثه الى .. «الصحفيين الاجانب» و «اساتذة جامعة الاسكندرية» و «الصحفيين المصريين ورؤساء تحرير الصحف». ولو ان اللجنة استوعبت هذه الاجتماعات وما جاء فيها على لسان السيد رئيس الجمهورية لجاء القانون بصورة افضل.

ثم اخذ الدكتور القاضي يعدد «مواقف اللجنة» ..

اللجنة التشريعية

توسع في العقوبات

قال القاضي: الاستفتاء يحظر الترشيح لكل من النقابات العامة .. والنقابات المهنية على من يثبت انه يدعو او يشارك في الدعوة لمبادئ تتنافى مع احكام الشريعة ..

ثم تاتي اللجنة .. وتتوسع في هذا الحظر وتضيف الى ذلك قائمة اخرى من المحظورات. فتحظر الترشيح الى المجالس المحلية والجمعيات التعاونية!

ثم لم يتحدث الاستفتاء عن وسيلة «الاليات» التي يترتب عليها الحرمان من الوظائف العليا .. والحرمان من الوظائف المؤثرة في الراي العام. لم يتكلم الاستفتاء عن وسيلة ذلك. لكن اللجنة تجتهد فتقول ان ذلك بواسطة تقرير من المدعي الاشتراكي.

- الاستفتاء يقول .. يتحول للمدعي العام الاشتراكي سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاي مخالفة في هذا الشأن. واللجنة تقول من يخالف يحكم عليه بثلاثة شهور حبس ... وغرامة تتراوح بين الالفين وثلاثة الاف جنيه.

ثم يقول الدكتور القاضي .. الاستفتاء قال ان للمدعي الاشتراكي يتولى التحقيق في حالة المخالفة .. ولم يقل انه - المدعي - يقدم تقريرا بان هذا ملحد انا نقول ان الثبوت لايتم الا عن طريق القضاء. نحن لانامن لثبوت يتم الا بحكم قضائي كما تشكو في القاضي انه عندما يرشح انسان ما لجهة ما - لابد من تقرير الادعاء الاشتراكي. الذي اصبح المطلوب هو شهادة المدعي الاشتراكي فهل يتفق هذا مع الدستور؟ هل يتفق هذا مع قانون الاحزاب؟ هل يتفق هذا مع مبادئ ١٥ مايو. لقد عشنا هنا سبع سنوات في قوانين ثم ناتي اليوم لتقول: لابد من شهادة المدعي العام الاشتراكي ثم ينهي الدكتور محمود القاضي كلامه برفض القانون «جملة وتفصيلا».

كل التيارات ..

عبرت عن نفسها

لان المطلوب هو نظر القانون على وجه الاستعجال. فقد كان .. المهندس سيد مرعي رئيس الجلسة حريصا على الا تطول المناقشة، من حيث المبدأ .. كان حريصا ان يعطي لكل تيار «الكلمة» ثم يغلق باب المناقشة من حيث المبدأ .. كيفما المواد.

في البداية اعطى الكلمة للدكتور حلمي مراد (وفد) فوصف الاستفتاء بانه اتجاهات راي وبالتالي لايمنع هذا من وضع الاعتبارات الدستورية والقانونية .. بل واعتبارات الموائمة بين هذه الاتجاهات .. والاعتبارات القانونية واحترام الدستور .. ثم قال ان المادة الثانية من القانون قد تفتح باب الصراع بين اصحاب الدين الواحد والمذهب الواحد .. ذلك لان احكام الشريعة قابلة للاجتهاد. وهنا حدثت مقاطعة لان المناقشة لابد ان تنحصر في المبدأ وحتى لا يضيع الوقت في مناقشة مواد القانون التي سوف نصل لها بعد ذلك! ثم ..

اعطيت الكلمة لمحمدي عاشور - وسط - الذي وقف يطالب بالموافقة على القانون بسرعة - لانه يخشى المماطلة.

بعد ذلك .. جاء دور اليسار .. وقف خالد محيي الدين رئيس التجمع الوطني التقدمي ليعلن انه بصفته عضو مجلس شعب ورئيس حزب يرفض «المشروع». لانه .. «فصل الختام بالنسبة للحياة الحزبية» ..

ورفض رئيس حزب التجمع «العزل السياسي» وهذه هي الحيثيات ..

ان مواد الاستفتاء لم تعط السلطة جديدة للجنة الاحزاب في ابقائها او عزلها لاعضاء الاحزاب دون اللجوء الى محكمة القضاء الاداري ..

هذه الاجراءات تقنن الاستفتاء والقول بان الشعب قد استفتي، وانه مصدر السلطات، لايعفي مجلس الشعب من الالتزام بالدستور. مادة (٣) تقول .. الشعب مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة على الوجه المبين بالدستور. ثم يستطرد السيد خالد محيي الدين.

لايمكن انفاذ اجراءات خارج مواد الدستور، اما اذا اريد ذلك فلا سبيل امامه الا تعديل الدستور اولا لكن ان يلجأ مجلس الشعب الى اجراءات وياتي للمتقنين فلا بد ان يلتزم بمواد الدستور. ولا يستطيع الشعب ان يلغي مواد الدستور.

وعندما ياتي رئيس حزب التجمع الى مناقشة الاجراءات التي تمس العقيدة، يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وان نلجأ الى الدستور فيما يمس النشاط السياسي. وبالتالي لايمكن اتهام انسان او الحكم عليه في دينه بالادانة. الا بعد ان يصدق على تقرير المدعي الاشتراكي من جهة قضائية فالمدعي انسان .. يجوز ان ينضم الى حزب من الاحزاب ثم يكتب تقريرا عن خصمه سياسيا في عقيدته هذا الانسان لو صدر ضده حكم في محكمة القول - لا كلام - الشرائع السماوية لا تعتد الا بالاعتراف الصريح. اذا لم يذكر الانسان هذا صراحة لا نقبل في حقه شهادة بانه غير مؤمن. معنى هذا .. اننا ندين الناس في دينهم بلا حكم وبلا التزام بالشرائع السماوية.

ثم .. يقول ان كافة الاجراءات الواردة في هذا القانون متعارضة مع مواد الدستور.

ممتاز نصار

ويطالب بالا يطبق العزل السياسي الا بعد اللجوء لمحكمة القضاء الاداري وان لجنة الاحزاب لاتضع اي اجراء ضد اي حزب الا بعد اللجوء للقضاء ثم يرفض القانون باجراءاته لانه متعارض مع مبادئ الدستور ومتعارض مع مبادئ حقوق الانسان.

اللجوء للقضاء ممكن

منذ اللحظة الاولى لمناقشة القانون في اللجنة التشريعية وهناك اصرار من السادة ممتاز نصار - مستقل وحلمي مراد - وفد - البهنساوي وذكرى بهنساوي، احمد ناصر، على اثبات عدم مطابقة نصوصه للدستور لاستناد احكامه الى تقارير يقدمها المدعي الاشتراكي .. وما في ذلك من افتئات على السلطة القضائية، الان ما ورد فيه من حظر مباشر للاسماء الى الاحزاب او الترشيح لبعض التنظيمات الجماهيرية لايتفق مع كونها عقوبات جنائية ولا يجوز توقيعها الا باحكام القضاء ..

وقد اكد الوزراء ممثلو الحكومة ان المشروع لا يمنع الطعن او اللجوء الى القضاء ومع ذلك فقد امر الاعضاء الاربعة على الاعتراض على المشروع واثبات اعتراضهم في التقرير طبقا للائحة لمجلس الداخلية.

بل قيل ان ينضم - اعضاء حزب مصر - بمشروع القانون. وفي اجتماع اللجنة التشريعية التي عقد لمناقشة الرسالة التي اوصلها خالد محيي الدين بخصوص ابو العز الحريري والذي كان موضوع الاستفتاء احد بنود جدول اعمالها. امر السيد ممتاز نصار ان يسجل ..

«رغم الملايين التي اقرت الاستفتاء الا انني ارى ان الاستفتاء لم يصدر من قانون - ولكن القانون هو الذي ستصدرونه انتم - يقصد اعضاء اللجنة - كذلك ورغم اني لم اطلع على المشروع - ولم يكن قد قدم بعد - اريد ان انوه ان التشريع يجب ان لايتعارض مع الدستور ..

هنا قاطعه حافظ بدوي رئيس اللجنة قائلا ..

«اننا لا يمكن ان نصادر على المطلوب، لان الاصل ان القانون يتفق مع الدستور وبالتالي لا يجب ان نقول اننا نريد قانونا لا يتعارض مع الدستور».

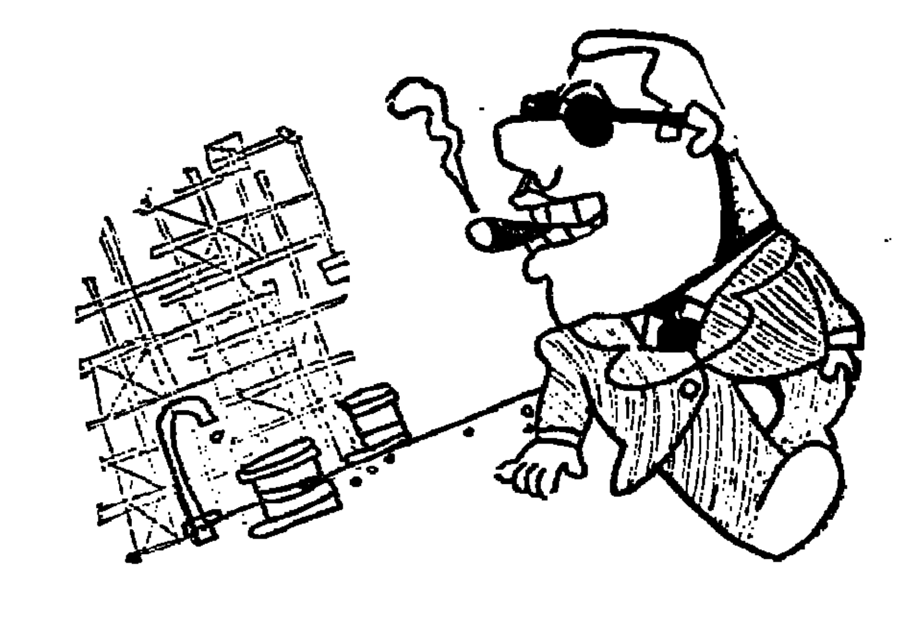
ممتاز نصار يكمل كلامه ..

«سأقرأ نصوص الدستور والتي تعول وضعا معينا علينا اتباعه .. ثم يقرأ ما يقوله الدستور في مساواة المواطنين بلا تميز بسبب الجنس او اللغة او الدين او العقيدة» ويقول معلقا.

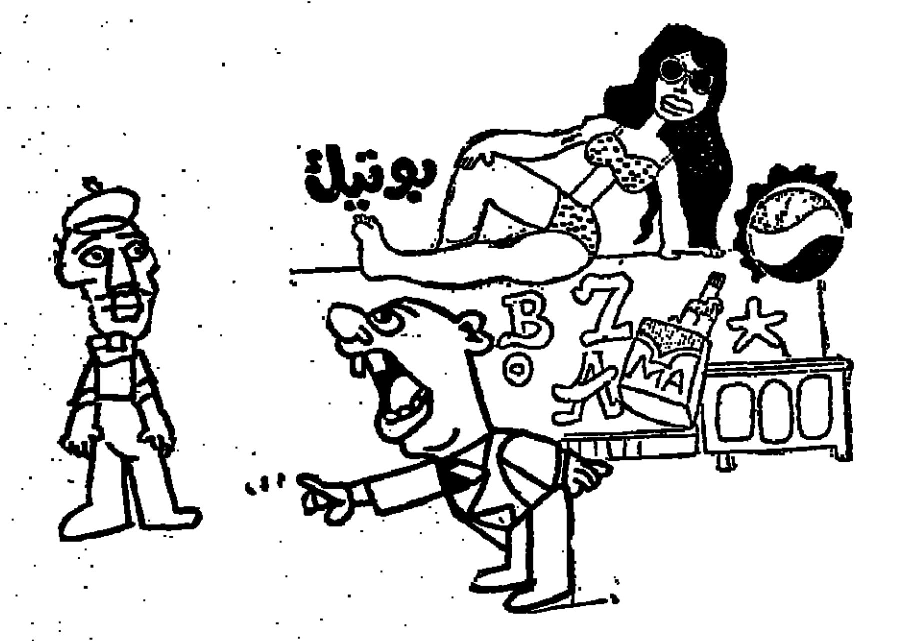
ان اي مواطن لا يجوز ان نحرمه عن استعمال الحقوق السياسية واي مواطن يخالف الاسلام او تقويض الوحدة الوطنية ففي القانون العام ما يكفي.

ثم يشير السيد ممتاز نصار لمبدأ الفصل بين السلطات بقوله ان اعطاء سلطة التحقيق للمدعي العام الاشتراكي فيه مساس بهذا الفصل ويستطرد قائلا: «ان الاستفتاء وموافقة الشعب لا تمنع مجلس الشعب من ان يعطي القانون الوضع السليم للاستفتاء وما تم فيه لا يمنع المجلس من اصدار التشريع الذي يتفق والدستور. «واعطاء مجلس الشعب سلطة اصدار الاحكام وكانه وهو السلطة التشريعية اعطى اختصاص السلطة القضائية.

حلمي مراد



شد حيلكم يا رجالة عايزين تسلم العمارة قبل ما تقع



من هنا ورايح مفيش (شكك) .. خلى السداد ...

الكاتب أبدا

من حق الاستاذ ابراهيم ان يؤيد مشروع هضبة الاهرام ، ومن حقه ايضا ان يعارض ويندد بمشروع هضبة الاهرام ، ولكن ما ليس من حقه هوان يؤيده ويعارضه معا وبغير ان يبدى الاسباب فى كلا الحالتين .

وحينما كان الراى العام ساخطا ثائرا خرج الاستاذ ابراهيم بمقال خالف فيه الكل ومجد هضبة الاهرام ولعن وهزأ بكل معارضيها وقيل يومئذ انه نال عليه اوفر الثناء والجزاء ايضا !

وحينما الغى المشروع منذ ايام لم يتحرج الاستاذ ابراهيم ولم ترمش له عين فى ان يكون اول الناعين بالمشروع واشد الناس فرحا وغبطة بالغائه . والمنادى بمحاسبة معاقبة المسئولين عنه .

وتاريخ الاستاذ ابراهيم فى التاييد والتنديد بكل المشاريع والاشخاص والنظم حافل طويل . وهو مدرسة ونموذج لكل الكتبة والمحترفين ..

ويتقاضى الاستاذ ابراهيم اعلى مرتب فى « السلك » الصحفى ويتمتع بكل ميزات وحريات الكاتب ومن بينها صفحة كامله يطلق منها قذائفه على عباد الله الامنين

ولا يجد الاستاذ ابراهيم من يلفت نظره الى ان هذا « عيب » او من يذكره بميثاق « الشرف » الصحفى . وان لا يجد فيه الصورة المثلى لكاتب يكتب عن مصر ..

ولا حاجة لذكر لقب الاستاذ ابراهيم . وهو قد يكون الوردانى او البارودى او الحيوان او اباظة .. او صف طويل ممن خلا لهم الجو - الفرط الاسى - لكى يبيضوا ويصفروا .

((دبوس))

حديث الأوساط الأدبية فى باريس : سحر .. وشجرة الصبار

سحر خليفة و (الصبار) هما حديث الحياة الادبيـة الفرنسية الان . سحر كاتبة فلسطينية تعيش فى الضفة الغربية ، و (الصبار) روايتها الاولى التى صدرت منذ ثلاثة اشهر فى الارض المحتلة ..وفى هذا الشهر صدرت عن دار جاليمار الفرنسية تحت عنوان (حوليات شجرة صبار) ترجمة الدكتورة امينة رشيد استاذة الادب الفرنسى فى جامعة القاهرة والدكتور الجزائرى جمال الدين بن شيخ .

وحول هذه الرواية دار حوار بين اميل حبيبى الكاتب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال منذ ١٩٤٨ ، وسحر خليفة التى لحقها الاحتلال بعد ١٩٦٧ .

ويكشف الحوار عن عمق الحساسية وخصوصيتها لدى الكاتبين بالاضافة الى شرح تلك الفروق الدقيقة بين المجتمع العربى الذى احتل فى البداية والمجتمع الذى احتل فى النهاية .. وتقول شيئا اخر ان الابداع فى ظل الاحتلال يتحدى القهر باسلحته الخاصة .))

اميل حبيبى هو كاتب « سداسية الايام الستة » والوقائع الغريبة فى اختفاء سعيد ابى النحس المتشائل والذى قدم - خاصة فى روايته الثانية نموذجا جديدا للرواية العربية . فى استفادتها من المقاومة ومن الاسلوب الساخر الهزلى فى كشف اعماق الشخصية المقاومة عن طريق اليقين والواقع .

تقول سحر لاميل انا تلميذتك وانت استاذى ويقول حبيبى لسحر انك شاعرة ذات قلب عظيم .. وتؤكد عنه الرواية ان سحر ابنة حقيقية لشعبها ..

رواية « الصبار » عن الشعب تحت الاحتلال وعن الارض والمستقبل والاخيار والاسى .

ولكن لاميل حبيبى ملاحظة . يقولها وهى ان المنظور الذى اختارته سحر للتعبير عن غضبها المقدس ضد الانهزامية والفساد فى المجتمع العربى ينخرط فى قضية ثانويه وهى ان هجر الفلاحين العرب للارض واستغلالهم فى المصانع الاسرائيلية هو السبب الاساسى فى موت الاراضى .

تقول سحر :

« ولكن الاشجار ماتت من العطش هجر العاملون الارض فماتت ، وبقيت وحدى اضمد جرح الارض وجرحى » .

(من الرواية) .

ويرد حبيبى قائلا ان العنصر الاساسى فى هجر الارض لم يكن اختيار العرب وانما خطة الاسرائيليين المسبقة والمدروسة جيدا لاخلائها ... فالغزو الاسرائيلى ليس مجرد احتلال انما هو استيطان كذلك .. ويضيف لقد وقعت سحر فى خطا بطلها اسامه اذ حملت الضحيه كل الاخطاء وسيت مسؤلية القاتل . »

ولكن حبيبى يعد ملاحظاته ، يعبر عن فرح شاعر عميق الحس بمولد موهبة كبيرة ، موهبة شاعرة ترسخ ايمانه بها . كجبل الطور » .

وترد سحر خليفة قائلة « ان المجتمع العربى فى الضفة الغربية وغزة يختلف فى نسيجه عن المجتمع العربى الذى عاش فى ظل الاحتلال بعد اغتصاب فلسطين مباشرة ان مجتمع الضفة الغربية وغزة هو امتداد للمجتمع العربى ككل من المحيط الى الخليج بما فيه من تناقض صارخ وعلاقات قبلية وفجوات اجتماعية عميقة وفى ردها كشفت عن وعى عميق بطبيعة المجتمع والعلاقات داخله وبين قواه المختلفة وبالخلفية السياسية والاقتصادية والثقافية التى بنى عليها عملها الاول .

وفى النهاية يبرز مغزى الرواية . ليس اصل المشكلة كامنا فى قضيا .. علينا نحن الثوريين ان نعرف كل هذا ان نعرفه دون خوف .. ثمة شىء كامن فينا ايضا ..

وقد نشرت هذه المناقشة العميقة الثرية تماما كما نشرت الرواية فى الارض المحتلة . كرسالتين متبادلتين من كل من جريدة (الجديد) (والفجر) وترجمت حرفيا فى العدد الجديد من « نوفيل ليتراند » وهى نشرة تصدر فى باريس عن فلسطين المحتلة واسرائيل ، وقدمت الرسالتين فى ملف كامل ، والامر المؤسف اننا نكتب عنها هنا نقلا عن المجلة الفرنسية ، ونسمع عن كتب الارض المحتلة ومثقفيها كما لو انهم يعيشون فى كوكب اخر ونقرا صدفة عن اميل حبيبى وسحر خليفة !

كلمات

لقد عقدنا العزم على أن نبذل غاية الجهد لتتبوأ أمتنا مكانها بين الامم المتحضرة وذلك عن طريق نشر المعارف فى كل أنحاء البلاد ، والحفاظ على الوحدة والنظام وكفالة العدالة لكل انسان ولا شىء على وجه الارض سوف يجبرنا على التراجع خطوة واحدة عن تحقيق هذا الهدف .

احمد عرابى

يجب أن يعلم الجميع أننا مع الشعب الآن ومع الشعب دائما ، ولن نستجيب الا لنداء الوطن .

جمال عبد الناصر

الحق فوق القوة ، والامه فوق الحكومة .

سعد زغلول

الوحدة الوطنية

فى القرآن الكريم آيات بينات تصلح لان تكون اساسا قويا لوحدة وطنية بين المسلمين واخوانهم المسيحيين .

والآيات الكريمة التى تشير اليها تتناول العلاقة فيما بين المسلمين والمسيحيين على مستويين ان مستوى العقيدة الدينية ومستوى العلاقات الاجتماعية ..

ومن حيث المستوى الاول نرى القرآن الكريم يطلب الى محمد عليه السلام ان يلتقى مع اهل الكتاب عند عناصر من العقيدة حددها له وحدد له فى الوقت ذاته الموقف عندما يرفض اهل الكتاب هذا الالتقاء

والآية التى تحدد لمحمد عليه السلام الموقف فى ابعاده والتى نشير اليها هى قوله تعالى : - « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ، ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون » .

واضح من الآية انها قد حددت عناصر ثلاثة يلتقى عندها المسلمون واهل الكتاب ، اليهود والمسيحيون . وهذه العناصر هى عبادة الله وحده ، وهى القضاء على الشرك ، وهى التخلص من سلطة رجال الدين

وواضح ايضا انها لم تجعل من عناصر الالتقاء الاعتراف بمحمد عليه السلام كرسول من رسل الله .

وفى حالة الفشل وعدم تحقيق الالتقاء فان الموقف لن يكون اكثر من الطلب الى اهل الكتاب الشهادة بان محمدا عليه السلام قد اعلن موقفه الدينى وهو انه من المسلمين . وليس فى الموقف ما هو ابعد من ذلك من حيث الصفات البغيضة التى يمكن ان يوصف بها اهل الكتاب .

وليس لنا فى موقفنا الحالى الا اتخاذ الموقف الذى رسمه القرآن الكريم لمحمد عليه السلام . ليس لنا الا ان نؤكد على مرأى منهم ومسمع اننا مسلمون - من غير اتخاذ موقف اخر .

اما من حيث مستوى العلاقات الاجتماعية فالآية القرآنية الكريمة تبينه اوضح بيان وهذه الآية هى قوله تعالى فى اخر ما انزل من القرآن « اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب ... الخ » .

وواضح من نص الآية ان القرآن الكريم يأذن للمسلم بان يتزوج من المسيحية مع بقائها على دينها - أى من غير اعتراف منها بمحمد رسول الله .

وواضح ايضا من الآية ان تكوين الاسرة ليس يلزم فيه اتحاد العقيدة الدينية كما جاء بها دين من الاديان السماوية انه يكتفى فى التكوين باختلاف الاديان ما دامت اديانا سماوية .

وليس لنا الا ان ناخذ بما يشير به القرآن الكريم .

ان الاسرة هى الوحدة الصغرى فى تكوين المجتمع وفى بنية الوطن . واذا كانت الاسرة تتكون من مسلمين ومسيحيات فان الوطن كون ايضا كذلك ..

ولقد قامت الدولة الاسلامية الاولى على هذا الاساس . قامت على اساس وجود المسيحيين مع المسلمين فى الوطن الواحد .

ولقد درس الفقهاء كيفية مشاركة المسيحيين للمسلمين فى ادارة شئون الوطن ، وانتهوا من ذلك الى جواز هذه المشاركة ما دامت الوظيفة ليست من الوظائف التى يمارس فيها الموظف عملية دينية هى من اختصاص المسلمين .

قالوا فى الوزارة مثلا : يتولى المسيحى وزارة التنفيذ ولا يتولى وزارة التفويض .

ومنع المسيحى من وزارة التفويض قائم على اساس ان وزارة التفويض هى الوزارة التى يفرض فيها الخليفة الوزير امامة الناس فى الصلاة .

تلك هى الاسس الاسلامية الصالحة لقيام وحدة وطنية قوية متينة ..

د . محمد أحمد خلف الله

مجلس الشعب

من مضابط مجلس الشعب

من رد التجمع الوطنى التقدمى على بيان الحكومة فى مجلس الشعب

من ردنا على الحكومه فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦

وفى العام قبل الماضى ايضا . كان للحزب رايه فيما يجرى . تحدث خالد محيى الدين امام مجلس الشعب ، ودار بينه وبين المهندس سيد مرعى حوار نلتزم بنشره .. حرفيا من مضبطه الجلسه السادسة (٢٥ ديسمبر ١٩٧٦) ..

بالنسبة للتضخم وارتفاع الاسعار فانه لم يرد فى بيان الحكومة ما نفهم منه ان هناك عزما واضحا لضبط ارتفاع الاسعار خاصة ان هناك عجزا فى الموازنة العامه وعجزا فى ميزان المدفوعات . كما ان الحكومة تشجع الحريه الاقتصادية ، من نشاط البنوك ونشاط الاستيراد . فتكون بالتالى احتمالات ضبط ارتفاع الاسعار غير واردة .

ونحن نرفض ما يذكر عادة من ان ارتفاع الاجور احد العوامل التى تسبب ارتفاع الاسعار . لان نسبة ارتفاع الاجور بالنسبة لارتفاع الاسعار لاتؤيد ذلك . لانه - كما ورد بتقرير البنك المركزى لعام ١٩٧٥ - انخفضت نسبة الاجور الى مجموع الاستخدامات الجارية فى موازنة الدولة من ١٧٪ عام ١٩٧٣ الى ١١٪ عام ١٩٧٦ وبذلك تصبح قضية الاجور وزيادتها ليست هى العامل الرئيسى فى استمرار التضخم وارتفاع الاسعار .

رئيس المجلس :

هل يعنى السيد العضو ان الاجور عام ١٩٧٦ اقل من الاجور عام ١٩٧٣ بنسبة كذا فى المائة ؟

السيد العضو خالد محيى الدين :

نعم . وذلك ورد فى تقرير البنك المركزى .

رئيس المجلس :

اذا سمح السيد العضو ان يكرر ذلك لكى تستمع الحكومة اليه .

السيد خالد محيى الدين :

وفقا لتقرير البنك المركزى لعام ١٩٧٥ انخفضت نسبة الاجور الى مجموع الاستخدامات الجارية فى موازنة الدولة من ١٧٪ عام ١٩٧٣ الى ١١٪ عام ١٩٧٦ .

رئيس المجلس :

اذن فالاستخدامات الجارية تكون قد زادت .

السيد العضو خالد محيى الدين :

المناطق الحرة

اما بالنسبة للانفتاح ، فان قضيه المناطق الحرة والدعوة الى اقامتها تحتاج الى دراسة ، فقد بدات ببور سعيد ، ثم يراد انشاء منطقه حرة فى الاسكندريه واخرى فى القاهرة ، لذا فان موضوع اقامة المناطق الحرة يحتاج الى دراسة جيدة ، خاصة انها لم تنجح فى بلاد كثيرة واثرت على الاقتصاد القومى فى البلاد التى انشئت بها ، كما ان بلادا كثيرة اغلقت المناطق الحرة بها ، ولدينا مثل على ذلك وهو مدينة بور سعيد ، فان التجار والراسماليين فى بور سعيد يشكون من الوقف فى المنطقة الحرة ، اذ انها لم تعد مجرد منطقة حرة ، ولكنها اصبحت شبيهة بقطاع غزة قبل احتلاله ، بها البضائع المستوردة ، وليست منطقة حرة تقام فيها الصناعات وتنشط .

اما بالنسبة للعمالة ، فان الرقم الذى ذكرته الحكومة يحتاج لاعادة نظر ، اذ ذكر ان هناك ٤٠٠ الف فرصة عمل خلال سنتى ٧٥ - ١٩٧٦ اى بمقدار نصف مليون وبالتالى لا يمكن ان يزيد العدد خلال سنتين الى ٤٠٠ الف ، والا فانه بهذا يكون قد تم تنفيذ اربعة اخماس المشروعات التى انشئت فى الفترة السابقة ، وهذا بالطبع لم يحدث .

وهناك نقطة اخيرة وهى الخاصة بقانون العاملين فى الدولة التى اعلنت الحكومة انه يجب ان يطبق ابتداء من ١٩٧٧/١/١ ، ونحن نقول ان هذا القانون يجب الا يطبق قبل دراسته ومناقشته على مستوى كافة التجمعات السياسية اولا ، ثم مع التجمعات الجماهيرية كالنقابات العمالية والمهنية التى تضم اعدادا كبيرة من العاملين ، مثل نقابات المهندسين والزراعيين والتجاريين والمعلمين ، حتى تستطيع ان تدلى بالراى الصحيح بالنسبة لهذا القانون الذى يمثل حياة ومستقبل عدد ضخم من المواطنين المنتجين فى هذا البلد .

العلاج ليس مستحيلا

ورغم كل ما ذكر فنحن نزعم ان الشفاء الناجح والناجع لاقتصادنا ليس مستحيلا ، بل هو ممكن . ولكن لا يمكن ان يتحقق هذا الشفاء مالم تفتح الحكومة بدرجه اكبر واوسع على الجماهير العاملة ، من عمال وفلاحين وراسمالية منتجة ، وتقلل من الانفتاح على الفئات المترفة والطفيلية على ان يتم ذلك داخل نظام تخطيطى فعال للاقتصاد القومى والقطاع العام ، مع خلق بيئة اكثر استقرارا وانتظاما ليمارس فيها القطاع الخاص المنتج نشاطه باكبر حرية ممكنة ، فى ظل تحقيق اكبر استفادة من الظروف الخارجية الملائمة ، سواء كانت عربية او اشتراكية او راسمالية .

التليفزيون ليس منبرا للحكومة فقط !

من حين لاخر يعرض التليفزيون لشاهديه جانبا من جلسات مجلس الشعب . ورغم اهمية هذا البرنامج الذى يتعرض لمناقشات هامة تمس حياة المواطنين الا انه فى النادر ما يكون مفهوما وذلك بسبب الحذف والاختصار والتقطيع ويتحول البرنامج الى شىء اشبه بالكلمات المتقاطعة على الجمهور أن يجهد فى حلها .

يحدث ذلك اذا كانت المعارضة هى المتكلمة ولم يحدث ان شاهدنا عضوا معارضا يتاح له ان يكمل حديثه اذ يتعرض كلامه للحذف والاختصارات ، وكثيرا ما يتدخل المذيع ويقوم بتلخيص الراى متحاشيا الملاحظات والاراء الساخنة المطروحة فياتى كلامه منفصلا عما يشاهد .

هذا ما يلمسه المشاهدون عند نقل جلسات مجلس الشعب اذا كانت المعارضة هى المتكلمة ، اما اذا كان المتحدث الحكومة ، ورئيس الوزراء او احد وزرائه او حتى احد نواب حزب الوسط فالوضع يتغير تماما وتترك العدسة تسجل الحديث كاملا . وبالطبع من المفيد والمهم ان يستمع الشعب الى راى الحكومة وممثليها ، ولكن من المفيد ايضا ان يتاح له فرصة الاستماع والردود للنواب الذين اختارهم

ان البرامج البرلمانية ليست من ابتكار التليفزيون المصرى ، فكل الدول تنقل ما يدور فى ساحة برلماناتها دون التدخل المخل ... ومن اشهر برامج التليفزيون البريطانى هى جلسات مجلس عمومه الساخنة التى كثيرا ماتهاجم الحكومة ولايواجه هذا التقدبالحذف ولا يعد خروجا على المالوف لان من حق الشعب انيرى نوابه يمارسون الديمقراطية تحت قبة برلمانه .

ونحن فى مصر احوج الى ان يهتم بمثل هذا البرنامج وان يؤخذ بجدية اكثر فالتليفزيون احد اجهزة الاعلام على نقل التثقيف والوعى السياسى .

وليس مطلوبا من التليفزيون اكثر من الامانة ، فليس مجلس الشعب منبر الحكومة وانما هو منبر كل الشعب . وعلى التليفزيون ان يفهم رسالته .

سؤال ديمقراطى : المعارض : من "يعرض" أم يعارض ؟

كشف مسئول ، رفض ذكر اسمه . لكنه يحتل منصبا مرموقا من المناصب التى استحدثتها حكومة حزب مصر العربى الاشتراكى خدمة للجماهير ، عن السر فى الاهتمام غير العادى الذى يوليه كل من حزب الحكومة وحكومة الحزب بقضية الديمقراطية هذه الايام .

قال سيادته ، الذى يبدو دائما فى عنوان الصحة البدنية والاناقة بالاعلانات الانفتاحية بالتليفزيون والصحف القومية :

- الحقيقة ان الجماهير ضجت بالشكوى من المعارضة . صحيح ان هذا الضجيج الجماهيرى قد تم بشكل سرى ، الا ان حكومة مصر الاشتراكية تمكنت بوسائلها الخاصة التى تعلمون انها كوسائلها فى معامل تفريخ الدجاج ، على احدث ما فى العصر من تكنولوجيا ، من التعرف على ذلك بشكل قاطع وحاسم وان لديها فى هذا الشان من الادلة الدامغة والتسجيلات الصوتية والمرئية فضلا عن « مشروعات مكتوبة لاعترافات كاملة » ستقوم بتقديمها الى المدعى الاشتراكى فى الوقت المناسب ؟

ولما سئل سيادته عن طبيعة واسباب شكوى الجماهير من المعارضة ، اجاب سيادته - ايضا - بصراحة العليم ببواطن الامور والمسجل وكالته عن الجماهير بالشهر العقارى وهيئة استثمار المال العربى والاجنبى :

- ان الجماهير تشكو مر الشكوى من ان المعارضة ، وخاصة تلك المعروفة باليسارية تلح على المزايدة والمتاجرة بمعاناتها وآلامها فى الحياة اليومية . نعم كلنا نشكو من الغلاء الفاحش للاسعار ومن عدم توافر الرغيف او المسكن او المواصلات او من اختفاء الكستور والبفتة والزيت والسكر والكبريت وحتى سيجارة الكيلوباترا . ولكن هناك بضائع الانفتاح المستوردة البديلة على لفافن يشيل ولكن المعارضة بفلاسة يسارية تصر على ضرورة العودة الى ما عرفناه من كوارث فى عهد الانغلاق من خطة تنمية وتصنيع وطنى فضلا عن المطالبة باعادة توزيع الدخل القومى وتنظيم الاستهلاك .. الى اخر هذا « الكلام المستورد » المعادى للديمقراطية والانفتاح والمعارضة من اجل المعارضة .

ويستطرد سيادته : ان شعبنا صبور .. ولكن المعارضة الحقيدة صبره وشعبنا قانع يعف عن السؤال حتى عن ابسط حقوقه ولكن المعارضة بمزايداتها قد ولدت لديه عقدة السؤال والمقارنة بين احواله زمان واحواله الان وتضييع وقته فى البحث عن حلول لمشاكل الغذاء والمسكن والمواصلات التى لا مخرج لها الا بعد ان تحقق سياسة الانفتاح نجاحها . وقد ادت هذه العقده التى تحكمت بالجماهير الى الاحساس بان المعارضة « تعايرها » بفقرها وعوزها وآلامها .. والمعايرة بدعة حمراء مستوردة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار . ومن هنا كان اهتمام حزب الحكومة وحكومة الحزب الاستجابة لشكوى الجماهير وحماية للشعب من معايرة المعارضة له بفقره والامموساناته البطولية .

مسئول مرموق

وانح سيادته فى حديثه الخطير الى ان حزب مصر قد جند كل امكانياته لبحث هذه الظاهرة الخطيرة وايجاد الحلول المبتكرة بشانها . وانتهى الى القول بان الحزب اكتشف بان سر المشكلة يكمن فى ان « المعارضة » تتصور خطأ ان مهامها فى مجتمع ديمقراطى تنبع من فعل « يعارض » اى معارضة ماهو قائم بطريق النقد والتقييم وتقديم سياسة بديلة لحل المشاكل . هذا الفهم مستورد . واما الفهم لديمقراطية اصيلة نابعة من ظروفنا تعنى ان « المعارضة » تنبع من فعل « يعرض » . ان يعرض فقط نقد او تقييم لخطة الحكومة من اقناع الشعب بمزيد من الصبر على فقره والامه حتى يتيح الفرصة لتراكم راس المال لدى الانفتاحيين حتى يتمكنوا فى سنة ٢٠٠٠ ان يوفروا له معجزة لقمة العيش والبيض والدجاج والشوارع دون حفر او مطبات ؟؟

وهكذا فان المعارضة باجيالها - ديمقراطيا - على طريق « يعرض » لاطريق « يعارض » تتحول من طاقة للهدم الى طاقة للبناء وللصبر ؟

وبالطبع فان هذا التحول الديمقراطى التاريخى ليس امرا سهلا . ولذلك فان حزب الحكومة وحكومة الحزب تقديرا منها لمسئولياتها ، قد اصدرت وسوف توالى اصدار القوانين واللوائح اللازمة لانشاء اصلاحيات سياسية على نمط « اصلاحيات الاحداث » الجنائية لتربيتها التربية الديمقراطية الحقيقية غير المستوردة بحيث تشتغل الايدى بالتصفيق فى كل مرة تتحرك فيها ايدى الحكومة بالمنح او المنح او الصفع .

ولم يفت المسئول المرموق ان يتنبأ فى نهاية حديثه بان « المعارضة » رغم هذا كله سوف « تعارض » هذا التنظيم الامثل للديمقراطية . بعضها بدفع المعارضة من اجل المعارضة وبعضها الاخر باوامر من الخارج . ولكن المعارضة لا يعجبها العجب ولا الصيام فى رجب فى شهر رمضان المبارك !

((ابو شادوف))

تجنى ..

السيد الدكتور عبد العظيم ابو العطا وزير كبير مسئول . وخطيب من الخطاب حزب مصر العربى الاشتراكى . وهو الحزب الحاكم . ولهذا يجب ان لا ينطق او يخطب الا بميزان .

وقد وقف سيادته فى اجتماع عام نشرته الصحف « القومية » على صفحاتها الاولى واعلن ان العدد الواحد من جريدة « الاهالى » يتكلف خمسة عشر الف جنيه .. بكل ما فى ذلك من ايحاء واتهام وتجريح !!

وجريدة الاهالى ليست نشرة سرية تطبع تحت الارض . وهى جريدة شرعية علنية تطبع وتوزع علنا ، وهى تطبع فى دار وثيقة الصلة تماما بوزارة الدكتور ابو العطا وهى « دار التعاون » ولم يكن يكلفه اكثر من مكالمة ليعرف كل حسابات الاهالى . وليطلع على الفواتير المسددة والفواتير المتاخرة . وذلك قبل ان يحمل ضميره وزر التشهير بها .. والقذف بمن يصدرها .

ولفرط العجب القى الوزير خطابه فى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ..

وليس مما يتفق مع الشرائع السماوية فى شىء ان يلقى وزير على الملأ بغير باطل لان الآية الكريمة تقول « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

وليس مما يتفق مع القيم والخلق او مما يقرر الوحدة الوطنيه ان يتهم وزير مسئول حزبا او صحيفة او نفرا من مواطنيه فى ذمتهم او وطنيتهم بغير ان يقدم اى دليل .

وليست هذه هى القدوة السياسية التى يضربها حزب الاغلبية بوزرائه والخطابه لباقى الاحزاب .

ونحن نتوقع اعتذارا كاملا من السيد الوزير والا فنحن لا نشك لحظة ان المدعى الاشتراكى لن تاخذه فى الحق لومة لائم ، وان القانون قد صدر ليطبق على كل المصريين .. وان خير من يبدأ به هو هذا الوزير ..

« طبعت بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر »